

إبراهيم العبادي

قضايا إسلامية معاصرة

الاجتهاد والتجديد

دراسة في مناهج الاجتهاد

عند الامام الخميني والشهيدين المطهري والصدر

الاجتهاد والتجديد

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م



هاتف: ٥٥٠٤٨٧ - ٠١ / ٨٩٦٣٢٩ - فاكس: ٥٤١١٩٩ - ص.ب: ٢٨٦ / ٢٥ غبيري - بيروت - لبنان
Tel.: 03/896329 - 01/550487 - Fax: 541199 - P. O. Box: 286/25 Ghobeiry - Beirut - Lebanon
E-Mail: daralhadi@daralhadi.com - URL: <http://www.daralhadi.com>

قضايا اسلامية معاصرة



الاجتهاد والتجديد

دراسة في مناهج الاجتهاد

عند الامام الخميني والشهيد المطهري والصدر

ابراهيم العبادي

دار المساد
للطباعة والنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحرر

شاع تداول مصطلحات النهضة والاحياء والاصلاح والتجديد في هذا القرن، وتراكت مادة فكرية تتسع لآلاف الصفحات عبر ما نُشر في الصحف والدوريات والمؤلفات، بغرض تحليل مدلولات هذه المصطلحات، وبيان حدودها، وأسسها، ومقوماتها، وروافدها، وآثارها، وفضائها البشري والجغرافي. وأسهم في البحث والكتابة حول ذلك باحثون ينتمون الى شتى الاتجاهات الفكرية، وينطلقون من منطلقات معرفية وايدولوجية متنوعة.

وكانت للباحثين الغربيين مساهمات مبكرة تناولت هذه المسائل، وعالجتها بأساليب تفتقر الى المعايير الموضوعية في البحث العلمي، وتسليح برؤى قبلية متحيزة إزاء الاسلام والامة الاسلامية، ذلك ان هذه الرؤى تبلورت في سياق تركة تاريخية متمادية من الصراع الذي تفجر

أبان الحروب الصليبية بين الغرب والاسلام، وما فتئ يتجلى كل مرة مكتسباً صورة أخرى ومتسلحاً بأدوات لم تألفها تجارب الصراع التليدة .

فجاءت دعوة هؤلاء الباحثين صريحة تارة ومستترة تارة أخرى، تطالب بتجاوز الموروث العقائدي للأمة، واقضاء شريعتها واستبدالها بالقوانين الاوربية الحديثة، وشدد هؤلاء على التبشير بنموذج لفهم جديد للدين يفضي في خاتمة المطاف الى نفي الدين واستبعاده من حياة المسلمين، وصياغة بديل فكري مشوه ربما يشبه في شيء من ملامحه صورة الدين، غير انه لا يجسد محتواه واهدافه الكبرى في تحرير الانسان وهدايته .

ثم تسلل هذا الفهم بالتدريج الى البلاد الاسلامية فتبناه طائفة من الباحثين في ديارنا ممن انبهروا بالمدينة الغربية الحديثة، واسرفوا في الايمان به كحل سحري لمشكلات التخلف والانحطاط التي تعاني منها الامة، واعلنوا في كتاباتهم عن ان هذا الفهم يعبر عن الصيغة المثلى للتجديد، الذي يقود الامة للحاق بركب المدينة ويعتقها من أسر التخلف والتبعية .

غير ان صيغة التجديد هذه وضعت في أولوياتها طمس روح الشريعة، ومسح العقيدة، تبعاً للمنهل الذي استقى منه الباحثون في بلادنا، وتشكلت رؤيتهم في اطاره، وهو الفهم الجديد للدين الذي قدمه

الباحثون الغربيون .

ولم تتحرك هذه الدعوة لتجديد الدين وعصرنة الشريعة في سبيل معبد من دون ان تواجهها ردود فعل عاصفة تفجرت من مواقع مختلفة في المجتمعات الاسلامية، ذلك ان هذه الدعوة استفزت المسلمين واثارت غيرتهم على رسالتهم، فطفقوا يقاومونها مقاومة جادة واثقة . خاصة في معاقل العلوم الاسلامية التاريخية كالحوزات العلمية، التي ظلت على الدوام تذود عن حياض هذا الدين، وتجهض أية محاولة فكرية للنيل منه، باللسان والقلم، بعد ان انبرت طائفة من العلماء والخطباء لفضح دعوة تجديد الدين التي نادى بها دعاة العقائدية الغربية، وبيان هشاشة مرتكزاتها، وما تنطوي عليه من غايات تهدف الى تزوير حقيقة الدين الالهي .

لكن هذه المقاومة خلفت حساسية نفسية عميقة لدى الامة، جعلتها تتوجس من كل دعوة للاصلاح والتجديد، حتى لو ولدت دعوة الاصلاح هذه المرة في فضاء معاقل العلم الاسلامية ومن لدن اعلام معروفين، ولذلك لم تلق دعوات التجديد هذه الاستجابة المناسبة، لان الارضية لم تُمهّد لحركتها وامتدادها، بل تحمل أصحابها الكثير من سوء ظن الآخرين بهم، ومخاصمتهم المستمرة لمقولاتهم ومشاريعهم .

في هذا الضوء بات من اللازم التمييز بين نمطين من دعوات التجديد، فبينما كانت تهدف الاولى الى نقض اطروحة الدين باسم

الدين ، وبكلمة أخرى كانت هذه الدعوة كلمة حق يراد بها باطل . ظلت تعمل الثانية والتي حمل لواءها علماء الدين على احياء دور الدين في الحياة ، واستيعابه لمستجداتها المتنوعة ، وصياغة فهم معاصر للعقيدة والشريعة ، يتيح للدين الامتداد لسائر مناسط الفكر والسلوك البشري ، ويعمم الاسلام في مرافق المجتمع الراهنة بمختلف أنواعها ، كيما تتحقق أسلمة المعارف والأفكار والمؤسسات الاجتماعية .

وهذا هو التجديد المشروع الذي ينبثق من تراث الامة ، وعقيدتها ، ونسقتها الحضاري الخاص ، وتاريخها ، وبيئتها ، ويكيف عناصر وأدوات محلية ذاتية لحركته ، تستمد روحها من الماضي ، ولا تعدم تلك الأدوات الافادة من منجزات العصر وتقنياته في تطويرها .

ان التجديد الذي يتوالد في فضاء معاقل العلم الاسلامية التقليدية ، وتصوغه رؤى وأفكار المجددين من العلماء في هذه المعاقل ، هو التجديد الذي يمنح الاسلام الطاقة المحركة لمواكبة مستجدات الزمان والمكان ، اما التجديد الذي ينادي به غير الخبراء بتراث الامة ورسالتها ، ويستوحي رؤاه من مراجع غير اسلامية ، فهو تجديد ممسوخ هجين ، يجب ان ينهض الجميع لإنكاره ورفضه .

ونجىء محاولة الاخ الباحث الاستاذ ابراهيم العبادي بغرض دراسة مناهج الاجتهاد وبيان معالم التجديد في داخل الحوزات العلمية ، والذي أرسى أسسه وأوضح مرتكزاته الامام الخميني والشهيدان الشيخ مرتضى

المطهري والسيد محمد باقر الصدر، وهم من أبرز الاعلام الذين نهضوا بمهمة اعادة بناء العلوم الاسلامية، ونذروا حياتهم لتطبيقها في سائر مرافق الحياة.

فقد استأنف الامام الخميني النظر في الفقه السياسي، وصاغ نظرية سياسية محددة الابعاد، عبر دروسه في الحوزة العلمية في النجف الاشرف، والتي كانت أول محاولة ينهض بها فقيه من مدرسة أهل البيت عليهم السلام لتدريس الفقه السياسي في الحوزة العلمية، واقحامه في أعلى مراحل الدرس الشرعي. فافتتح الدرس الشرعي عهداً جديداً يتعاطى فيه المشكلات السياسية للأمة منذ ذلك الحين. وأضحت نظرية ولاية الفقيه التي صاغها الامام الخميني في فضاء الدرس الحوزوي هي الاطروحة السياسية لحكومته الاسلامية بعد عقد من السنين. وبعد تأسيس الحكومة الاسلامية واصل الامام الخميني التجديد الفقهي، وأدلى بنظرات منهجية مبتكرة، سيكون لها أثر بالغ في اقتحام الفقه لآفاق جديدة، لم يطرقها من قبل.

اما الشهيد الشيخ مرتضى المطهري فقد أتاح له تتلمذه على الامام الخميني والعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، مضافاً الى مواهبه المتميزة، وتجربته العلمية الخصبية، التي جمعت بين الحوزة العلمية وما تحفل به من أصالة ودقة وعمق في دراسة الموروث الاسلامي، والجامعة وما تموج به من تيارات فكرية متقاطعة، أتاح له كل ذلك ان

يضطلع بدور كبير في إعادة بناء العلوم الإسلامية وتجديدها، وهذا ما تحكيه بوضوح آثاره المتنوعة، التي انبسطت على كافة حقول المعارف الإسلامية.

أما الشهيد الصدر فلا يختلف اثنان من الخبراء في أنه اضطلع بدور رائد في تطوير وتنمية الموروث المعرفي الإسلامي، وعمل على إرساء أسس منهجية لإعادة بناء العلوم الإسلامية، في ضوء ما تتطلبه وقائع الحياة المتجددة. ويمكن القول إن آثار الشهيد الصدر بمجموعها نقلت الفكر الإسلامي إلى موقع متقدم، وأرض بكر لم يحرنها مفكر من قبل. ولسنا هنا في مقام التدليل على ذلك، فقد كتب غير واحد من الباحثين عن مظاهر إبداع الشهيد الصدر وعبقريته، كما تحدثنا عن ذلك في محل آخر.

لقد اتسمت دراسة الأخ الباحث إبراهيم العبادي برصدها لتجربة التجديد في الحوزة العلمية في نصف القرن الأخير، وهي الحقبة التي تعالت فيها صيحات التجديد داخل الحوزة وخارجها، كما أن هذه الدراسة امتدت لتشمل أبرز حاضرتين علميتين لمدرسة أهل البيت عليهم السلام في النجف الأشرف وقم المقدسة، وتمحورت حول أطروحات التجديد لثلاثة أعلام بارزين، ستظل أطروحاتهم ومنجزاتهم المعرفية أصولاً أساسية تستلهم منها أية محاولة لتجديد الفكر الإسلامي وإعادة بناء العلوم الإسلامية في قادم الأيام.

ولم تتجاوز هذه الدراسة حدود العرض والقراءة فحسب، فقد كان الباحث مستمعاً وشارحاً، وجعل المعنيين يتحدثون بأنفسهم، دون أن ترتفع دراسته الى المستوى النقدي، كما صرح هو بذلك .

ويجيء نشر هذا الكتاب في سلسلة قضايا اسلامية معاصرة بغية ان ينتفع الباحثون والدارسون بهذه المحاولة الجادة، التي رسمت بجلاء الحدود الفاصلة بين التجديد الهجين المنفلت من عقاله، والذي يفضي في خاتمة المطاف الى محق الشريعة وتفريغ الدين من مضمونه الاجتماعي والسياسي، والتجديد المشروع الذي يستقي من الاصول، ويعبر عن تحديث ذاتي، يهدف الى الارتقاء بوظيفة الدين لتمتد فتشمل حياة الانسان بأسرها، من خلال استيعاب التراث ووعي رهانات العصر وتحدياته، وتشخيص موقف العقيدة وراي الشريعة إزاء ذلك .

عبد الجبار الرفاعي

مقدمة المؤلف

ظلت مقولة الاجتهاد والتجديد في الفكر الاسلامي ، من اهم المقولات التي يتحرك في فضائها عمل الكثير من دعاة الاصلاح والنهضة ، من علماء ومفكرين ومثقفين وحركيين اسلاميين على مدى العقود المنصرمة ... ولا تزال مدار الحركة والنزاع والجدل حتى هذه الساعة .

والدافع الى تبني هذه المقولة والدفاع عنها بحماس وحرارة ، هو التحديات الفكرية والمعرفية التي يواجهها الانسان المسلم ، وواقع التخلف الذي يعيشه ، وانعكاسات التحدي الخارجي التي باتت تهدد صميم قناعاته وايمانه بالاسلام في بنيته العقائدية ونظامه التشريعي وتنظيمه الاخلاقي .

وكلما تضاعفت التحديات ، وتزايدت الاسئلة القلقة ، انطلقت الجهود تحاول تحريك البنية المعرفية الاسلامية ، وتنشيط القراءة الواعية للنص

الاسلامي، وبناء النظرية الاسلامية القادرة على رقد الوعي وتدعيم القناعة بقدرة الاسلام على استيعاب تطورات الحياة، وتنظيم حياة المجتمع والفرد تبعاً لها، وفقاً لضوابط منظومته المعرفية والتشريعية والاخلاقية .

ان مقولة الاجتهاد والتجديد ترتبط برباط عضوي بعامل الزمن، وبفكرة احتواء المعرفة البشرية واستيعابها، والارتفاع الى مستوى لغة الخطاب المعاصر واستفهاماته .

ولم يولد الاجتهاد الا على اساس قراءة النص الاسلامي ضمن حركته في الواقع المعاش، قراءة واعية لثوابت النص وحدود الفهم المتغير لاهدافه ومقاصده، بهدف الاستجابة لاشكاليات الواقع وتكييف متغيراته واحتوائها ضمن الفضاء المعرفي الاسلامي .

ومن هنا اختلفت مناهج المجددين والمجتهدين بين فئتين : فئة تتحرك ضمن نطاق المرجعية الاسلامية وشروطها وضوابطها، وفئة تتحرك خارج نطاق هذه المرجعية، اي بلا هوية معرفية وبلا رباط وثيق مع المبادئ والمقولات والمفاهيم والمناهج العلمية الاسلامية .

وهذه الفئة الاخيرة ليست مجال حديثنا؛ لانها تتحرك في نطاق الابتداع والتجديد من الخارج، بينما نسعى نحن الى التجديد من الداخل . ومتابعة عمل المجددين والمجتهدين ومساهماتهم المتعددة في اغناء تجربة التحديث الداخلي .

ان الاجتهاد والتجديد كان ولا يزال فاعلية ضرورية، وممارسة حيوية

لتفسير الظواهر والمفاهيم الدينية، وتفعيل حركة التشريع والتنظيم بهدف توفير الحصانة العقائدية والفكرية والتشريعية للفرد والمجتمع المسلم. وإذا كان الاجتهاد قد أنحصر مفاهيمياً في الجانب الفقهي، فإن التجديد قد يكون رديفاً للاجتهاد بمعناه العام، إذ كلاهما يتحرك باتجاه هدف واحد، وهو التحصين وبيان المفاهيم والاحكام والمقولات والتصورات الاسلامية بلغة العصر.

ان حصر الاجتهاد والتجديد في المجال الفقهي وحده، والنظر اليه بوصفه تلك الممارسة المقيدة بقواعد ومقدمات وآليات استخراج الاحكام الشرعية، تسبب في ولادة أزمة عميقة عطلت نمو الفكر الاسلامي بشكل عام، وتسببت في ثبات وجمود المفاهيم والتصورات ووسائل النظر وبقائها على لغتها القديمة واشكالاتها السابقة، فيما كان الواقع الاسلامي يصحو على مستجدات في غاية التعقيد أملتتها حضارة وثقافة جديدة، حيث طالت التغيرات كل أوجه الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية.

وأصبح الانسان المسلم يعيش أزمة خطيرة، تهدد ثقته بقدرة الاسلام على توفير تلك الحصانة المطلوبة، فكان مفهوماً ان يتحرك العلماء وذوو الفكر والنظر لملء هذا الفراغ في مختلف مجالات الحياة، والتي من أبرزها بيان العلاقة بين العلم والدين، والموقف من المبتكرات المعاصرة، وإعادة صياغة مفاهيم النظام السياسي، ومناهج المعرفة، وقضايا المجتمع والحريات، والتفسير القرآني، وشروط النهوض الحضاري، والموقف من

الأخر، والقانون الدولي، ونظريات التنمية ... الخ.

ان جمود المفاهيم وتخلف الرؤية لقضايا المجتمع والفرد، وعدم قراءة انعكاسات التغيير الاجتماعي سلوكياً وأخلاقياً أدى الى جمود فاعلية الاجتهاد الفقهي نفسه، ولم يعد مواكباً لمتطلبات الحياة المعقدة.

ولهذا كان ضرورياً النظر الى مقولة الاجتهاد والتجديد لا على اساس انها استجابة مؤقته لتحدي محدد، بل هي عملية متلازمة في الوعي، وهي صيرورة دائمة، كيما تستوعب حركة المسلم في عمق الزمان والبيئات المختلفة.

انها حركة داخلية لا تفتأ تقرأ الاسلام، في ثوابته ومبادئه وغاياته، في عمق الواقع المعاش بكل اشكالياته لصياغة الاجوبة المعرفية والمفاهيمية والقانونية بحيث لا يبدو الاسلام وكأنه غريب عن عصره، ولا يضيع المسلم في متاهة الآخر، في فكره وسلوكه تحت ضغط الانبهار وجمود الواقع الذي يعيشه وعدم قدرة المنظومة المعرفية التي ينتمي اليها على التطور والتجدد من داخلها.

وعليه فإن لقضية الاجتهاد والتجديد بعدين خطيرين:

الاول: البعد الافقي الزماني الذي يعني التجديد في بنية الوعي الاسلامي على مستوى الرؤى والمفاهيم والتصورات وبناء المؤسسات، من اجل استيعاب العصر ووعيه والاستجابة الصحيحة لتحدياته.

الثاني: ويتمثل في تطوير وتنمية الادوات والوسائل والآليات المنهجية

التي تسمح بالتعامل مع الواقع الجديد، حتى لا يبقى قديم الادوات والوسائل عائقاً يحول دون الاجتهاد والتجديد المطلوب، فقد يكون هناك وعي بالمشكلة واسلوب حلها، ولكن القدرة تكون مقيدة بسبب قدم القواعد المستخدمة والاساليب المتبعة.

ولهذا يبدو مفهوماً دعوة الكثير من الفقهاء وذوي الرأي الى اعادة بناء علوم أصول الفقه والكلام والحكمة والتفسير، وتجديد مناهج الدراسة على ضوءها.

فالكثير من القواعد اللغوية والاصولية والفلسفية تحتاج الى تنقيح واعادة بناء، اعتماداً على ما احرزه الانسان في نموه المعرفي، وحيث أصبح بالامكان الافادة من علوم اللغة والطب والنفس وغيرها، فإن التشبث بالآراء القديمة لا يجدي نفعاً؛ لان العلم الذي يوفر لك امكانية اكتشاف الخطأ في استنتاجات الاقدمين يوفر لك الفرصة لان تصل الى المعرفة الصحيحة التي توصلك الى الاحكام والآراء الصحيحة.

ومثلما يدعو البعض الى اعادة النظر في مناهج الاجتهاد لتستجيب لقضايا التنظيم المجتمعي فإن هناك من يدعو الى الاستفادة من منطق الاستقراء ونظرية الاحتمال في مناهج الاستنباط الفقهي. وهذه الدعوة ما كانت لتنتقل لولا وجود الحاجة الفعلية الى تجديد وبناء المناهج والاستفادة من الحديث والصحيح من الآراء والنظريات.

على ان ذلك كله يقود الى التنبيه الى ان التجديد لا يعني هنا البدعة

والابتداع من حيث المضمون والهدف، فليس معناه القطع المعرفي مع الموروث المعرفي الاسلامي والقفز في الفضاء المفتوح، والتماهي مع الوافد القادم من تجارب وآراء الآخرين وكأنها حقائق ومقبولات لا تقبل الجدل . فليس كل ما انتجه الآخرون علوماً بالمعنى الخاص للعلم، بل هي نظريات وآراء، يبقى الكثير منها مثار جدل واختلاف في بيئتها، وهي نتاج نظام معرفي له خصوصياته .

ان التجديد والاجتهاد هو عملية تحديث من الداخل يمكن خلالها الافادة من علوم الآخرين عبر الاصلاح الواعي والمدرّوس لعناصر ومناهج العلوم الاسلامية واسلوبها ولغتها .

لقد كان يراودني حلم الكتابة عن مشاريع التجديد والاصلاح لكبار المفكرين والعلماء الذين اغفلتهم دراسات الآخرين تحت ضغط منطق الاقصاء الطائفي والتجاهل الاعمى، لسببين :

الاول : ان هذا المنطق حرم الامة من الاطلاع الكافي والواعي على آراء هذه الفئة التي تم تجاهلها رغم حضورها الفاعل وتأثيرها الكبير في ربع القرن الاخير .

الثاني : ان بعض الاهتمام تركّز على القراءات السياسية دون القراءة المعرفية فادى ذلك الى ضمور الحضور المعرفي لصالح الحضور السياسي .

لقد عرف القراء الامام الخميني في المنطقة العربية سياسياً، فيما لم يعرف الشهيد المطهري الا من خلال كتابيه (الحركات الاسلامية في القرن

الرابع الهجري) و (الخدمات المتبادلة بين الاسلام وايران) . اما الشهيد الصدر فرغم حضوره الكبير في الوعي الاسلامي لدى النخبة المثقفة وحدها، الا ان فكره بقي غير معرف به، بل تجاهله البعض متعمداً، لاسباب سياسية وطائفية، وحتى لدى القطاع المهتم بفكره، بقي الشهيد الصدر عنواناً وشخصية رمزية، ولم يُقرأ فكره القراءة التي يستحقها كغيره من المفكرين العرب .

إنني في هذه الابحاث المختصرة، اقتصرت على معالجة رؤية هؤلاء الثلاثة في مجال تطوير البحث الفقهي، بسبب تقارب الرؤية، ولوضوح عمق الحاجة الى اعادة بناء البنية التحتية لمؤسسة الفقاها لدى المسلمين، المتمين الى مدرسة أهل البيت .

لقد كنت مستمعاً وشارحاً في البحث، وجعلت المعنيين يتحدثون بأنفسهم دون ان يرتفع البحث الى المستوى النقدي، فتلك مهمة لا اقوى عليها، بل لم يحن أوانها بعد في اعتقادي، وتلك مهمة الباحثين في القادم من الايام، لنمنح الفكر الاسلامي فرصة التقدم المتواصل، فجوهر التجديد هو عدم التوقف، بل هو استيعاب وتواصل ونقد وتجاوز .

والله اسأل ان تكون لهذه الاوراق ثمرة في الوعي الاسلامي الذي نطمح اليه، والله ولي التوفيق .

ابراهيم العبادي

٢٧ رجب ١٤١٨ هـ

مدخل

حركة الاجتهاد في الماضي والحاضر

لم يشغل موضوع مفكري ومثقفي الاسلام، بقدر ما شغلهم موضوع التجديد والاجتهاد وحدودهما . وعلاقة ذلك كله بموضوعية الثابت والمتغير في الدين، وكيفية جعل الاسلام فاعلاً في حياة الناس والموجه المسيطر على افكارهم وسلوكهم وتعاملهم مع الانسان والطبيعة .

فالسؤال الاساسي الذي كانت تطرحه العقول الواعية على مدى الاجيال، كان يتلخص في كيفية الافادة من النص الديني تشريعاً وعقيدة ومفهوماً في فهم العالم على ضوء تطور الادراك والوعي، وتزايد مساحة الفهم وظهور الاشكاليات والتساؤلات التي تفرزها حركة التطور الفكري وتسارع وتيرة المعرفة البشرية، فضلاً عن ضرورة تطابق السلوك العام للفرد المسلم وتبعاً لذلك المجتمع والدولة مع حدود التشريع في التقنين والإدارة والحراك الاجتماعي، والتزام المكلفين بشكل عام بما يفرضه منطق الدين وحدوده . واذا كان الاجتهاد^(١) بمعنى استنباط الاحكام الشرعية من

١- محمد بحر العلوم، الاجتهاد اصوله واحكامه، دار الزهراء، بيروت، ط٢، ١٤١٢-١٩٩١ .

ادلتها، قد ظهر في دنيا المسلمين كاستجابة واعية لمحدودية النصوص الدينية النقليّة وتزايد المتطلبات والاحتياجات والموضوعات الحادثة والمستجدة التي تتطلب حلولاً وأجوبة ليعمل المكلفون بها، إلا أن حركة الاجتهاد هذه، تعثرت أشواطها وأصابها الركود في فترات زمنية معينة^(١)، ولم تكتمل مساراتها لتستوعب المجالات الحياتية المختلفة لظروف موضوعية عديدة ومؤثرات مختلفة، إلا أن عملية الاجتهاد ولحسن الحظ لم تتوقف لدى عموم مذاهب المسلمين، بل واصلت سيرها ولاسيما في مدرسة الفقه الامامي حتى بلغت شأواً رفيعاً ومكانة عالية في درجة عمقها واستيعابها وأصالتها وأصبح رصيدها لا يضاهاى فكانت مشار اعتزاز وفخر المنتمين اليها، لكنها لم تنج هي الاخرى من حالات الانكماش ومن الثغرات التي كانت تترك آثارها على مستوى مقاربتها للقضايا الحياتية المختلفة، ولهذا كانت تحتاج الى دفعات تنشيط لتفعيل مضمونها وتجديد حيويتها وتوسيع آفاقها، خصوصاً أن عملية الاجتهاد هذه باتت مطالبة أكثر من أي وقت مضى في مواكبة الجديد والطارئ في حياة المسلمين نتيجة احتكاكهم بالشعوب والحضارات والثقافات الاخرى، وانتقال مؤثرات الفعل الانساني المختلفة ولاسيما ما اتصل منها بالجانب الثقافي وتأثيراته الاجتماعية والسلوكية، وما ارتبط بالجانب التقني والسياسي والاقتصادي، حيث لم

١- اغلق باب الاجتهاد عند اهل السنة عام ٦٦٥ هجرية وحُصر في المذاهب الاربعة المعروفة على يد الظاهر بيبرس البندقداري، راجع تاريخ حصر الاجتهاد للشيخ آغا بزرك الطهراني - مطبعة الحيام - قم: ١٤٠١ هـ.

يعد بالامكان العيش بمعزل عن المؤثرات الخارجية بسبب التقارب الهائل بين شعوب الارض نتيجة ثورة الاتصالات وما احدثته من ترابط لاجزاء العالم المختلفة وتداخل تأثيراتها .

اما خارج نطاق الفقه وبالتحديد في مجالات الفكر العقائدي والفلسفي والمفاهيمي ، فان التجديد كان يسير باتجاه تصاعدي ويتوقف في فترات تطول وتقصّر بسبب غلبة الجمود أو التقديس والانشغال بالشروح والتعليقات الامر الذي جمّد الوعي بحدود ما يكتنزه النص الديني وفرضت عليه ما يشبه سلطة الخطاب السائد ، بحيث غدا من المتعذر احياناً الخروج على مالوف الفهم والوعي ، وهذا ما وضع الفكر الديني وما له صلة بالدين في موقف حرج في مواقف كثيرة ؛ لان الذين لا يستطيعون الخروج على الصيغة الاسلامية وينتظرون الاجوبة والحلول من النص الديني والفكر الديني لم يتوفروا على فكر متجدد ومستوعب وقادر على اشباع الحاجات الفكرية والثقافية ، ففضل الكثيرون تحت ضغط التخلف وتقدم النموذج الآخر تبني افكار المدارس الفكرية الاخرى ، الامر الذي احدث لاحقاً مشكلة التعارض بين الرؤيتين وولّد في مجال اوسع له علاقة بالدولة والمجتمع وكيفية بنائهما وتجديدهما ما عرف الآن باسم (الاشكالية الاسلامية المعاصرة)^(١) ، وفحواها ما مدى صدقية قدرة الاسلام على قيادة انسان الحضارة الراهنة اذا كان الشطر الاكبر من المسلمين قد فارق الاسلام

١- د . فهمي جدعان - نظرية التراث - دار الشروق عمان - الاردن - الطبعة ١ ، ١٩٨٥ .

وبادر الى الانتماء الى منهجية الحضارة الغربية في الفكر والسلوك والانظمة والقوانين والفنون والابداعات الاخرى، حتى غدا الاسلام كمنهج في موضوع الدفاع ليس في خارج الدائرة الاسلامية فحسب بل في داخلها. أليست المعركة بين التيار الاسلامي وتصوراته وبين التيارات المضادة الاخرى هي التعبير عن هذا الوضع القائم بكل ما استبطنه من صدام ودموية؟

ان الجهد الذي بذله علماء ومفكرو الاسلام طيلة القرنين الاخيرين^(١) توجه نحو اصلاح واحياء وتحديد الفكر الديني الذي ران عليه الجمود والتوقف والسلبية، في محاولة لإثبات قدرة الاسلام اللامتناهية على استيعاب حركة الانسان المتطورة في الزمان والمكان بلا جمود أو توقف من خلال معاينة مشكلات الواقع والرجوع الى النص الديني واستنطاقه في وضع الحلول وتكييف الحادث والمستجد من القضايا وتوسيع دائرة التقنين والتشريع عبر تفعيل القراءة الواعية المستوعبة للجانب الاجتماعي في النص الاسلامي^(٢)، لتتحرك العناصر المرنة والمتحركة باتجاه شمول جوانب الحياة، حتى لا يغدو التشريع الاسلامي معزولاً مفصولاً عن تطور الواقع وحتى لا يجد المكلف نفسه في حالة الحيرة والفراغ واللاجواب أو العسر في

١- ساهم في هذا الجهد علماء ومفكرون وقادة إصلاحيون من شتى المذاهب والافطار الاسلامية، إلا ان الاعمال التوثيقية ظلت مبتورة وناقصة ومشوهة لاسباب طائفية وقومية ومنهجية، للاطلاع على جانب من هذه الجهود، راجع د. فهمي جدعان أسس التقدم عند مفكري الاسلام. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط ٢، ١٩٨١.

٢- اول من ادخل هذا المفهوم (الفهم الاجتماعي للنص) هو الشهيد الصدر لدى اشادته بكتاب المرحوم الشيخ محمد جواد مغنية (فقه الامام الصادق).

امثال الاحكام الشرعية، ولا يبقى الاسلام بعيداً عن تأكيد صلاحيته في ادارة شؤون الفرد والمجتمع في كل زمان ومكان، وهو المبدأ الذي لا يختلف عليه المتمون الى المدرسة الاسلامية .

لقد كان الاجتهاد والتجديد هاجس المعنيين بالامر من علماء ومفكرين ومثقفين في مجالات الفقه والفكر وبشكل ساهم الى حد ما في التقليل مما عرف باشكالية الاصاله والمعاصره، فقد ظهر فكر اسلامي معاصر حاول ان يجيب على الاشكاليات المطروحة في مجال عريض من القضايا ويقدم رؤى الاسلام عنها، كما غنى الفقه الاسلامي وبات يقارب قضايا جديدة ويستوعب موضوعات تطرحها تطورات الحياة ومنتجات عصر التكنولوجيا، فبتنا نشهد رسائل الفقهاء العملية تشتمل على مسائل جديدة ومستحدثة حاول بعضها أن يجاري آخر التطورات العلمية فأصبح للفقه الاسلامي مثلاً موقف إزاء موضوع زرع الاعضاء أو احكام العبادات للمسافرين على الطائرات التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، وأطفال الانابيب واحكام كثيرة أخرى .

إلا أن احداً لا يسعه الادعاء بان الشوط بات مكتملاً وان حركة التجديد والاجتهاد تسير بدون عقبات أو بالسرعة المطلوبة دون ثغرات أو صعوبات أو تردد، فقد ظهرت على صعيد حركة الاجتهاد مشكلات كانت بمرور الزمن تتحول الى عقبة في طريق تكامله وشموله لقضايا المجتمع والدولة، وظهر بوضوح ان البحث الفقهي كان يركز على قضايا شبه ثابتة ولا يقارب

إلا على انتحاء وبيطاء القضايا الأكثر مساساً وخطورة بتكليف الفرد في حركته الاجتماعية والسياسية، كما تأكد ان نزعة التعمق والتخصص الفقهي بدون وعي العصر ومشكلاته كانت تحول دون ان يتحول الاجتهاد الى وسيلة لتطبيق الاسلام وتمكين المكلفين من ذلك، وتحول دون ان يتحول الفقيه الى موقع القيادة والمرجعية في كل شيء للمكلفين؛ لان نزعة التعمق هذه اذا حالت دون انفتاح الفقيه على قضايا عصره تنعكس هي الاخرى على طريقة تناول الموضوعات والقضايا ذات الارتباط بمصالح المجتمع والدولة.

ولهذا ارتفعت الاصوات من المعنيين فقهاء ومفكرين ومثقفين تطالب بتدارك الوضع الموجود على اساس القناعة بان الاجتهاد هو القوة المحركة للاسلام وان الهدف منه بتعبير الشهيد السيد الصدر هو (تمكين المسلمين من تطبيق النظرية الاسلامية للحياة؛ لان التطبيق لا يمكن أن يتحقق ما لم تحدد حركة الاجتهاد معالم النظرية وتفصيلها)^(١) وبقيناً أن اسلوب التطبيق يتأثر بحركة الاجتهاد ودرجة مقاربتة للواقع وتعامله مع المتغيرات والمستجدات. وقد وُجد ان المشكلات التي تعترض عملية تحول الاجتهاد الى واقع عملي ملموس تختص بالمنهج أولاً، وبذات الفقيه ودرجة وعيه وتعامله مع الادلة والنصوص الشرعية ثانياً، ومن هنا كانت الدعوة تتواصل لإعادة بناء

١- السيد محمد باقر الصدر - الاتجاهات المستقبلية لحركة الاجتهاد، مجلة الغدير (بيروت) العدد الاول (ديسمبر ١٩٨٠ صفر ١٤٠١ هـ).

مفهوم الاجتهاد من جديد وتعديل مواصفات المجتهد لتتلاءم مع احتياجات عصر جديد ومشاكل جديدة .

ان جل الاهتمام تركز حول الاجتهاد لانه (القوة الفعالة التي تستطيع قيادة مثلث (الفرد، المجتمع، السيادة «النظام والدولة») وتشرح لهم وظائفهم وتكاليفهم في جميع المناسبات الحياتية الواسعة . ان «الاجتهاد» وسيلة لتبيين التكاليف الدينية فيما يتعلق بالافراد والنظام الحاكم من أجل تحقيق غايات الدين وأهدافه، فاذا كان الاجتهاد غافلاً عن قضايا الانسان المعاصر، يكون قد الغى فلسفته الاساسية؛ لان فلسفة الاجتهاد هي تحديد مسار (الحوادث الواقعة) من منظار الدين، والحوادث الواقعة هي مختلف قضايا حياة الانسان المعاصر، فالاجتهاد أساساً يكون في القسم المتحول والمتغير من الحياة وليس في القسم الثابت، وفي هذا القسم المتغير يجب ان يظهر الدين وجوده وقدراته في القيادة والارشاد والاجابة، والاجتهاد في الحقيقة هو الناطق باسم الدين، فالذي يتكلم معنا باسم الدين ويوضح لنا مسار حركة الحوادث الواقعة في الحياة هو الاجتهاد، والحوادث الواقعة هي المنعطقات التي تحدث في حياة البشر من حالة الى اخرى، وهذا التغير في الاحوال يمكن أن يؤدي الى سقوط الاهداف القيمة أو سموها وتعاليتها وهذا هو السبب في جعل زمام الحوادث الواقعة بيد الاجتهاد أي من أجل ان يوجه الاجتهاد وبحضوره الفاعل الواعي الحوادث الواقعة نحو سمو وتعالى الاهداف القيمة ويحول دون

سقوطها أو انحطاطها^(١).

اما الفئة المعنية بممارسة الاجتهاد ونعني بها الفقهاء، فإنها أصبحت اكثر عرضة لضغوط الواقع المعاصر. فالفقهاء الذين تحملوا مسؤولية التفقه في الدين باتوا مطالبين بالاحاطة بالواقع وحيثيات الزمان والانفتاح على جميع المشكلات التي يعاني منها المسلمون، ولم تعد صورة الفقيه كما كانت سابقاً يمارس مهمة تخصصية في عالم أصغر من العالم الذي ينبغي ان يواجهه حالياً، الامر الذي يتطلب مؤهلات ودرجة معاشية عالية لمشكلات الواقع إضافة الى الخبرة التخصصية التي نسميها ملكة الاستنباط، (ان الفقيه لا يستطيع في المرحلة الحاضرة ان يعيش خارج نطاق قضايا عصره، باعتبار ان قضايا العصر حتى في الامور الفقهية تمثل موضوعات الاحكام التي يحتاج المجتهد الى ان يستنبطها، والى ان يحددها كمنهج اسلامي في الحياة، ولذلك فإن الفقهاء لابد من أن يواجهوا الاسئلة الكثيرة من مقلديهم حول القضايا السياسية وحول الموقف من قضايا الانتخاب، أو من قضايا العلاقة مع الحكم الجائر، أو من خلال مسائل الجهاد، مما لا يمكن ان يجيبوا عنه بجواب سريع على الطريقة التي كانوا يجيبون عنها في الماضي، باعتبار أن حياة الناس قد ارتبطت ارتباطاً عضوياً يومياً بكل الواقع المعاصر، وأصبحت مسألة الكيان الاسلامي والكيان الشيعي بشكل خاص في نموه

١- محمد رضا الحكيمي - الاجتهاد واحكام الدين وأهدافه - التوحيد، العدد ٧٩ (رجب ١٤١٦هـ - كانون الاول ١٩٩٥م).

وتطوره وحيويته وقوته وعزته يرتبط بطبيعة العلاقات مع هذا النظام أو ذلك النظام، ومع هذا المحور الدولي أو ذاك المحور الدولي، مما لا يمكن ان يكون الجواب عنه سلبياً بالمطلق كما كانت المسألة في العصور الماضية، لذلك فإن الفقيه حتى في دائرته الفقهية لا يستطيع أن يتعد عن قضايا العصر، وإذا كان معزولاً عن مسألة الاجتهاد فتكون اكثر القضايا التي يعيشها الناس لا يملك عنها جواباً، لانه لا يملك معرفة فيها ولذلك ينعدم دوره كمرجع حتى في المسائل الفقهية^(١).

والقضية لا تبدو مجرد مشكلات فنية أو تقنية يمكن تجاوزها بسهولة، بل ان الموضوع يدخل في صلب معركة التحدي الحضاري والصراع الفكري، ففي ذروة المواجهة بين المشاريع الحضارية التي تحاول الدفاع عن مواقعها أو فرض سيادتها لابد من استخدام الآليات والامكانيات المنهجية والثقافية والتقنية كافة، والاسلام لا يملك غير رصيده المنهجي وعبر آلية الاجتهاد وحدها التي تسمح له بالدفاع والتحسين الذاتي، فلا بد من البرهنة على قدرة الاسلام على ايجاد الحلول والمشاكل التي تواجه عملية ادارة مجتمع حديث يعيش عصر المعلوماتية والعولمة المتعاضمة، وليس مجتمعاً معزولاً ومنغلقاً على نفسه. السنا نقول: إن الاسلام قادر على اصلاح واقع الانسان المعاصر وانقاذ الحضارة البشرية الراهنة، المتحللة من كل قيود

١- السيد محمد حسين فضل الله - حوار في: المعالم الجديدة للمرجعية الشيعية. ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، طهران: نشر توحيد. ص ١٠٣.

والتزامات تشريعية واخلاقية سماوية؟ وعليه فإن الموقف هو في كل حال ليس موقف المتفرج، بل موقف المساهم الفاعل على مستوى الحلول والرؤى الناضجة المتحركة، فكيف يكون الأمر حينما يظهر هناك عجز وتلكؤ عن معالجة حالات الانسداد التشريعي بسبب عدم وجود الممارسة الكافية وحادثة الموضوعات المطروحة وعدم الجاهزية الفقهية لهذه المواقف بسبب الابتعاد عنها.

إن الازمة كانت تبدو واضحة لمن عايشها عن قرب من العلماء والمفكرين الذين يعيشون هموم الانسان المسلم في تطلعه الى واقع تكون فيه السيادة للاسلام تشريعياً وادارة ونظماً وقوانين وفنوناً وآداباً ونظريات عمل، وكلما تقدم الزمن كانت الاصوات تتصاعد في وتيرة متزايدة تدعو الى دخول الاجتهاد والفقه الاسلامي مرحلة جديدة؛ ليكون مستعداً لقضايا العصر وتسيير المجتمع والدولة.

رموز التجديد:

اننا لا نملك تحديداً دقيقاً للرؤى التي انطلقت تتحدث عن ضرورة دفع حركة الاجتهاد باتجاه المزيد من الاستيعاب لقضايا الحياة، ولكن المؤكد ان هناك شعوراً كان ينمو داخل الاوساط العلمية وخارجها، كان يرى ضرورة خروج الفقه الامامي من حالته السائدة المتوقعة في قضايا الفقه الفردي لينفتح على عناوين جديدة وحاجات جديدة تخص حركة المجتمع والدولة

وموقف المسلمين إزاء التحديات الفكرية والثقافية والسياسية والقانونية .
والملاحظ ان هناك رموزاً فقهية كانت تتربع على قمة الانتاج الفكري والعلمي والثقافي أو الممارسة السياسية والادارية هي التي ساهمت في تهيئة الاجواء لدفع النقاش حول موضوع تحول الاجتهاد وتطوير مواصفات وخصائص المجتهد وكان هؤلاء يمثلون ظاهرة ذات مستويين :
المستوى الاول : انهم من الفقهاء ذوي الفاعلية الفكرية والثقافية ومن الذين ساهموا في اثراء الفكر الاسلامي وذوي صلة مباشرة بحركة الفكر البشري المعاصر والتحديات التي يفرزها على الواقع الاسلامي ، ومن واقع معاشتهم وإحساسهم بوجود فراغات يستدعي ملؤها على الصعيد الفقهي أطلقوا صيحتهم في الدعوة الى ضرورة ارتياد الفقه لمجالات جديدة .

وهذه النقطة بالذات تستدعي التأمل . فكلما انفتح الفقيه على مشكلات عصره الفكرية والثقافية وعاش أزمة التحديات الحضارية التي تواجه المسلمين فإنه يدرك من واقع المعاناة المهمة الخطيرة التي ينبغي لحركة الاجتهاد والفقهاء معالجتها ، ذلك ان الذهنية التقليدية لن تتحرك مادامت متمسكة بمواقفها وتعيش العزلة إلا بحدود الدرس وتبعاته وحيثياته .

المستوى الثاني : هناك من الفقهاء من انطلق من واقع التجربة الميدانية والعملية ، وأدرك عمق المشكلات وعدم كفاية مصطلح الاجتهاد وعدم قدرة

فقهاء ذوي ذهنية تقليدية على معالجة المشكلات، والاستجابة للتحدي الموجود في أسلمة مجتمع ونظام ودولة في عالم تعصف به تيارات الفكر الوضعي المسكة بزمام المبادرة الفكرية والثقافية، والمسيطرة على امكانات الانتاج التقني والعلمي، فسمح لها ذلك بالتمركز الفعال من خلال امتلاك ادوات الهيمنة؛ لتعمل على تحويل نموذجها الى نموذج عالمي قاهر دافعاً بكل القوى والاتجاهات والمشاريع الحضارية الاخرى الى الهامش والالغاء.

ان هناك العديد من الرموز الفقهية والفكرية كانت لها مساهمة في الدعوة الى تحول الاجتهاد سواء من خلال الدعوة الى تجديد منهج الدراسة الحوزوية، والى اخذ الجانب الحركي والاجتماعي في النص الاسلامي بالاعتبار، أو من خلال المطالبة ببناء نظريات اسلامية وتحقيق مقاصد وغايات الاسلام في تحقيق العدل الاجتماعي والسياسي، إلا أن ابرز ثلاثة كانت لهم المساهمة الكبيرة والفعالة في هذا الميدان في الحقبة الاخيرة هم: المرجع الشهيد محمد باقر الصدر والمفكر الشهيد مرتضى المطهري والامام الخميني رحمهم الله، وربما يكون للآخرين دور كبير إلا اننا سنخص الاهتمام بهؤلاء الكبار.

وللحقيقة فإن هذه الدعوة التي انطلقت في نصف القرن الاخير وبلغت ذروتها على يد الامام الخميني لم تكن لتحصل على الاهتمام الكافي نظرياً على الاقل لو لم يكن لنفوذ وموقع الامام الخميني ووجود نظام سياسي

يحتضن هذه التجربة والدعوة مكانة مؤثرة . لقد استبطنت دعوات هؤلاء الرموز الشكوى من استغراق الفقهاء والدرس الحوزوي العالي على حصر الاهتمام في المسائل الفردية والمبحوثة سابقاً، في حين ان القضايا الاخرى ظلت مدار اهتمام محدود نظرياً أو بقدر ما تنعكس على شكل اسئلة ترد الفقهاء من المكلفين .

فقضايا المجتمع والدولة ومشاكل العدالة الاجتماعية ونظم الادارة والتقنين ومسائل العلاقات الدولية ومسائل التكنولوجيا والبيئة وطريقة تعامل المجتمع مع قضايا الترفيه والفنون والاداب، ظلت كلها مهملة تقريباً لاسباب موضوعية وذاتية ستوضح لاحقاً، الامر الذي أحدث ما يشبه الفراغ التشريعي، تظهرت على شكل تساؤلات ظاهرة ومستترة فحواها ان الاجتهاد على ما هو عليه لم يعد مواكباً لحركة العصر وملياً لحاجات المسلمين، وأن استمرار الوضع سيقود حتماً الى اتهام الاسلام بالعجز عن الاجابة عن الاشكاليات المطروحة، كما ان بديهته صلاحيته لكل زمان ومكان ستصبح مورد تشكيك لدى المتتمين الى المدرسة الاسلامية نفسها!!

ان تحليل الازمة يشير الى ان القضية مرتبطة بطريقة وعي المجتهد للامور من حوله ودرجة الصلة التي تربطه مع قضايا واحداث العصر المترابطة، وابعاد الصراع الحضاري ودور الدين في حياة الانسان والكيفية التي يتم فيها تحقيق غايات ومقاصد الاسلام في الحياة، وهذه الامور مجتمعة هي التي

بلورت مفهوم (الفقيه ووعي العصر) وهو مفهوم بات يستحوذ على اهتمام واسع .

فمعلوم ان الفقيه الذي انحصرت اهتماماته في نطاق تخصصي بحث ولم تربطه درجة من درجات الانفتاح على الثقافة الحديثة ، لن يكون بوسعه التعامل مع القضايا الشائكة والمعقدة التي تتداخل فيها المصالح السياسية والاقتصادية ويكون لها بعد تقني ونتائج ثقافية وتبعات فكرية .

وبالاجمال فإن المعالجة الفقهية نظريا وعملياً باتت تتطلب مستوىً جديداً من الوعي ودراية واسعة بالموضوعات ، وغط من الفقهاء مدرك لموقع الاسلام والمسلمين في التحدي القائم ، وهذا بالضبط مضمون الدعوة التي اطلقها الرموز والتي تحركت نظرياً في اعمال الصدر ومطهري وكانت اكثر صراحة وعملية على يد الامام الخميني .

ان الرؤى النقدية وضرورة التجديد التي اطلقها هؤلاء الرموز عاجلت القضية من خلال الابعاد الثلاثة التي تنطوي عليها عملية الاجتهاد ، على النحو التالي :

- ١- البعد المفهومي : ويعني خصائص الاجتهاد وآلياته وحدوده .
- ٢- البعد الذاتي : ويخص المجتهد الذي يمارس عملية الانتقال بالنصوص الشرعية من حالتها النظرية العامة والمجملية الى مرحلة اكتشاف الحكم التفصيلي والمحدد الذي يعالج الموضوعات المطروحة من زاويتها

الفردية والمجتمعية . ودرجة تأثير الحالة الفكرية ومستوى الوعي الذاتي
والمؤثرات النفسية النابعة من الواقع البيئي والحياتي على طريقة فهم النص
ووعيه .

٣- البعد التطبيقي : ويعني غاية الاجتهاد وأهدافه وعلاقة ذلك
بموقع الاسلام الحضاري وتكليف المسلمين في اللحظة الزمنية التي
يعيشونها .

وسنجد عبر المتابعة لأراء الثلاثة الكبار أنهم انطلقوا في رؤية تكاد تكون
متطابقة وإن اختلفت طريقة التعبير عنها في تناول موضوع الاجتهاد ودور
الفقهاء .

الفصل الاول

الاسام الخميني

ومواصفات الاجتهاد المعاصر

يُعد الامام الخميني أبرز فقهاء الامامية الذين أدلوا بأراء قاطعة وصريحة
تطالب بإدخال تحولات مهمة في صميم عملية تكوين المجتهد ومواصفاته
كما يتاح للفقهاء الاسلامي أن يطور نفسه من الداخل .
ولم تصر هذه الرؤية إلا بعد معاناة وتجربة عملية أصبح فيها الفقهاء
الامامي وجهاً لوجهه لأول مرة في العصر الحديث ، وهو يعيش مشاكل
ادارة دولة كبيرة مترامية الاطراف تواجه انواعاً مختلفة من التحديات
والمشاكل في عصر رافض لكافة أشكال الخصوصيات والذاتيات ، ويصر
على تهميش دور الدين في حياة المجتمعات ، وتحويله الى ممارسة طقوسية
فردية لا رابط بينها وبين التشريع والتقنين والادارة والعلاقات العامة على
المستويين الداخلي والخارجي .

وتبدو أهمية الآراء التي صدرت من الامام الراحل في كونها جاءت
على انقراض انهيار تجربة الدولة الحديثة وفق النموذج العلماني الغربي كما
جرت في ايران ، وبعد ما ينوف على المائة عام من التقنين والادارة والتربية

وفق هذا النموذج، بحيث ان اجيالاً من الايرانيين تشكلت عقولها وفق هذه الرؤى والانماط السلوكية والمفهومية، ثم حدث تدوير لهذا الاتجاه العام فجأة بعد انتصار الثورة الاسلامية، عندما دخل الاسلام عنصراً فاعلاً ورئيسياً في اعادة بناء الهياكل القانونية والادارية والجزائية والحقوقية والاقتصادية في وقت لم تكن هناك تجربة سابقة في هذا الميدان يمكن الاستفادة من خبراتها، ولم تكن هناك جاهزية فقهية تملأ الفراغ المترتب على الغاء قوانين ومفاهيم ورؤى الدولة القائمة على المنهج والمفهوم العلماني لان الجزء الاعظم من الفقه الموجود كان مهتماً بقضايا الفرد لا الدولة.

وخلال عشرة أعوام من الممارسة والتجربة لوحظ ان سعة مفهوم الاجتهاد عند الامامية ومرونته لم تكن بالمستوى الذي يلبي فعلياً حاجات الدولة والمجتمع، بل ان الذهنية الفقهية التقليدية كانت تقف احياناً، وتلكاً في احيان اخرى، وتعارض في بعض الاحيان بدعوى المحافظة على حدود التشريع لئلا تبتلعه مشاكل الدولة وضرورات الاستجابة لقضايا مجتمع لا يمكن حذف الكثير من الرؤى والمفاهيم والادوات الحياتية التي أصبحت جزءاً من حياته، ولا يمكن عزله عن المجتمع البشري بكل ما يعيشه هذا الاخير من مفردات ترفهية وخدمية وذوقية وقانونية تبدو وكأن عدم الاخذ بها يمثل خروجاً على منطق الحياة وضروراتها وعودة الى بدائية قروسطية.

وكان من الواضح ان التحدي خضع لعنوان كبير هو التقابل بين النموذج العلماني الغربي في ادارة الدول وبين الرؤية الاسلامية الرافضة

للانفصال عن تشريعات وقوانين وقيم واخلاقيات الاسلام وهي تحاول بناء نموذجها من الصفر في ظل حرب ثقافية واعلامية وعسكرية واقتصادية لا تتوقف .

في مثل هذا الواقع طرح الامام دعوته التجديدية في مفهوم الاجتهاد ومراصفات المجتهد الذي تحتاجه الدولة الاسلامية على شكل رسائل وملاحظات وخطب وبيانات أحدثت هزة نوعاً ما في الاوساط الحوزوية انعكست في شكل جدل وحوارات ومناقشات نظرية بدأت تثمر تدريجياً، مما مكن دعوة الامام الراحل من التحول الى واقع ملموس، وهي دعوة ضرورية جداً لأنها قدمت تطوراً يلامس المعاصرة ويعكس أصالة غير متجمدة ولا سلفية، أصالة واعية للثابت والمتحول، الاصول والفروع، عارفة بحدود النصوص التي لا اجتهاد فيها، والمجالات التي تقتضي اجتهاداً واسعاً وواعياً متقيداً بالمنهجية الاجتهادية وضوابطها الصارمة، وهي المنهجية التي تستطيع ان تقدم (حداثتها) من الداخل وليس استتباعاً من الخارج .

لقد سعى الامام الراحل الى ايجاد صلة بين الاسلام وعملية تطبيقه وبين الذهنية الاجتهادية المكلفة بتسيير حركة التطبيق وايجاد الحلول للمشاكل والتساؤلات التي تفرزها حركية الحياة ومقتضيات الزمان ومتطلبات المكان، كيما تعيش الذهنية الاجتهادية أصل الاشكالية القائمة، وهي المواءمة بين الشريعة وتطورات العصر وتحديد الموقف العملي للفرد والدولة، لئلا

يواجه الانسان المسلم - في حدود تجربة التطبيق - التمزق والانشطار بين فروض الالتزام بأحكام الشريعة وبين حركة الواقع المتختم بالتفاصيل المختلفة التي تضطره لمواجهةها عملياً دون إهمال أو تجاوز لها ودون تردد وحيرة . والغرض الاساسي هو جعل الاسلام قابلاً للتطبيق عملياً وليس نظرياً، على مستوى الدولة والالتزام الفردي، لقد كان الهدف هو اعادة حاكمية الاسلام وتفعيل التشريع وصياغة المشروع الحضاري الذي بشر به دعاة النهضة والاصلاح الاسلامي، وهل بالامكان بلورة مشروع حضاري دون نموذج لدولة عصرية حديثة ومجتمع متحرك محتفظ بهويته وحيويته ويمارس مسؤوليته الاجتماعية بحرارة ويدافع عن أهداف عملية التحول والتغيير الاجتماعي بوعي وقناعة متمسكاً بالمبادئ والاهداف الاسلامية؟!

وبحكم موقعه المرجعي وبوصفه مشرفاً على تجربة التطبيق الاسلامي فإن الامام وجد ان القاعدة التي تقول (ما من واقعة إلا والله فيها حكم) واجهت اختباراً عملياً عندما اكتُشف من خلال التجربة ان هناك العديد من الوقائع التي لم تكن مطروحة سابقاً على العقل الفقهي ولم يستنبط لها احكاماً، وكان اقتراح هذه الاحكام والحلول يحتاج الى غمط جديد من الدراية والوعي بالموضوعات يختلف بالضرورة عن طبيعة الوعي والدراية في موضوعات الاحكام الفردية والعبادية، باعتبار ان فقه الدولة ينطوي على موضوعات لها علاقة بالثقافة والامن والاقتصاد والادارة والعلاقات الدولية، وبالتالي فإن رؤية المجتهدين كانت تتفاوت بتفاوت وعيهم لهذه

القضايا، ودرجة مقاربتهم لها، فالفقيه الذي يعيش قضايا عصره يكون هو المؤهل دون غيره للبت في قضايا شائكة ومعقدة كقضايا فقه الدولة، بينما لا تصلح رؤى فقهاء التزموا المنهج التقليدي الذي يحصر الاهتمام فيما اعتادت عليه الغالبية في الحوزات العلمية الشيعية، وربما حدث هناك نوع من التعارض والتصادم في الرؤى الأمر الذي يجعل بعض المجتهدين والفقهاء العاملين في الدولة أو خارجها يواجهون مشكلة عدم القناعة بالرأي الفقهي الذي تلتزم به الدولة فيختارون الانسحاب من مواقعهم رغم وجود الحاجة الماسة لهم، أو أنهم يسلّمون بالرأي من البعد (الولائي) الحكومي باعتباره رأي قائد الدولة والفقيه الحاكم الذي ينبغي ان تكون ولايته نافذة على الجميع .

ورغم ان هذا الوضع مشروع من الناحية الفقهية والعقلانية، إلا ان المشكلة تبقى في أهمية تغيير الذهن الفقهي بشكل عام ليحصل تحوّل وانعطاف في حركة الاجتهاد في الوسط العلمائي وفي أوساط العامة من الناس المتلقين، حتى تتوفر أقصى غايات المشروعية والقبول العقلاني، وحتى تغدو حركة الاجتهاد منسجمة مع أهدافها وغاياتها ولا يكون الاجتهاد الامامي مفتوحاً نظرياً ومسدوداً عملياً في المجالات التي لم يسبق له ارتيادها، فاعتاد على السكوت عنها وتأجيلها الى اللحظة المناسبة، وحينما جاءت هذه اللحظة كانت خطواته وثيدة ولم ترق الى المستوى المأمول، حتى أطلق الامام الراحل دعوته ووفر لها مقدمات نظرية، فحدثت الاستجابة لها

بتأثير عاملين ، أولهما شخصية الامام الخميني باعتباره مرجعاً وزعيماً خاض غمار التجربة . وثانيهما وجود الدولة وحاجتها المستمرة وافرازات الصراع المنهجي والفكري واحتدام معركة التحدي الثقافي وسرعة المتغيرات في عالم اليوم ، وهذا ما أعطى لدعوة الامام صفة الضرورة الملحة ، ولولا ذلك لبقيت دعوة نظرية شأنها شأن دعوات الشهيدين الصدر ومطهري والمرحوم محمد جواد مغنية .

مشروع التجديد عند الامام :

عندما يشار الى التجديد في رؤية الامام ، يقصد به ما ينبغي ان يكون عليه المجتهد علماً ودوراً وهو يواجه عملية الانتقال بالنصوص الشرعية من المرحلة النظرية الى مرحلة الإعداد للتطبيق ، أو من التطبيق في النطاق الفردي الى التنفيذ في المجالات الاجتماعية والمؤسسية .

لقد استهدف الامام تفعيل الاجتهاد وجعله منهجاً زمنياً يقرأ النصوص ويجد لها فهماً شرعياً لا يجمد النص عند فهم معين أو قراءة بذاتها ، وانما يتجاوز ذلك الى أخذ ظروف الواقع والاضاع الزمانية والمكانية والتغيرات الكيفية للموضوعات ومقاصد وروح التشريع ، إضافة الى النظرة المستقبلية وعالمية الشريعة ومتطلبات مجتمع معاصر يعج بالكثير من المشاكل والقضايا التي لم تكن مطروحة في وقت سابق على صعيد الاهتمام في الدوائر العلمية ، وعند تحليل مضامين هذه الرؤية نجد انها تتجه في كلياتها

الى ثلاثة عناوين رئيسية :

الاول : موقع الفقيه فيما يمثله بالنسبة الى الاسلام كعقل مؤهل للتعامل مع منظومة التشريع الاسلامية وكنائب عن الامة يقوم بوظيفة امدادها بالرؤية الفقهية الجاهزة التي تمكنها من العمل في ظل الظروف والاضاع المختلفة .

ثانياً : منهج الاجتهاد القادر على تكوين عقليات فقهية ملمة بتفاصيل الواقع المحلي والعالمي ، فمن سياق أحاديث الامام رحمه الله نجده يشدد بشكل خاص على إلزامية التوفر على وعي شامل ورؤية متكاملة في القضايا الحياتية المختلفة ، لتصبح رصيذاً يضاف الى المنهج العلمي المتعارف ، الذي يستطيع مَنْ أَلَمَ به الإمام الكافي ان يصبح قادراً على التعامل مع النص الشرعي واستنباط الرأي الفقهي ، ولا يمكن تفكيك هذه العلاقة الضرورية بين القدرة على الاستنباط ووعي الواقع الخارجي لا بشكله البسيط السابق المرتبط بقضايا الفرد بل بقضايا الدولة والمجتمع .

ثالثاً : وتأسيساً على النقطتين الاولى والثانية فإن القضية باتت مرتبطة بمصير الاسلام ، وقدرته على تسيير شؤون الناس ، ذلك ان معنى خاتمة الرسالة الاسلامية واهليتها لإدارة الحياة ، تتطلب تنجيذاً فعلياً على المستويات كافة ، والفقهاء وحدهم المؤهلون لإعداد الشريعة للتطبيق ، ومدّ الخطاب الاسلامي بالمعارف الحيوية والضرورية ، التي تمكنه من اثبات ذاته في دنيا اليوم المتلاطمة ، وفي اعادة الثقة للانسان المسلم قبل التوجه الى

الآخر، والاجتهاد هو الوسيلة التي أتاحها الاسلام للكشف عن الاحكام في مدى حركة الزمان والبيئات المختلفة، وتطور الحياة في اتجاه تصاعدي، دون جمود ولا توقف، وعكس ذلك يعني الانحباس في الحدود التقليدية للاجتهاد واهمال مصالح الاسلام، والتراجع عن (مبدأ ما من واقعة إلا والله فيها حكم)؛ لان منهج الاجتهاد التقليدي لم يستوعب بعض الوقائع ولم يكتشف لها الحكم المناسب.

مهمة الاجتهاد في نظر الامام:

يتفق الفقهاء على ان للمكان والزمان تأثيراً في عملية الاجتهاد من خلال المتغيرات الزمانية والمكانية التي تترك اثرها على الموضوعات فيتبدل الحكم تبعاً لها، والحكم الشرعي لا يتبدل بتبدل الزمان والمكان، انما الذي يتغير هو الموضوع الذي يستتبع بالضرورة حصول تبدل في الحكم طالما ان الحكم المتعلق بالموضوع السابق لم تعد له سنجية مع الحكم الجديد الذي صدر بسبب تبدل الموضوع كما هو المشهور عن تبدل حكم الدم والتشريح سابقاً والشرنخ حاضراً وامثال ذلك الكثير.

وليس هناك خلاف في ان متغيرات الحياة وتطوراتها والمشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحادثة في البيئة الواحدة أو البيئات المختلفة تفرض على الفقيه ان يكون مستوعباً لها لارتباطها بوعي الموضوعات، التي هي محل تعامل الفقيه معها ليصدر أحكامه من خلالها.

ومهمة الفقيه هي أسلمة الواقع أياً كانت ظروف هذا الواقع الذي يعيشه المكلف ، طالما ان القضية برمتها هي تحديد موقف الشريعة باستمرار إزاء هذا الواقع .

وفي الحقيقة فإن مسؤولية الفقيه المستمرة هي بيان الحكم الشرعي للموضوعات الحادثة والمستجدة ، وهي بالآلاف وتزداد عدداً وسرعة بتسارع وتيرة الحياة ومشكلاتها ، واعطاء الحكم الشرعي في قضايا تبدلت موضوعاتها ، وهذا يعني ان المجتهد بات مطالباً بأن يمارس علمية الاجتهاد بشكل دائم ومستمر ليل نهار ، وان يثمر اجتهاده عن فقه عملي يغطي جوانب الحياة المختلفة ولاسيما الجانب المهمل والمنسي ، وهو فقه المجتمع والدولة ، ومهمة فقيه اليوم لا تقتصر على التعمق فيما أفتى به الفقهاء الماضون والجمود على رأي الكبار اجلاً وخوفاً ومسايرة ؛ لان في ذلك نوعاً من التقليد الذي يلغي ويصادر معنى كون الفقيه مجتهداً وقادراً على الاستنباط اذا لم يستقل برأيه ، وتكون له الشجاعة الكافية للتعامل مع الموضوعات المطروحة من خلال ارجاع الفروع الى الاصول ، وتطبيق القواعد على المصاديق ، فما يفهمه فقيه اليوم قد يأتي مختلفاً مع ما فهمه فقيه الأمس من نفس النص الشرعي مع تطبيق نفس الأسس والادوات والمناهج المستخدمة في عملية الاستنباط ، وهذا التحول الطارئ سببه الوعي الجديد بالنص ، واحاطة الفقيه بالمسائل المختلفة المتعلقة بذات النص والمعرفة الدقيقة بتطورات الظرفين الزماني والمكاني ودخول العلوم الانسانية وغيرها

كعامل مساعد في عملية الفهم هذه .

ولكن مما يؤسف له ان هذه القضايا لم تأخذ مجالها التطبيقي في واقع الاجتهاد المعاصر ، وظلت الرتابة والحالة التقليدية سمة رئيسية من سماتها ، ومن خرج على هذه الحالة المألوفة واجه عتاً وصدوداً وسوء فهم ، حال دون كسر الحواجز المعيقة لدخول الاجتهاد مرحلة جديدة ، ظل الامر يدور مدار قدرة المجددين والنافذين من الفقهاء على إحداث هذا التحول المنتظر ، ولهذا بدأ العديد من الفقهاء ينهون الى أخطار هذه الحالة ؛ لان تخلف الاجتهاد عن مواكبة الحياة انعكس على صورة الاسلام رغم القناعة المطلقة والتامة بمرونة التشريع وقدرة الاجتهاد على تفعيل هذه المرنة .

وسبب التخلف يعود الى (الاستغراق في احكام القضايا القديمة والمشاكل التي كان يعيشها مجتمع سابق بظروف مختلفة عن مجتمعنا المعاصر ، حتى اننا نجد بعض الفقهاء الكبار يعرف عن احكام العبيد والإماء اكثر مما يعرف عن قواعد التأمين ؛ لعدم إحاطته بالاوضاع القانونية للتأمين مما يجعله يصدر الاحكام على أساس الافتراض لا على أساس الموضوع الواقعي ، وهكذا نجد أن الذهنية الفقهية لاتزال خاضعة للتأثيرات التقليدية مما يؤدي الى المزيد من الصعوبات الفكرية التي تواجه الفقيه المسلم في ملاحقة الوضع المتحرك المتطور)^(١) .

١- السيد محمد حسين فضل الله (علامات استفهام على طريق حركة القوة في الدولة الاسلامية) بحث مقدم الى المؤتمر الرابع للفكر الاسلامي المنعقد بطهران - مقالات المؤتمر الرابع ، ص ٢٨٢ ، ١٩٨٦م - ١٤٠٧ هـ .

وهذه الشكوى التي عبر عنها مجتهد معاصر نجدها عند فقيه معاصر آخر هو الشيخ احمد الجنتي الذي يقول (إن أحد علل ضرورة الاجتهاد الحي في كل قرن هو هذه الحقيقة، اذ من الممكن ان تتغير الاستنباطات بتغير الظروف، ويفهم فقيه اليوم من نفس تلك المصادر ما لا يتفق مع ما يفهمه فقيه الامس) ويشير الفقيه الجنتي في موقع آخر من هامشه الى العامل الذاتي وتأثير الاوضاع الزمنية والمكانية على استنباط الفقه، وكيف انه (لو تم التركيز على هذه الحقيقة لامكن للفقهاء بشكل اكثر سهولة إعادة النظر في الكثير من الفتاوى، ولمنحوا أنفسهم الحق في التشكيك بصحة الفهم الفقهي السابق)^(١).

إن أصداء هذه الشكاوى انطلقت على شكل قضية كلية لخصها الامام الراحل ودفع بها بقوة الى الاوساط العلمية عندما عمّم موضوع تأثيرات الزمان والمكان على مجمل القضايا الفقهية. يقول رحمه الله (فالزمان والمكان عنصران اساسيان مصيريان في الاجتهاد، فظاهر القضية التي كان لها حكم معين في السابق، قد ينطبق على قضية أخرى ولكن هذه القضية الثانية ذات نفس الظاهر، قد تستلزم حكماً جديداً لوقوعها في ظل المعادلات الحاكمة على سياسات نظام ما، واقتصاده ونظمه الاجتماعية، اي ان المعرفة الدقيقة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تجعل نفس

١- الشيخ أحمد الجنتي (الحكومة الاسلامية والتقنين) مقالات المؤتمر الفكري الثالث طهران: معاونية العلاقات الدولية في منظمة الاعلام الاسلامي، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ص ٥٥.

موضوع القضية الاولى الذي ينطبق في الظاهر على موضوع القضية الثانية، يستلزم حتماً حكماً جديداً. فالمجتهد ينبغي ان يكون محيطاً بالقضايا المعاصرة، ولا تستسيغ الجماهير والشباب وحتى العامة ان يقول مرجعها الديني ليس لي رأي في القضايا السياسية^(١).

وفي نص آخر يلفت الامام نظر أعضاء (مجمع تشخيص المصلحة) في نظام الجمهورية الاسلامية الى ضرورات الزمان والمكان كمتغيرين يفرضان تجديد النظر الدائم في الاحكام، دون ان يعني ذلك تجاوز ثوابت التشريع وتغير الاحكام تبعاً لضرورات مؤقتة ومصالح آنية فيصير تغيير الاحكام لا تبعاً لتبدل الموضوعات بل بسبب ضغوطات الواقع، التي تحتاج بدورها الى نمط من التعامل على ضوء قواعد الالهم والمهم، والافسد والفاسد، والتزاحم، والاحكام الحكومية. يقول الامام (نصيحة أبوية اذكر بها الاعزة اعضاء مجلس حماية الدستور هي ان يضعوا هم انفسهم - قبل حدوث هذه العقدة - مصلحة النظام الاسلامي، فإن واحدة من القضايا المهمة للغاية التي تقتضيها طبيعة العالم المعاصر، المتخيم بالاضطراب، هي ملاحظة دور الخصائص الزمانية والمكانية في الاجتهاد، ونوعية القرارات المتخذة)^(٢).

ولا شك في ان الامام كان يعني هنا سلسلة طويلة من الوقائع

١- الامام الخميني - من بيانه الى المراجع والعلماء والحوارات العلمية - في رجب ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

٢- من رسالة الامام الراحل الى مجمع تشخيص المصلحة، بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٩٨٨ م، ٨ / ١٠ / ١٣٦٧ هجري شمسي.

والمشكلات والموارد التي تحتاج الى احكام جديدة تفرضها مصلحة المجتمع الاسلامي في ظل دولة اسلامية شرعية، فقد واجهت الدولة مشكلات حادة على صعيد اسلمة القوانين والانظمة واللوائح المعمول بها ولم يكن الاجتهاد مهياً للجواب عنها، ففضايا المصادرات والتأميمات والكمارك وملكية الارض وتوزيعها وقانون العمل والعمال، وموضوع الضرائب وحدود الموسيقى المستخدمة في الإذاعة والتلفزة والسينما ومشاركة المرأة في الاعمال الفنية والتسعير والاحتكار الذي كان يحصره الفقهاء بالمواد الست المعروفة، التي أصبح بعضها غير ضروري، فيما حلت مواد اخرى أكثر ضرورة، وتوحيد التعزيرات والقوانين الجزائية في المحاكم والعقود الدولية، ومسؤولية الجهاز الحكومي في مواجهة المحتكرين أو ضمان استقرار الاسعار، والعقوبات الموجهة ضد المتخلفين عن اداء الخدمة العسكرية، والفنون كالرسم والنحت، كل ذلك كان نماذج من مشكلات حادة اقتضت أجوبة فقهية سريعة لضمان الامن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وانقاذ الجهاز التنفيذي من حالة الفراغ القانوني الذي يهدد بالفوضى والاضطراب.

ولم تكن معالجة هذه المشكلات يسيرة أو دون مشاكل ولا معارضة، وإذا كان اللجوء الى العناوين الثانوية هو الحل المؤقت، فالحلّ الأمثل كان في اثبات صدق دعوى مرونة التشريع بتفعيل حالة الاجتهاد وايجاد الحلول بشكل جذري ودائم ومستوعب للحاضر وللمتطلبات المستقبلية؛ لأن

الاحكام الثانوية تظل ذات طابع مؤقت تزول ضرورة اللجوء اليها بزوال المسببات والموجبات ، اما المعالجة وفق الاحكام الاولى فإنها تأخذ طابع الاستمرار والشمول ، لكن الموجود من هذه الاحكام لم يكن وافياً بسبب جمود الفهم الفقهي واغترابه عن مشاكل الزمان والمكان في مساحته العريضة .

فالتشريعات المقررة لمجتمع زراعي بسيط تختلف عنها في مجتمع صناعي معقد ، يعيش في عالم يقذف يومياً بانواع المشاكل والحاجات المختلفة . (وهكذا نشعر بالحاجة الى استبدال كثير من الاحكام القديمة باحكام جديدة ، كما نحتاج الى تشريع احكام مستحدثة في الحالات التي لم يأت فيها تشريع في نص قرآني أو نبوي ، الامر الذي يوحي بأن الشريعة ليست خطأ ثابتاً مستمراً شاملاً لكل قضايا الحياة في كلياتها وجزئياتها)^(١) .

لقد تحدث الامام عن عدم كفاية الاجتهاد المعمول به حالياً في المجمع العلمية بسبب ما ترسب من فهم قاصر لحدود الاجتهاد ، فطالما تكرر فهم جامد للاجتهاد المتداول مرتبط بحركة الفرد لا المجتمع والدولة والبشرية بشكل عام فإن هذا الاجتهاد سيظل قاصراً ومحدوداً لا يستطيع بلوغ الاهداف المتوخاة منه ، يقول الامام (نحن اكتفينا بمقدار يسير من الاحكام نبحت فيه خلفاً عن سلف وطرحنا - جانباً - الكثير من مسائله وجزئياته

١ - السيد محمد حسين فضل الله ، (الدين وعوامل الجمود والتطور) . مجلة المنطلق (بيروت) العدد المزدوج ٦٨ - ٦٩ (ذو الحجة - محرم ١٤١٠هـ) .

ومفرداته، كثير من مسائله غريب علينا، والاسلام كله غريب^(١). ما هو الحل اذن في ضوء هذا الاهمال؟ يجيب الامام (الاسلام عالج كل موضوع في الحياة، واعطى فيه حكمه) ولكن كيف السبيل للوصول الى الاجوبة الشاملة والمتكاملة؟ يضيف الامام في الحكومة الاسلامية (يجب ان يكون باب الاجتهاد مفتوحاً ... لكن المهم المعرفة الصحيحة للحكم والمجتمع التي على اساسها يستطيع النظام الاسلامي ان يخطط لصالح المسلمين، فوحدة الرؤية والعمل ضرورية، ومن هنا فإن الاجتهاد المصطلح عليه في الحوزات غير كاف)^(٢).

الامام يطالب هنا بجلء منطقة ما لا نص فيه او منطقة الفراغ التشريعي التي تركها الاسلام للفقهاء؛ ليراعوا مقتضيات الزمان وامتداداته ولاستيعاب الحاجات المتجددة في ضوء الحدود الواسعة للاجتهاد كما هو لا كما حددته الذمنية التي قصرت اهتمامها على الشأن الفردي والعبادي. وحتى لا يقع التباس في الفهم أكد الامام منهجه الاجتهادي بالقول (اما فيما يتعلق بمنهجية الدراسة والتحقيق في الحوزات الدينية، فإني مؤمن بالفقه الاصيل بأساليبه العريقة وبنظائر اجتهاد صاحب الجواهر الاستدلالي، ولا اجيز التخلف عنه، فالاجتهاد بهذه الكيفية صحيح،

١- الامام الخميني - الحكومة الاسلامية - ص ٦٥.

٢- من رسالة الامام الى الشيخ محمد علي الانصاري بتاريخ ٧-١-١٩٨٨ الموافق ١٦-٨-١٣٦٧ هجري شمسي.

ولكن هذا لا يعني ان الفقه الاسلامي جامد غير قادر على الاستيعاب^(١).
وحيثما يشير الامام الى حركية الاجتهاد، فإنه يقدم موضوعات
مختلفة فرضت نفسها على الفقه الاسلامي في مرحلة الدولة ويطالب
بالبحث فيها، فهو يقول (ان الحاجة العملية لهذه الابحاث والمسائل من
قبيل قضية الملكية وحدودها، والاراضي وتقسيمها، في الانفال والثروات
العامة، في مسائل النقد والعملات الاجنبية والصيرفة، في الضرائب
والتجارة الداخلية والخارجية، في المزارعة والمضاربة والإجارة والرهن، في
الحدود والديات، في القوانين المدنية، في المسائل الثقافية، والتعامل مع
الفن بمعناه الاعم كالتصوير والرسم والنحت والموسيقى والمسرح والسينما
والخط وغيره، في المحافظة على البيئة وسلامة المحيط الطبيعي ومنع قطع
الاشجار حتى داخل البيوت والاملاك الخاصة، في مسائل الاطعمة
والاشربة، في تحديد النسل عند الضرورة، أو تحديد الفواصل الزمنية
للتوالد، في حل العضلات الطبية كزرع أعضاء بدن انسان وغيره في ابدان
اشخاص آخرين، في قضية المعادن التي في باطن الارض وفوق سطح
الارض، والثروات الوطنية، في تغيير موضوعات الحلال والحرام وتوسيع
بعض الاحكام في الازمنة والامكنة المختلفة، في المسائل الحقوقية والحقوق
الدولية ومطابقتها مع احكام الاسلام، في دور المرأة البناء في المجتمع
الاسلامي، ودورها التخريبي في المجتمعات الفاسدة وغير الاسلامية، في

١- من بيان الامام الى المراجع والعلماء والحوزات العلمية - مصدر سابق.

حدود الحرية الفردية والاجتماعية، في مواجهة الكفر والشرك والتلفيق (الفكري) والمعسكر التابع للكفر والشرك، في كيفية اداء الفرائض في الحركة الجوية والفضائية، والحركة باتجاه معاكس لحركة الارض أو منسجم معها، وبسرعة اكبر من سرعتها، أو في الصعود العمودي والخروج من دائرة الجاذبية. والاهم من ذلك تحديد وتعيين حاكمية ولاية الفقيه في الحكم والمجتمع ... هذه جميعاً جزء يسير من آلاف المسائل التي تواجه الناس، والاحكام التي بحثها الفقهاء الكبار واعطوا آراءهم بشأنها. واذا كان بعض هذه المسائل لم تكن مطروحة في السابق ولم يكن لها مصداق عملي، فعلى فقهاء اليوم التفكير بها^(١).

إن النص المطول الآنف، يُظهر الامام مفكراً في قضايا الساعة مما يشغل الناس افراداً ومجتمعاً، وهو هنا قد تابع آخر تطورات الحياة وتجديداتها وغير منعزل عنها بل هو دائم النظر في كل جديد وحادث؛ لان ذلك جزء من وظيفته العلمية ومهمته كفقيه ومرجع، ومن الاهمية بمكان ان لا يقتصر هذا الوعي على الامام او عدد محدود من الفقهاء، بل لابد من تعميم هذا الوعي على مستوى المجامع العلمية بأسرها، حتى لا يمضي الزمن ونفاجأ بمستويين من الفقهاء، فقهاء بذهنية ماضوية تقليدية منعزلة عن المجتمع وقضاياها، وفي الوقت نفسه يمتلكون رصيذاً لدى الجماهير يعارضون منهج الفقه العملي المتحرك بدعوى الحرص على الاسلام والتشريع، وفقهاء

١- من رسالة الامام الى الشيخ الانصاري - مصدر سابق.

يواكبون عصرهم ويحاولون تجسير العلاقة بشكل دائم بين الفقه ومشاكل الحياة وقضاياها ولهم أنصارهم في المجتمع . إن مثل هذا التشطير من الخطورة بحيث انه يقود الى صراع منهجي قد ينعكس سلباً على الشارع ، وتتداخل فيه عوامل مرئية وغير مرئية ؛ ليتحول الى شكل من أشكال الصراع الاجتماعي يشبه الى حد ما صراع الاصوليين والاعباريين أو أنصار المشروطة وأنصار المستبدة .

ان الصراع بين المحافظين والمجدين بشكل عام له تاريخ طويل وهو يرتدي حيناً لباس القضية الحقيقية والقضية الزائفة حيناً آخر ، فليس جميع المجدين ذوي نوايا حسنة أو ذوي رؤية حكيمة ، وربما انصرف الذهن الى دعاة التجديد من اتباع المشروع الغربي من قوى علمانية لا دينية لا يهتمها سوى الشعارات الخادعة ، ولكن موضوعنا مختلف تماماً ، فهو يتناول اتباع المدرسة الاسلامية المخلصين ، ومن طبيعة الحياة والاشياء التجدد والتغير ، والتجديد المطلوب هنا هو التقيد بضوابط التشريع والتمسك بحبل الاسلام المتين ، ومدار الحديث هو الاجتهاد المعاصر الذي يراد له ان يصبح منهجاً عاماً في الحوزة العلمية ؛ لتصبح قادرة على انتاج مجتهدين اولي استنارة كافية ونظرة عصرية تمكنهم من مواجهة اعباء الحياة وتحفظ للتشريع الاسلامي قيموته وسيادته وللاسلام موقعه الشاهد على الناس .

إننا امام مواصفات حديثة للمجتهد كما يتمكن من الوفاء بمتطلبات

الفقه الاجتهادي الذي حدد مواصفاته الامام الراحل ، ففي ضوء رؤية الامام لا يكون المجتهد مجتهداً يفي اجتهاده بحاجات المجتمع والدولة اذا لم يكن قادراً على الاحاطة بمجريات الاحداث وفقه الدولة والمجتمع ولا يكتفي بالمسائل الفردية والعبادية التي بحثت من قبل العديد من قبله ولم يبق منها شيء دون ان يتناوله البحث .

مواصفات المجتهد عند الامام :

إن الحاجة الى تنوير الفهم الموجود لخصائص ومواصفات المجتهد وشروط علميته واجتهاده تبدو منطقية ومصرية في ظروف عالمنا المعاصر ، فأمثال المسائل التي أشار اليها الامام في النص الاسبق تتطلب مجتهداً مواكباً على درجة عالية من الوعي والمتابعة ومستعيناً بأهل الخبرة والاختصاص في المجالات الحياتية المختلفة .

إن تشديد الامام الراحل على إعطاء مواصفات جديدة للمجتهد تتضمن دعوة للمجامع العلمية لتأخذ الموضوع بجدية وسرعة ، وهي وان بدت تحدياً ملحاً يصعب الاستجابة له في هذا الظرف القصير نسبياً ، ولكن الامل معقود على المجامع العلمية لتجدد مناهجها واساليبها وتدخل تعديلات على أدوات الدرس والبحث ؛ لتكون قادرة على بناء مجتهدين ينوبون عن الامة في استنباط الاحكام ووضعها في تصرف الدولة والمجتمع ؛ لتحديد السلوك الفردي والجماعي وتوفير المظلة القانونية

للدولة وبلورة النموذج القادر على اثبات مقولة قدرة الفقه على حل جميع المشاكل والقيام بادارة المجتمع . يقول الامام رحمه الله (ان من خصائص المجتهد الجامع هي المعرفة بأساليب التعامل مع مكائد الثقافة المسيطرة على العالم وتضليلاتها، وامتلاك الوعي والبصيرة في الشؤون الاقتصادية، والاحاطة بكيفية التعامل مع النظام الاقتصادي المسيطر على العالم، ومعرفة انماط السياسة وحتى الساسة ... فالمجتهد ينبغي ان يتحلى بالفطنة والذكاء والفراسة اللازمة لقيادة المجتمع الاسلامي الكبير بل وحتى المجتمعات غير الاسلامية)^(١).

ربما تبدو هذه الشروط مثالية ونموذجية في واقعنا الراهن، إلا ان وضعها كهدف متوسط أو بعيد المدى يبقى ضرورة منطقية؛ لان الاجتهاد الفاعل المتحرك لن يولد إلا على أرضية وعي نافذ ومستوعب لقضايا لم تكن واضحة الادلة، والتلازم بين هنا بين ان يكون أو لا يكون لنا اجتهاد بمستوى الطموح وبين مجتهدين قادرين على ممارسة فعل الاجتهاد وبلورة نتائج العملية وهي عملية شاقة ومضنية ولكن لا محيد عنها، فالاجتهاد في المسائل العبادية والفردية لا يعدو كونه يمثل مساحة محدودة في رقعة القضايا التي ينبغي ان تشملها مظلة الاجتهاد، ومن لا يتمكن من ممارسة فعل الاجتهاد في الامور والقضايا التي لم تشملها بحوث السابقين وآراؤهم سيواجه مشكلة كبيرة، فهو مطالب بمعرفة امور زمانه لئلا تهجم عليه

١- من بيان الامام الى المراجع والعلماء والحوزات العلمية - مصدر سابق .

اللواابس، ومطالب بالفتيا في قضايا لا يستطيع عزل نفسه عنها فليس بوسع الفقيه المعاصر ان يقول: لا علم لي في القضايا المطروحة. ومن هنا يضيف الامام موضحاً رأيه في مواصفات المجتهد، (فحتى الفرد الذي يكون أعلم في العلوم المعهودة في الحوزات العلمية ولا يستطيع تشخيص مصلحة المجتمع أو لا يستطيع تشخيص الافراد الصالحين والمفידين من الافراد غير الصالحين، وبشكل أعم يكون فاقداً للرؤية الصحيحة واتخاذ القرار في القضايا الاجتماعية والسياسية، فمثل هذا الفرد لا يعتبر مجتهداً في قضايا المجتمع والدولة، ولا يستطيع الامساك بزمام المجتمع)^(١).

ان المجتهد الذي يدعو لولادته الامام ليس صاحب اختصاص بالعلوم الشرعية وحدها، بل لابد من اضافة الوعي الشامل بموقع الاسلام في حركة الواقع المعاصر عبر الاطلاع الواعي، والعلم بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتيارات الفكرية وبحركة الثقافة والفنون والاداب، وعند هذا المستوى يستكمل شرط الاجتهاد المعاصر. فتحصيل ملكة الاستنباط فيما هو متداول ومعروف في الوسط الحوزوي لم تعد كافية برأي الامام، وعند السؤال لماذا هذا التشدد غير المسبوق؟ يجيب رحمه الله بعد ان يسمي الفقه الذي يطمح اليه بالفقه النموذجي أو المتحرك، ويعرفه بأنه المنهج العملي القادر على ادارة المجتمع والفرد من المهد الى اللحد (ان الهدف الاساسي، هو كيف نستطيع ان نطبق مبادئ الفقه المتينة عملياً في

١- المصدر السابق.

سلوكيات الفرد والمجتمع، وكيف نحل بها المضلات^(١).

ان الهدف الاسمى الذي سعى اليه الامام الراحل هو تطبيق الاسلام، وهذا التطبيق بحاجة الى مجتهدين قادرين على تفعيل منهج الاجتهاد وجعله قادراً على الاستجابة لموضوعات الحياة المختلفة، وبمعكس ذلك فإن الاسلام سيُتهم بالعجز، فالامام يطالب باجتهد ومجتهد يرتفع الى مستوى التحدي، فيحفظ مصلحة الاسلام والامة عبر تسيير شؤون الدولة والمجتمع لاستعادة الثقة بالمنظومة الحضارية الاسلامية، وتوجيه تطلعات الانسان المسلم نحو آفاق المشروع الحضاري الاسلامي في الواقع المعاصر. يقول الامام في رسالته الى فقهاء مجلس حماية الدستور (عليكم ان تبذلوا غاية جهدكم وكامل سعيكم لكيلا يتهم الاسلام - لا سمح الله - بالعجز عن إدارة العالم بسبب تعقيدات القضايا الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والسياسية، وفي نفس الوقت يجب عليكم بذل كل ما تستطيعون للحيلولة دون وقوع ما يخالف الشرع)^(٢).

وفي دعوة لبذ السكون والرتابة والخروج من حالة الانكماش الى أفق واقع جديد فإن الامام حرص على التأكيد وجوب قيام العلماء بواجبهم الرئيسي بقوله (يجب ان نسعى لتحقيق وتجسيد الفقه العملي للاسلام ... وما لم يكن لعلماء الاسلام حضورهم الفاعل في جميع

١- المصدر السابق.

٢- من رسالته الى مجمع تشخيص المصلحة - مصدر سابق.

القضايا والمشاكل فلن يستطيعوا ادراك حقيقة عدم كفاية الاجتهاد الاصطلاحي^(١).

ونفهم من ذلك ان ما توارثته الحوزة العلمية من اجتهاد لم يعد كافياً؛ لان هذا الاجتهاد ينتج فقهاً محدوداً لارتباط الممارسة الفقهية بحالة تكرارية^(٢). أو محدودة لا تشمل التوالدات المستحدثة في عالم اليوم، وفي عصر ما بعد قيام حكم اسلامي، ولهذا يخاطب الامام الحوزات العلمية والعلماء لينهضوا بمهام جديدة داعياً اياهم الى ان (يمسكوا دائماً بأيديهم حركة التفكير ويحيطوا باحتياجات المجتمع المستقبلية، وان يكونوا دائماً متقدمين خطوات على الحوادث؛ ليكونوا قادرين على اتخاذ ردود الفعل الصحيحة تجاهها، فربما تتغير في السنين القادمة الاساليب المألوفة حالياً لإدارة أمور الجماهير، وتحتاج المجتمعات البشرية الى الاسلام ومسائله الجديدة ليحل مشاكلها؛ لذا يجب ان يفكر علماء الاسلام العظام من الآن بهذا الامر)^(٣).

١- من رسالة الامام الى الشيخ الانصاري.

٢- يقول الشيخ احمد الجنتي عضو مجلس فقهاء حماية الدستور بشأن عدم كفاية الاجتهاد الاصطلاحي التداول: إن الفقه الذي ينتجه هذا الاجتهاد يكفي بالبحث والتحليل في الكتاب والسنة والاجماع والعقل في حدود المتون القديمة، وهذا الفقه يبحث في اصول الفقه والقواعد الفقهية بوعي سابق لسنين مضت وبعيد عن افكار الزمان والمكان والتحولات الجديدة - لاحظ ملحق صحيفة كيهان المسائية (بالفارسية) (في ٩ ذي القعدة ١٤١٠ هـ- ١٣ خرداد ١٣٦٩ هجري شمسي) العدد ١٣٩١٨.

٣- من بيان الامام الى المراجع والعلماء والحوزات العلمية - مصدر سابق.

ثمة موقف تجديدي شامل في خطاب الامام الموجه للفقهاء وللمؤسسة
الفقاهة ولل فكر الحوزوي في مهامه وقضاياه، أطل علينا من النصوص
السابقة، فالحوزة مطالبة بأن تقدم فقهاً متجدداً متحركاً يلبي حاجات الزمن
والعصر، وان تكون في المقدمة على مستوى البحث والتدقيق والابداع مع
التقيد بالضوابط والشروط المنهجية الاساسية؛ لان الخروج على هذه
الشروط يعني هدم صرح الفقه الاسلامي، وزوال صفة الاسلامية عن فقه بلا
أصول ولا قواعد شرعية.

ان الامام يطالب بالتجديد والتنظيم مع التقيد بهذه المنهجية، وهو يرى
ان مسؤولية العلماء والفقهاء خطيرة لدرجة ان التقاعس عن اداء الدور
والمسؤولية المناطة بهم، تعني سريان الخطورة الى أصل وجود الاسلام،
فالموقف العملي الراهن يفرض سد الثغرات وملء الفراغات في الواقع
الفقهي والفكري والعملي، وهي مسؤولية اهل التاصيل النظري، اما
الافراط في الاحتياط والانعزال عن مواجهة التحديات باسم المصلحة
الاسلامية، فإنها ستؤدي الى غلق باب البحث العلمي وصد رياح التغيير
والتجديد في أساليب وعي الموضوعات، وإلاً فماذا سيكون موقف الامة
من فقيه لا يجيبها عن سؤال حول بوليصة التأمين، أو اطفال الانابيب، أو
حكم آلات القمار مثلاً بعد أن تزول عنها هذه الصفة؟ صحيح ان الامر
يحتاج الى شجاعة ربما لا تتوفر لدى البعض، لكن المسؤولية العملية تملي
الشجاعة المطلوبة، وقد تجسد ذلك في رد الامام الخميني رحمه الله على

تلميذه الشيخ محمد حسن قديري عندما عاتبه على رأيه في جواز استخدام بعض الآلات الموسيقية لأغراض غير محرمة ، وجواز اللعب بالشطرنج بعد زوال صفة القمار عنه داعياً الامام بحسن نية الى عدم ابداء الرأي في هذه القضايا وبهذا الشكل الصريح بسبب اجواء المعارضة الحوزوية . لقد كان رد الامام حازماً وحاسماً حين قال له : (إنني آسف لاستنتاجك من الاخبار والاحكام الالهية ، فعلى ضوء ما كتبت - في رسالتك - تكون الزكاة لمصارف الفقراء وسائر الامور المذكورة ، وليس لمئات المصارف المقابلة في الوقت الحاضر أي سبيل ، ويكون الرهان مختصاً في السباق والرماية وركوب الخيل وامثالها المستخدمة في الحروب السابقة ، وفي الوقت الحاضر تكون الموارد ذاتها ، وتكون الانفال المحللة للشيعه باعثاً للشيعه اليوم ليقوموا بدون مانع بتخريب الغابات بالمكائن ويدمروا كل ما من شأنه حفظ سلامة البيئه وتعريض حياة ملايين الناس للخطر ولا يحق لاحد منهم من ذلك ، كما ان المساجد التي تكون في عرض الشوارع وتهدد حياة آلاف الناس وتثير مشكلة مرورية لا ينبغي ازالتها ، وبالجملة فإن طريقة استنتاجك من الاخبار والروايات ينبغي ان تزيل التمدن الجديد وتعيد الناس الى العيش في الاكواخ او في الصحاري والى الابد)^(١).

ان هذا الاستفهام الانكاري افاد ضرورة النظر الى الاحكام من موقع

١- رسالة الامام الجوابية الى الشيخ محمد حسن قديري بتاريخ ٢ - ٧ - ١٣٦٧ هجري شمسي .

أهداف التشريع على طول الزمان، وليس المراد الاقتصار على فهم النص في ظروف واقع سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي سابق، فصحيح ان القاعدة تقول: إن الناس مسلطون على أموالهم، ولكن هل يصح لصاحب المال تكديس واحتكار آلاف الاطنان من المواد الغذائية أو افتعال مشاكل اقتصادية للمجتمع، دون تدخل من الشرع أو الدولة بدعوى انه حرّ في التصرف بأمواله؟ ثم هل يصح الوقوف عند حرمة الاحتكار على ست مواد غذائية حددها الفقهاء قبل أكثر من ألف عام، فيما يكون احتكار أقراص أمراض القلب أو حليب الاطفال محللة دون النظر الى حياة الآلاف من المرضى ومئات الآلاف من الرضع وآثار ذلك على استقرار المجتمع والدولة؟! .

ان الانغلاق يظهر في الجمود عند أحكام أستنبطت ضمن وعي خاص وظرف اقتصادي واجتماعي خاص دون أخذ العامل الجغرافي أو التاريخي، ويصبح التعبد بلفظ النص الشرعي حائلاً دون اتساق العمل به مع اهداف التشريع . مع ان شروط صدور النص قد تكون صدرت في ظل واقع خاص له ظروفه المحددة، ان احتكار الزبيب لن يضير أحداً اليوم لانه لم يعد قوتاً ضرورياً في عرف هذه الايام، ومن هنا تبدو الاهمية القصوى في تحريك الوعي باتجاه الاحاطة بمتطلبات الزمان شرط التوفر على الملاكات الصحيحة للأحكام، يقول فقيه معاصر (ثم ان مسألة تغير الحاجات قد تختزن في داخلها تغير الموضوعات فيتبدل الحكم بتبدل الموضوعات وقد تفرض اختلاف الظروف والشروط فتختلف بعض خصوصيات الحكم تبعاً لذلك،

كما هو الشأن في العناوين الاولى والعناوين الثانية التي تختلف الاحكام باختلافها، وربما تكون المسألة أن تغير الحاجات لا يمثل التغيير في العناوين الكبيرة للحكم الشرعي، بل يمثل التغيير في الجزئيات الخاضعة لقاعدة واحدة تنطبق على الجزئيات القديمة والجديدة^(١).

خلاصة الكلام فإن الامام أراد ان يحدث تحولاً في الاجتهاد نحو مزيد من الحيوية والفاعلية من منطلق فهم النص فهماً شمولياً وليس فهماً فردياً، ويعالج النصوص بروح التطبيق على الواقع الاجتماعي ويمتد امتداداً أفقياً ليستوعب كل مجالات الحياة، ويتجه لتقديم البديل الفكري الكامل لوجهة نظر الاسلام. وهذه الاهداف التي سعى اليها الامام توقعها الشهيد الصدر اثناء حديثه عن الاتجاهات المستقبلية لحركة الاجتهاد والفهم الاجتماعي للنص، وطالب بها الشهيد المطهري في سياق حديث عن الاجتهاد ومهامه ومشاكله، وحسب هؤلاء الرموز انهم أصبحوا رواداً لحركة تحول في مسار الاجتهاد، وانهم فتحوا باب الحوار حول الموضوع لإثرائه وتفعيله من خلال مساهمات الفقهاء المعاصرين، ويبقى الشوط طويلاً ومفتوحاً على امتداد الزمان.

١- السيد محمد حسين فضل الله - مجلة المنطلق - مصدر سابق.

الفصل الثاني

الشهيد المطهري

رؤية نقدية لواقع الاجتهاد

اهتم الشهيد مرتضى المطهري بموضوع الاجتهاد ضمن اهتمامه الشامل في قضايا حياتية عديدة، وكان هاجسه الدائم ان تبقى افكار الاسلام واحكامه ونظرياته غضة طرية تتحكم في سلوكيات الناس وتؤطر حياتهم، وهو كبقية الفقهاء والمجتهدين واع وفي غاية الدقة للمسؤوليات الضخمة التي تنهض بها عملية الاجتهاد وينوء بحملها الفقهاء والمجتهدون .

ولم يكن المطهري بحكم صلاته الوثيقة بالحركة الثقافية والفكرية وموقع الاسلام في واقع الصراع، غافلاً عن الصعوبات التي تكتف عملية البناء الفكري والثقافي والقانوني الاسلامي، وصلة ذلك بالاجتهاد والطريقة التي يتعامل بها الفقهاء مع النصوص التشريعية بحيث يفهم من ثنايا آرائه انه كان يتمنى الدفع بحركة الاجتهاد في آفاق جديدة، ويرى في الوقت ذاته ان العامل الذاتي للمجتهدين ينعكس سلباً وايجاباً على نتائج عملية الاستنباط فيما يسميه هو المنظور الذاتي للفقهاء .

لقد خصص المطهري سلسلة محاضرات مطوّلة عن (الاسلام ومتطلبات العصر) وعلاقة ذلك بالاجتهاد، كما تحدث عن الاجتهاد ومفهومه وغاياته والصعوبات التي تكتنف طريقه، وفي كل مرة كان يبحث موضوعاً تكون له صلة بالاجتهاد كان يعود الى الموضوع بجدية وحماس فيبيدي رأياً هنا ونقداً هناك ويقدم الاقتراحات والحلول وهو يفكر بصوت عال .

ويتحدث المطهري عن وظيفة الاجتهاد ودوره، ويميز بين موضوعي الثابت والمتغير من احكام الدين، ثم بحث على استيعاب متطلبات الزمان المتغيرة ويطالب بتأسيس نظريات اسلامية تنتبه الى أصل العدل الاجتماعي والاقتصادي وكأنه يحس بالفراغ في هذا المجال، ويعيد تحليل اسباب ذلك والنتائج المترتبة عليه دون أن يتخلى عن صراحته المتناهية ونقده اللاذع أحياناً للمشاكل الذاتية والموضوعية التي تعرقل مسيرة تكامل الفقه الامامي بتعبيره، فهو يرى ان (الاجتهاد من معجزات الاسلام ... ولا يعني الاجتهاد أن يجلس شخص ويفتي كيف يشاء ... كلابل له قوانينه الخاصة به ... الاسلام تميز بمواصفات ذاتية جعلته قادراً على مواصلة دربه وديمومة حركيته، دون ان يكون هناك تعارض أو تضارب مع قوانينه وقواعده الثابتة، فيه ثوابت لا ينال منها تطور الزمان شيئاً، ومتغيرات تستوعب ظروف التطور ورغم انه جعل التغيرات تابعة للثوابت، فإن زمام الامور يظل بيده)^(١).

١- الشهيد مرتضى المطهري. الاسلام ومتطلبات العصر. تعريب: علي هاشم. مشهد: مجمع البحوث الاسلامية، ١٤١١هـ، ص ١٦٩.

ويرى المطهري ان الاجتهاد هو القوة المحركة في الاسلام، وهو السر الذي يجعله خالداً ومستجيباً لفطرة الانسان وحاجاته المتجددة على مر العصور، فهو الذي يمكّن الاسلام من الامتداد الزمني على مستوى التشريع مهما حصل من تبدلات وتطورات وفي نفس الوقت تظل الثوابت كما هي؛ لانه ليس كل شي في حياة الانسان يتبدل ويتطور، يقول في هذا الصدد (طبيعي ان يكون في النظام التشريعي الاسلامي سر ولغز لكي يمكنه التغلب على هذه المعضلة الكبيرة «الانطباق مع مقتضيات الزمان»، فالاصل والاساس في جميع الاسرار والالغاز هو الروح المنطقية التي يتحلى بها الاسلام وتبعيته الكاملة لفطرة وطبيعة الانسان والمجتمع والعالم)^(١).

ويعتقد المطهري ان ادراك العلاقة بين الجانب الثابت والمتغير في الاسلام هي وظيفة المجتهد الذي لا بد من ان يمارس هذه المهمة وهو يضع نصب عينيه مشكلة الواقع الآيل الى التبدل باستمرار ومحدودية النصوص التشريعية، مما يتطلب ديناميكية وصيرورة مستمرة في حركة الاجتهاد لتستوعب المتغيرات، فهو يقول (من أبرز خصوصيات الاسلام هي الارتباط بين الجانب المتغير بسبب متطلبات العصر والجانب الثابت فيه، وان كشف هذه العلاقة وهذا الارتباط يحتاج فقط الى مجتهد ليبحث في الامر ويعبر عن الحكم الاسلامي وهذا ما نعتبره القوة المحركة في الاسلام)^(٢).

١- الشهيد مرتضى المطهري. ختم النبوة. ترجمة: عبد الكريم محمود. طهران: مؤسسة البعثة. ط ١. ١٤٠٩ هـ، ص ٧٦.

٢- المصدر السابق. ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

وهذا النص المتقدم يشير الى ان تطور عملية الاجتهاد ودخولها الآفاق المتظرة منها تتوقف على عاملين أساسيين في رأي الشهيد المطهري :

الاول : الادراك العميق لمهمة الاجتهاد وحدودها ودورها الشامل في معالجة قضايا الحياة .

الثاني : غط من الفقهاء يمتلك القدرة على جعل الاجتهاد آلية متحركة فتمسك بشروط الاجتهاد وقوانينه وأدواته وتستوعب متغيرات الحياة وجديدها .

ومن هذا المنطلق لا يوافق المطهري على الاكتفاء بما هو موجود والاستمرار في الدوران ضمن الحلقة ذاتها التي شيدها الفقهاء واستمرت تتسع ببطء شديد؛ لان الرجل يرى ان سرعة التبدلات والتطورات كبيرة جداً وتحتاج الى وعي سريع ومباشر بها، فهو يقول عن مهمة الاجتهاد في الواقع الراهن (ليس صحيحاً ان جميع المشاكل قد حلها العلماء، ولم تعد لدينا مشكلة ما، اننا نجد آلاف الالغاز والمشاكل في الكلام والتفسير والفقه وسائر العلوم الاسلامية مما قام العلماء العظام السابقون بحل الكثير منها، ولكن بقي منها الكثير الذي يتطلب الحل، وانه لمن واجب الآتين ان يحلوا تلك المشاكل ويكتبوا فيها كتاباً أفضل واشمل، فيديموا تلك العلوم ويتقدموا بها، بمثلما أمكن في الماضي التقدم بالتفسير الى الامام وكذلك بعلم الكلام وبالفقه، على هذه القافلة لا تتوقف عن السير ... ان المسلمين يواجهون كل يوم مسائل جديدة في الحياة لا يعرفون موقفهم منها، وهذا يتطلب فقهاء

أحياء وذوي أفكار حية حتى يجيبوا على المسائل ، فقد ورد في أحد أخبار الاجتهاد والتقليد «وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة أحاديثنا» والحوادث الواقعة هي ما يجد من جديد على مدى الزمن سنين وقروناً. إن دراسة الكتب الفقهية وتتبعها خلال قرون مختلفة، يكشف أن الكثير من احتياجات الناس الجديدة، أدخلت مسائل جديدة في الفقه، وقام الفقهاء بوضع الحلول لها، وهكذا ازداد حجم الفقه تدريجياً^(١).

ومن الواضح أن قراءة النصوص الآنفة تؤكد بصراحة ان المطهري يرى ان المسائل الجديدة لا تتوقف عن التوالد والدخول في معترك الحياة، الامر الذي يواجه المسلمين بتحديات لا حصر لها على الصعيد الفقهي، تحتاج الى حلول ليستريح الضمير الديني عند الانسان المسلم وهو يتحرك مطمئناً بحدود التعامل معها في سلوكه العام، هذه المسائل لن تجد الحل إلا اذا اتسعت مساحة الاهتمام الفقهي لتستوعب القضايا المطروحة، وفي الوقت ذاته فإن هذا الاهتمام يتوقف على (فقهاء ذوي افكار حية) بتعبير المطهري والفكر الحي يمكن فهمه على انه الصلة التي تربط الفقيه بقضايا عصره بكل ما يعني ذلك من انفتاح على المشاكل الفكرية والسياسية والاقتصادية والبيئية والقانونية. ومن الطبيعي ان طبيعة التعامل مع هذه المشاكل ستكون بمستوى ادراك المجتهد لحിثياتها وظروفها وسياقها العام.

١- الشهيد مرتضى المطهري. الاجتهاد في الاسلام. ترجمة: جعفر صادق الخليلي. طهران: مؤسسة البعثة، ص ٢٥- ٢٦.

ويمكن ان نشير أيضاً الى ان المطهري يعتقد ان العلوم الاسلامية كالكلام والتفسير تحتاج هي الاخرى الى التجديد لتعالج الاشكاليات الجديدة التي يسميها (الالغاز والمشاكل) لتطور هذه العلوم كما تطورت في السابق، ومن المؤكد ان الكلام والتفسير وغيرهما لا تحتاج الى احكام تفصيلية بل نظريات تشكل البناء التحتي للقوانين الاسلامية، وهذا يقودنا الى الاستنتاج بان المطهري يشارك المرجع الشهيد الصدر الراي ويتقاربان في الرؤية حول ماهية الدور المنتظر من الفقيه والمساحة التي ينبغي له شمولها.

المجتهد الحقيقي :

ان الاجتهاد عند المطهري يعني القدرة على تكييف المتغيرات واستيعابها وتوفير الاحكام الشرعية للمكلفين بما ينسجم مع روح الاسلام ومقاصده ويجسد أطروحته ونظرياته في الحياة وصلاحيته لإدارة شؤونها المختلفة. ومن حيث المواصفات، فإن المجتهد الذي امتلك أهلية استنباط الاحكام الشرعية لا يسوغ له التجمد عند القضايا والموضوعات التي سبق للفقهاء السابقين إعمال النظر والافتاء فيها، اذ لابد من أخذ عوامل التغيير التي تطرأ على الموضوعات وخصائصها ومواصفاتها، ولابد من الاحاطة بموضوعات الاحكام المستجدة، فالحياة في تغيير مستمر، وما سبق للفقهاء السابقين والاقدمين التعامل معه ليس بالضرورة هو نفسه الذي يحتاج الى التركيز

والاهتمام من الفقيه المعاصر واهمال الحادث والجديد وما له مساس وصلة بحياة الناس حاضراً، ومن هنا فهو يرى ان الحاجة باتت ملحةً لفقهاء مواكبين لزمانهم ومشاكل مجتمعهم وعصرهم وهذا هو المعنى الحقيقي لظاهرة تقليد (الاعلم الحي) فهو يقول في هذا الصدد (إن البحث الزمني الدقيق يمكن ان يكشف عن المسائل الجديدة وتاريخ دخولها الفقه، وسبب دخولها والحاجة التي استدعتها، فإذا لم يجب المجتهد الحي عن هذه المسائل الجديدة، فلا فرق بين تقليد الحي والميت، بل قد يفضل بعض الاموات بعض الاحياء، كالشيخ الانصاري مثلاً الذي يعترف باعلميته كثير من الاحياء)^(١).

ومن سياق الحديث عن المجتهدين، يصر المرحوم المطهري على أهمية التمييز بين القدرة الاجتهادية لدى الفقهاء من خلال درجة مقاربتهم وتعاملهم مع (الحوادث الواقعة) اي المستجدة، فأصالة الفقيه وعمق النظرة لديه تتضح عبر شجاعته على تناول ما لم يسبق للآخرين تناوله، فالقدرة على اكتشاف الحكم الشرعي تتبلور بوضوح في حجم الامكانيات التي يمتلكها المجتهد عندما يتعامل مع قضايا لم يسبر اغوارها البحث الفقهي بشكل جيد أو لم تدخل في نطاق هذا البحث بعد، ويكون تعامل هذا الفقيه معها هو البداية لدخولها عالم البحث الفقهي، ومثل هذا المجتهد وحده هو (المجتهد الحقيقي) بتعبير الاستاذ الشهيد يقول في هذا الصدد (ان معنى

١- المصدر السابق. ص ٢٦.

الاجتهاد نفسه يصح في تطبيق السنن الكلية على الجديد من الحوادث المتغيرة، فالمجتهد الحقيقي هو الذي أدرك هذا المعنى وعرف كيف ان المواضيع تتغير مما يستتبع تغير أحكامها، أما مجرد إعمال النظر في القديم الذي سبق للآخرين ان أعملوا فيه نظرهم، ومن ثم تبديل حكم من «على الاقوى» الى «على الاحوط» أو العكس لا يكون أمراً يستحق كل هذا الصخب والجدل^(١).

ان قراءة هذا النص الغني بالمضامين، يشير الى دعوة مستبطنة ييئها المطهري لولادة فقهاء ذوي قدرة على المواكبة الزمنية والاحتكاك الدائم بقضايا عصرهم، وليس المراوحة في البحث في القضايا التي اشبعت بحثاً، وقد يكون ذلك ضرورياً للمران وبناء ملكة الاجتهاد. ولكن ليس القصد ان يظل الفقيه يعيش حالة الامتداد العمودي في القضايا الفقهية المطروحة، بل الحاجة تستدعي الانتشار والامتداد الافقي بتعبير الشهيد الصدر، وبالمضمون ذاته عند الامام الخميني ايضاً.

فالمنهج الفردي والظروف السياسية والاجتماعية السابقة التي انتجت وحثمت ولادة فقه الفرد لا يمكن ان تترك بصماتها ايضاً في البحث الفقهي في ظرف آخر له مواصفاته المختلفة كل الاختلاف عن مواصفات الظرف السابق، ولا يمكن ان يكون لها اثر في الرؤية الاجتهادية للفقيه ايضاً، وعليه نجد الشهيد المطهري - كما الشهيد الصدر - يتناول تأثير الوعي الذاتي للفقيه

١- المصدر السابق. ص ٢٦.

في الاحكام التي يصدرها وطبيعة التكوين الذاتي للفقيه، فكلما اتسعت آفاق المعاصرة مع امتلاك أصالة المنهج، فإن مثل هذا الفقيه هو الذي يستطيع ان يلبي حاجة مجتمعه ويمهد له السبيل للانسجام مع احكام الاسلام والالتزام بها مع الاطمئنان بان مثل هذا الفقيه لم يخرج عن شروط الاجتهاد في تناوله للقضايا الحديثة ولم يكن شاذاً في فتاواه وآرائه وخارجاً عن مالوف الفقهاء السابقين.

اما الخشية من سلطة (موقف العامة وردود فعلهم) ومحاولة مراعاة الذوق السائد الصادر عن حالة سكونية والذي لا يشعر بخطر الانسحاب من الواقع المعاصر والابتعاد عن الخوض في القضايا الشائكة، فإن لذلك أثره السلبي على تنامي الفقه الاسلامي، واثره الاخطر يظهر في تقييد قابلية الاسلام على تنظيم شؤون الحياة الفردية والاجتماعية.

ان الاجتهاد هو عنوان المعاصرة الحقيقية وهو نوع من التحديث الذاتي الذي يصدر بفعل قوة محركة من الداخل وليس نتيجة قوة ضاغطة من الخارج هدفها (عصرنة الاسلام!!)، وبغير المجتهد الحقيقي كما يسميه المطهري وبغير الاجتهاد الشامل الواعي، فإن القوة المحركة والدافعة للاسلام ستضعف وتذوي ويغدو الاسلام مجرد عبادات وطقوس ولا يكون مؤثراً في حياة الانسان وهادياً ومسيراً لمشواره فيها. فوظيفة الاجتهاد في الواقع الراهن والمستقبلي هو جعل المسلم يعيش الانسجام بين ثوابت الدين والمتغيرات الاجتماعية والفكرية والثقافية المحيطة به، وتوفير امكانية المواءمة

بين الالتزام الديني والعيش في داخل العصر، وليس على هامشه أو في زواياه البعيدة، ولهذا يطالب المطهري بالانفتاح على العالم الخارجي كشرط للاقترب من الواقع ووعي مشكلاته عن قرب إذ يقول (ان عمل الفقيه والمجتهد هو استنباط الاحكام، إلا ان معرفته وإحاطته وطرار نظرتة الى العالم تؤثر تأثيراً كبيراً في فتاواه. على الفقيه ان يكون محيطاً إحاطة كاملة بالموضوع المطلوب منه إصدار فتوى فيه، فإذا افترضنا فقيهاً دائم الانزواء في بيته أو مدرسته، ثم نقارنه بفقيه آخر يعايش جريان أمور الحياة، نجد ان كليهما يرجعان الى الادلة الشرعية لاستنباط الحكم، ولكن كلاً منهما يستنبط حكمه على اساس وجهة نظره الخاصة)^(١).

وهذا النص من المطهري يماثل الى حد كبير حديث الشهيد الصدر الذي سنورده في الفصل الثالث، والذي يتحدث فيه عن عوائق وخطر الذاتية في الاستنباط.

وفي نص واضح الدلالة يفسر النص الآنف الذكر يقول المطهري (لو أن أحداً أجرى مقارنة بين فتاوى الفقهاء وتعرف في الوقت نفسه على ظروف حياة كل فرد منهم وطريقة تفكيرهم في مسائل الحياة، لعرف كيف ان المنظورات الفكرية لكل فقيه ومعلوماته عن العالم الخارجي المحيط به تؤثر في فتاواه، بحيث ان فتوى العربي تفوح منها رائحة العرب، ومن فتوى العجمي رائحة العجم، من فتوى القروي رائحة القرية ومن فتوى المدني

١- المصدر السابق. ص ٢٧.

رائحة المدينة)^(١).

ومن الواضح ان مقولة (وعي العصر) والصلة القوية بأحداثه ودرجة معايشة مشاكله وقضايا السلوكية والفكرية والتقنية وأثرها على حياة الفرد والمجتمع ودرجة حضورها في الصراع الحضاري القائم، هي التي تمكن الفقيه من ان يكون اكثر دراية وإحاطة بموضوعه، ويقابل ذلك ما سماه المطهري (الانزواء) والعيش في عالم صغير ومحدود بالشكل الذي يترك آثاره على منهج التفكير ويحصره في نطاق هذه البيئة وعالمها المحدود في اثناء التعامل مع النص الشرعي.

ويمكن ان يقال كذلك، إن درجة انفتاح الفقيه ستخلق حالة ذاتية منفتحة لها تأثيرها هي ايضاً على طبيعة التعامل مع النص، وهذا الرأي صحيح الى حد ما، انما القصد هو ان النص الشرعي يظل قابلاً للقراءة والفهم على مدى الازمنة والبيئات المختلفة مقيداً بالطبع بحدود الظهور اللفظي ودلالات اللفظ وسياق صدور النص التاريخي والاجتماعي، وما يفهمه جيل من الناس من هذا النص قد يفهمه جيل آخر بشيء من التطور على ضوء الواقع المعاش وتطوراته دون ان يعني ذلك الانسياق مع الموجة الجديدة الداعية الى قراءة النص الديني بلا وعي لدلالات الالفاظ والظهور اللفظي والقطعي الثبوت فيما لايجوز الاجتهاد فيه، كما هي دعوات تيار المثقفين العلمانيين هذه الايام والتي تقود

١- المصدر السابق. ص ٢٧.

حتماً الى الغاء الثوابت من الاحكام وتمييع الفهم للنص الديني كما يتحول الى حالة سائلة فيها تضييع للدين وتاكيد لفحوى الشعار الخادع (عصرنة الاسلام!).

إن حيثيات الزمان والمكان لها دخل في وعي النصوص، ولهذا كانت عملية الاستنباط تتأثر وتنمو بحكم تأثر الفقيه بما يستجد من ظروف وما يحيط به من قضايا متنوعة، ولهذا يدعو المطهري الى ما يسميه (ادراك الضرورات) ويقصد به استلهاهم روح الشريعة ووعي مقاصدها، وتحديد الموقف الشرعي طبقاً لذلك عند عدم توفر دليل نقلي، نظراً لاهمية الموضوع وادراكاً من الفقهاء ومعرفتهم (بروح الاسلام، وأنه لا يمكن أن تترك الامور المهمة بغير ان يقولوا فيها رأيهم)^(١).

وينهي المطهري حديثه عن الاجتهاد والمجتهدين بالتاكيد على أهمية ان تكون آلية الاجتهاد وسيلة لتفعيل الاسلام وضوابطه وقيمه في حياة الناس وممارساتهم، ولجعله قادراً على ضبط إيقاع حركة التقدم البشري من خلال آلية التكيف الفقهي، فهو يقول (ان هذا الدين خاتم الاديان، لا يختص بزمان معين ولا مكان معين، بل هو لكل المناطق والازمان، إنه دين جاء لتنظيم الحياة وتقدمها، فيكف يجوز ان يغفل فقيه عن الاطلاع على الحوادث الطبيعية، والا يؤمن بتقدم البشر في الحياة ثم يكون قادراً على تطبيق قوانين هذا الدين الرفيعة التقدمية التي جاءت لتنظيم هذه الحوادث

١- المصدر السابق. ص ٢٩.

والوقائع نفسها، ولضمان توجيهها وهداية تحولاتها وتقدمها في أكمل صورة وأصحها؟^(١).

الاجتهاد والعدالة الاجتماعية :

ويلتفت المطهري الى موضوع خاتمية الدين وضرورة انسجام قوانينه مع الفطرة الانسانية فيما يصدره الفقهاء من آراء وفتاوى، حول الإسلام وفلسفته الاجتماعية والاقتصادية، ولا يجوز ان تتعارض التشريعات والاحكام الاجتهادية مع أصل العدل الاجتماعي، وفي لفظة بارعة يعزو الشهيد المطهري افتقار الفقه الاسلامي الى فلسفة اجتماعية مدونة الى الصراع الفكري والسجال الذي دار بين الفرق الاسلامية في بداية عصر التدوين الاسلامي واثره اللاشعوري والعملي في الفقه الاسلامي، مما جعله يتحرك في دائرة الفكر النظري، فهو يقول: (انكار أصل العدل الاجتماعي والاقتصادي في الفكر أدى الى عدم نمو وتوسع الفلسفة الاجتماعية في الاسلام، والى عدم ظهورها على اساس عقلي وعملي وان تكون الموجه للفقه، فنشأ هنالك فقه لا يتناسب مع أصول الاسلام، أو نشأ بدون أصول ومباني فلسفة اجتماعية، فلو كانت هناك حرية فكرية، ولم يطرأ موضوع تفوق أصحاب السنة على أهل العدل، ولم تكن مصيبة الاخبارية تنال من الشيعة، لكان لنا اليوم فلسفة اجتماعية مدونة، ولكان فقهنا مبنياً

١- المصدر السابق. ص ٢٨.

على هذا الاساس ، ولم نكن نعاني اليوم من هذا التضاد وهذه الطرق
المسدودة^(١) .

ويبدو المطهري في هذه اللفتة مهتماً غاية الاهتمام بضرورة انسجام الفقه
الاسلامي مع مقاصد وغايات التشريع ولا سيما في واحدة من أهم قواعده
الاساسية وهي العدل الذي يسعى الدين الى تجسيده في حياة الناس ، وربما
كان بحث المطهري عن الاسباب المعيقة التي تركت بصماتها على حركة
الاجتهاد ونقده لها محاولة منه لهدم الحواجز النفسية والارث التاريخي
الذي ما انفك يؤثر على رؤية الفقيه المعاصر خصوصاً عندما يضع في اعتباره
مواقف الفقهاء السابقين محترزاً من الوقوع في فضاء من الشكوك المحافظة
حينما يجد نفسه مضطراً لخرق جدران الوعي لفقهاء عاشوا أزماناً واجواء
ورؤى لا ينبغي أن تظل حاجباً عن تحريك المسار الاجتهادي ارتباطاً
باحتياجات بيئة معاصرة زاخرة بالتحديات .

التخصص في الاجتهاد:

ولم يكتف المطهري ببحث موضوع الاجتهاد من وجهة نظر ناقدة، بل
إنه قدم اقتراحاته من موقعه كأحد الرموز المرموقة في المؤسسة الدينية فهو
يعتقد ان هناك منهجاً ذا أهمية فائقة في تطوير الفقه اذا تم العمل به وهو

١- الشهيد المطهري في أسس الاقتصاد الاسلامي نقلاً عن الشيخ محمد المسعودي في
التحرك الذاتي للفقه الاسلامي - التوحيد العدد ٧٣ (١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م).

(التخصص) على أن يصار الى تأسيس (مجمع فقهي) لاحقاً تكون مهمته اصدار الرأي في القضايا التي تخص الفقه الاسلامي . وينسب المطهري فكرة التخصص هذه الى مؤسس الحوزة العلمية في قم الشيخ عبد الكريم الحائري اليزدي ، ومضمون الفكرة كما ينقلها المطهري تقول انه (ما من ضرورة تدعو ان يقلد الناس شخصاً واحداً في جميع المسائل ، بل الأفضل ان يقسم الفقه الى أقسام تخصصية ، أي ان مجموعة من العلماء بعد أن يتفقهوا في دورة فقهية عامة يعينون لانفسهم جانباً معيناً يختصون فيه ، ويقلدهم الناس في ذلك القسم التخصصي وحده ، كأن يتخصص بعض بالعبادات وبعض آخر يتخصص بالمعاملات وآخرون في السياسات وبعض الاحكام الفقهية ، كما هي الحال في الطب في الوقت الحاضر)^(١) .

وأياً كان الرأي الآخر من هذا الاقتراح وسلبياته وإيجابياته خاصة عندما ينتقل من مرحلة الدرس والتخصص الى مرحلة التقليد والمرجعية وحساسية هذا الموضوع ، إلا ان المطهري يبدو مقتنعاً به غاية الاقتناع ويراه السبيل الاصلح لتطوير الفقه الامامي ، ولهذا نراه يدافع عن هذا الاقتراح بحرارة مستمداً حجته القوية من المماثلة مع منهج التخصص المتبع في العلوم الاخرى ، التي استفادت من هذا المنهج في ارتياد مجالات واسعة ، اذ يقول (ان ضرورة ايجاد فروع تخصصية في الفقه ، قد ظهرت منذ اكثر من مائة سنة حتى الآن ، وعلى الفقهاء في هذه الظروف الحياتية السائدة ، إما ان يقفوا بوجه تكامل الفقه

١- الاجتهاد في الاسلام - مصدر سابق ، ص ٢٩ .

وتطوره، وإما ان يسلموا بضرورة تنفيذ هذا الاقتراح ... إن تقسيم العمل في العلوم تدريجياً حتى تصل مرحلة لا يكون بمقدور الفرد الواحد الاحاطة بها من جميع جوانبها، فتأتي ضرورة التقسيم الى فروع للتخصص^(١).

ويردف المطهري اقتراح التخصص باقتراح مهم آخر داعياً الى تشكيل (المجمع الفقهي) الذي يراه عاملاً مهماً من عوامل التقدم والتطور، وتبرز الاهمية الفائقة لدور المجمع في أنه يمد جسور (التعاون الفكري بين العلماء من الطراز الاول والمنظرين من كل فرع. ففي عالم اليوم لم يعد لفكر الفرد وللتفكير الفردي قيمة تذكر، والعمل الفردي لا يوصل الى نتيجة ... فيكون من أثر هذا التعاون وتبادل المعلومات والتعرف على وجهات نظر الآخرين، انه اذا كانت هناك نظرية نافعة وصحيحة أمكن نشرها بسرعة لتأخذ مكانها، واذا كانت النظرية باطلة، أمكن اعلام بطلانها سريعاً وطرحها بعيداً، دون ان يضطر طلاب العلم الى التمسك بها حتى يتبين لهم بطلانها بعد سنين ... فلو أنشئ مجمع علمي للفقهاء، وتحقق مبدأ تبادل النظر، فإن ذلك فضلاً عن أنه يؤدي الى تكامل الفقه وتطوره، فإنه يزيل كثيراً من الاختلاف في الفتاوى^(٢).

ويبلغ اليقين بالشهيد المطهري حداً أنه يرى ان اقتراحه هذا هو الخيار الوحيد لتقدم وتطور الفقه الامامي فهو يقول (ليس هناك طريق آخر؛ لانا

١- المصدر السابق. ص ٣٠.

٢- المصدر السابق. ص ٣١.

إذا كنا ندعي أن فقهاءنا من العلوم الحقّة في العالم، فلا بد لنا من اتباع الأساليب التي تُتبع في سائر العلوم الأخرى، وإذا لم نفعل ذلك، فمعنى ذلك أن الفقه خارج عن صنف العلوم^(١).

وتعكس مقترحات الشهيد المطهري شعوراً عميقاً لديه بضرورة التطوير وإبداع أساليب جديدة في تكوين العلماء أنفسهم عبر تطوير المنهج الدراسي في الحوزة العلمية، وتوسيع دائرة الاهتمام لتشمل ليس العلوم الحوزوية فحسب بل الاطلالة المنهجية على العلوم الأخرى والعالم الخارجي من خلال التعامل مع ما بات يؤثر في حركة الإنسان والمجتمع سياسياً واقتصادياً وثقافياً، ويدعو الشهيد الراحل إلى تلافي هذه النواقص بإعادة بناء منهج التدريس فهو يعتقد (أن الاكثار من التباحث في الدروس وشيوع علم الأصول يزيدان من قدرة الطالب على التفكير بذكاء، إلا أن في ذلك نقصاً كبيراً أيضاً، وهو أنه يبعد الطلاب عن التفكير الواقعي في القضايا الاجتماعية، ثم إن الضعف في تدريس منطق أرسطو، يوجه فكر الطلاب وجهة جدلية نظرية، الأمر الذي يحول دون تمكن الطلاب من التفكير واقعياً فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية)^(٢).

ودوافع الاستاذ الشهيد في الاجهار بصراحة بهذه المشكلات والتنبيه لها يكمن في وعيه العميق بالمشكلات التي يتركها المنهج الدراسي اذا لم يحصل

١- المصدر السابق. ص ٣٢.

٢- المصدر السابق. ص ٤٦.

فيه تطوير للأساليب وتجديد في المناهج مع إضافات لفتح ذهنيات طلبة العلوم الدينية بشكل منهجي وعدم ترك ذلك للقابليات والاهتمام الشخصي، فالإقتصار على المنهج الموجود انعكس أثره في روح عملية الاجتهاد عندما لم تعد مواكبة لروح العصر وهذا ما أعلنه بصراحة الشيخ الشهيد مبدياً أسفه وحسرتة عندما يقول في كتابه الإسلام ومقتضيات العصر (إن الاجتهاد قد فقد روحه في واقعنا المعاصر، ولم تعد له تلك المنزلة التي تناسبه حيث يتصور الناس أن مسؤولية المجتهد تكمن في استنباط المسائل والأحكام الفقهية فقط والتي لها حكم واحد مهما تعاقبت الأزمنة والعصور مثل التيمم، هل تكفي ضربة واحدة أو ضربتان؟ فأحد الفقهاء يقول: الأقوى ضربة واحدة، والثاني يقول: الاحوط ضربتان، وأمثال هذه المسائل، في حين أن هذه المسائل ليس لها أهمية تذكر، إذ إن الأهمية ينبغي أن تُركز على المسائل الجديدة والمستحدثة التي تظهر في كل عصر، ويجب التأكد والاطمئنان من انطباقها على ما هو موجود في الشريعة من أحكام (مجملة)، وهذه القناعة الصريحة هي التي جعلت المطهري، يوجه نقده ويقدم اقتراحاته وهو الابن المخلص للمدرسة التي بذل كل جهده من أجلها.

الفصل الثالث

(١)

الإمام الشهيد الصدر

منهج الابداع بين التوقف والاستمرار

لا يزال الاعتقاد على أشده داخل اوساط النخبة الاسلامية، بأن الشهيد محمد باقر الصدر يمثل واحداً من ابرز رواد الابداع والتجديد الفكري في العالم الاسلامي، وأحد صنّاع المشهد الفكري، رغم مضي عشرين عاماً على رحيله المفجع .

ورغم شدة حضوره وكثافة تأثيره في صياغة الخطاب الاسلامي المعاصر - في جوانب مهمة منه على الاقل - لكن هناك قناعة سائدة ايضاً تشدد على ان مفكراً بقيمة الشهيد الصدر لم يقرأ قراءة واعية مستوعبة، وان انجازاً معرفياً مهماً لم يُضف خلال هذه الفترة، رغم ضراوة الاشكاليات المطروحة وضخامة التحديات المنهجية والمعرفية التي اتخمت ميادين العمل الفكري والثقافي بشكل عام، الامر الذي يُشيع بين الحين والآخر حالة من الاسى وشعور بالخسارة الكبيرة التي تمثلت بقتل مفكر مبدع عملاق وهو في ذروة عطائه الفكري وتآلقه المعرفي، في ظرف تزداد الحاجة فيه الى منهجية كمنهجية الشهيد الصدر في صياغة المشكلات، واعادة طرح القضايا

الاشكالية، عبر إقامة علاقة مفتوحة مع الواقع، وايجاد المفاهيم المعبرة عنه نظرياً، بما يفتح آفاقاً من العمل الفكري الرحيب، الذي يجسر العلاقة مع المستقبل، ويتجاوز حالة الجمود والهامشية.

من هنا نعتقد ان هذه المنهجية لم تتحول الى مدرسة في واقع الحياة الفكرية المعاصرة، رغم المؤشرات الايجابية التي تتمظهر بين الحين والآخر، ما السبب في ذلك؟ ولماذا هذا العجز والتقصير؟

ربما يعتذر الكثيرون بمعاذير شتى، منها الحالة السلطوية سياسياً، والطائفية مذهبياً، والسكونية والجمود في الوسط الديني في بعض الاحيان، الا ان كل ذلك لا يقلل من استفحال ظاهرة العجز عن الاستفادة من الزمن المبدع في اشواط حياتنا واستثماره استثماراً ملموساً، يساعد على تدارك الخلل التاريخي المستمر، في عدم القدرة على توظيف انتاج المبدعين وأصحاب المشاريع الفكرية، في احياء العمل العلمي والثقافي والسياسي، الذي يتسم في احيان كثيرة بالشلل والجمود والواحدية.

ربما يكون سبب هذا العجز هو الطريقة الاحتفالية في التعامل مع الفكر والمفكر، واستهلاك المشاريع الفكرية بالمديح والاشادة والتعظيم، الذي يحنط الافكار ويختزل المفكرين والعظماء الى مجرد تماثيل في متحف الشمع، حتى لتعثر على نماذج المصنفين والهاتفين الذين يمجدون البطل حياً وميتاً، وهم لا يعرفون عن فكره وعطائه إلا الاسم والرسم فقط، او اذا عرفوه يكتفون بالدوران حوله والوقوف على اطلاله وتخومه بدون قراءة

حية منتجة .

حينما نقول ان الابداع والتجديد بلغ على يد الشهيد الصدر القمة، فإن المهم ليس في الوقوف على هذه القمة، بل الالم هو مواصلة خط الابداع واستمرار منهج العمل، وبغير ذلك فإن الاخفاق سيسيطر على اجواء العمل الفكري والثقافي العام، في ظل متغيرات عاصفة لا ترحم، وجدلية صراعية لا تتوقف، بين السكون والجمود، وبين حركة الفكر المتجهة الى أمام والمتطلعة الى المستقبل بكل ادواتها التفكيكية، وحفرياتها الواسعة، وشكوكها المتعاضمة .

قد يقال : إن مواصلة مسيرة التجديد والبناء يحتاج الى عقول جبارة، كعقل مفكرنا الراحل وهذا الامر لا يمكن حصوله عبر التمني وبالتالي فإن ولادة مبدع جديد متروك لعامل الزمن ولصيرورة تاريخية لا يمكن ضبط مراحلها، لكن الصحيح أيضاً ان ولادة حالة الابداع واستمرار النمو يتوقف على ثلاثة شروط أساسية هي :

اولاً: القراءة والاستيعاب، بمعنى ان الفكر المنتج تتم قراءته وفهمه واستيعابه، بعد الانتهاء من مرحلة التعريف والتبشير به، والانتهاء من حالة الصدمة والمفاجأة التي تسبق التعامل معه، حينما يحمل طابع الجدة ويتوفر على قدر غير قليل من نقد الواقع، ونقض الوهم السائد، وهز مظاهر اليقين والصواب الزائف في مرحلة تاريخية معينة، ونحن نتحدث هنا عن الفكر الاصيل عقائدياً وشرعياً، ويحمل مواصفات الهوية الذاتية

والانتماء الحضاري .

ثانياً: التمثيل، ذلك انه ما من مفكر يولد على أرض الواقع، ويتسم بالامانة والاخلاص، ويدعو الى التغيير، ويستبطن فكرة التقدم وتصحيح الواقع، الا وهو يمثل ضرورة حياتية ومصيرية، فلا يمكن إهماله والتعامل معه على اساس كمي أو كيفي، بحيث ينظر اليه على انه مجرد إضافة لما سبق، لدواعي مزاجية - نفسية، او بسبب غلبة حالات النكوص وضعف الهمة والارادة، فالفكر الصحيح يحتاج الى تمثّل حازم، ليتحول الى طاقة محرّكة، تعيد صياغة الراهن، وترسم خطوات النهوض، وتحدد ملامح المستقبل، والعجز عن استثمار اللحظة التاريخية هو تضييع خطير لفرص الانطلاق الحضاري، وضياح في متاهة التعقيد والتأخير والتباطؤ الذي يزيد من حجم التحديات ويلجم قابليات الاقلاع.

ثالثاً: التجاوز والنقد: الفكر بطبيعته، مهما بلغت درجة متانته، وقداسته، وصوابيته، متشابه مع عالم الزمن تشابكاً مصيرياً، يجعله في حركة دائبة وطولية، فالثابت منه هو القوام والجوهر والمضمون، اما المتحرك منه والمتغير فإنه يرسب في قاع الزمن، وينتظم في مسار التاريخ، ليفتح مجالاً يفي بحاجات عالم جديد واسئلة جديدة، ولهذا يحتاج الفكر الى نقد دائم وقراءة مستمرة، تستثمر الجزء الحي منه، وتودع الجزء الميت، ليصبح تراثاً يشير الى تجربة تثري الوعي، وعبرة تحرك الوجدان، وتحفظ لاصحابه احتراماً وهيبة؛ لانهم ابدعوا واغنوا زمانهم بنتاج عقولهم، فصاغوا حلولاً

وافكاراً ومشاريع ورؤى، عاجلت قضايا واشكاليات مضى زمانها، وجاء زمان يحتاج الى عقول جديدة ورؤى جديدة، توفر للأمة حزاماً يقيها، من الانهيار، والتقليد، والجمود، أو الانكماش على الذات ورفض الآخر، والتخلف عن حركة الزمان .

ومن حيث المبدأ، فإن واقعنا لا يشي بأننا في واقع الاستجابة لهذه الشروط عملياً وليس نظرياً، والملاحظ مثلاً انه بعد مضي عشرين عاماً على الرحيل المبكر لهذا المفكر، فإننا لازلنا في مرحلة التعريف بفكره، ولم ننته بعد من مرحلة التوصيف، لندلف نحو السؤال المهم: كيف نقرأ الشهيد محمد باقر الصدر؟ كيف نجعل فكره وتراثه العلمي محركاً وفاعلاً في حياتنا الفكرية، يجدد فيها روح الابداع والتكوين، ويبعث في أوصال عقلنا العلمي روح التحدي والاستجابة، لمنطق الحياة وحيوية العصر؟ ثمة منهج يراد له ان يولد كيما تكون قراءتنا للشخصيات العلمية والريادية قراءة مثمرة، مكنتزة لا تكتفي بالشرح والسرد، وتعداد المناقبيات وتصوير المآثر، فهذا المنهج على وجاهته لم يعد قادراً على العطاء، بل ان نتائجه محدودة واثرها ضئيل، بالمقارنة مع منهج القراءة النقدية، فالنقد ليس الغاء، أو نفياً، أو تضييعاً، أو تعدياً على ساحة المقدسين - بل هو معاينة الفكر وتقليبه - واعادة فهمه وتحريره، فالنقد الفعال - كما يقول علي حرب - سواء اكان تفكيكياً أم حفرياً أم تحت أي اسم آخر، يُسفر عن امكانيات جديدة، تتيح على الاقل تحريك الفكر الراكد، بإعادة طرح الاسئلة، او بزحزحة المشكلات

العلاقة، أو بالفكاك من الشائيات الخائفة، التي تحكمت في العقول طوال عقود، والتي لم يعد لها من الآن حصيلة سوى إعادة انتاج الهامشية الفكرية والهشاشة المفهومية، هذه هي ثمرة الفاعلية النقدية، إعادة الفهم باقتحام مناطق جديدة للتفكير أو بفتح الفكر على ما كان يستبعده بالذات^(١).

ويمكن القول وبرغم استثناءات ظاهرة: إن مساعي التعريف بفكر الشهيد الصدر وتوصيفه، كانت تنطوي على قدر غير قليل من الاكتفاء بتحويل الشهيد الصدر الى حالة رمزية تعبوية، تخدم متطلبات صراع دامي، من دون الانتباه الى خطر التقليل من قيمة العمل الفكري الملازم للحالة التعبوية، فتكشف لدينا عجزاً مذهلاً عن مواصلة الصراع بكفاءة، بل إن نتائج هذا العجز ارتدت على شكل انفعالات داخلية، تتمظهر في جدل مستمر على من له حق وراثته الارث الفكري، وحمل الصفة الرمزية التي يمثلها السيد الشهيد، الامر الذي انعكس تقزيماً لهذا الفكر، واحتكاراً لخطابه ومشروعه الفكري، علماً بأن الذي لا جدال فيه هو أن الشهيد الصدر كان مفكراً نهضوياً، ومن سمات المفكر النهضوي انه يتأبى على التاطير، ويتجاوز الحدود المحلية الى أفق العالمية، ولا يمكن لاحد احتكار تراثه وخطابه؛ لان في ذلك تجميداً للفكر، وتعطيلاً للإبداع، وحصاراً لمشروع التغيير.

١- علي حرب. الماهية والعلاقة، نحو منطق تحويلي، بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٨، ص ٧٠.

مالذي نريده الآن؟

لقد مضى الشهيد محمد باقر الصدر شأنه شأن عظماء التاريخ، مدافعاً عن أصالة الفكر، وحرية الرأي، وحق الأمة في تجديد ذاتها، والدفاع عن كيانها، والإمساك بمصيرها، في مواجهة الاستبداد، والاستتباع، والتخلف، والسطحية، وما بقي لدينا هو تراثه الفكري، ومنهجه الابداعي، وتجربته الشخصية، إذن كيف نستفيد من ذلك التراث، في ترميم انكسارات الواقع المعاش، وتدعيم متطلبات مشروع المستقبل؟
اعتقد اننا بحاجة الى :

اولاً: فهم مكونات حالة الابداع، ومصادر التوليد في عقله المبدع، الذي انتج هذا التراث الضخم، في شوط زمني قصير، كيما نستفيد من ادواته المنهجية، في استكمال الشوط المعرفي الذي انتهى برحيله .

ثانياً: نحتاج الى ترسيم حدود الحقبة التاريخية التي انتظمت فيها جهوده، وهو يرفد المشروع النهضوي بعطائه، لتلمس مقدار الإضاءات والاضافات النوعية التي قدمها، مقارنة بمساهمات وجهود مفكرين ومصلحين عديدين، كانت لهم جميعاً عطاءاتهم بدرجات متفاوتة، حتى تبين طبيعة التحديات التي تعامل معها، والاجوبة التي قدمها، والحلول التي اجترحها، وهو يعايش احتياجات الجيل الثالث من اجيال المشروع النهضوي .

ثالثاً: تأسيساً على ما تقدم في الفقرتين السابقتين، نحتاج الى استكمال خطوات هذا المشروع؛ بحصر واستشراف حاجاتنا الفكرية والثقافية والفقهية، الحالية والقادمة، على ضوء تجارب واقعنا المعاش، بإنجازاته وإحقاقاته، بأزماته وطموحاته، لتأتي عملية الافادة من فكر الشهيد الصدر متسقة مع الشروط الثلاثة التي ذكرناها مسبقاً (الاستيعاب، التمثيل، التجاوز) لتكون هي أرضية الابداع المنتظر، وليحصل لدينا تراكم كمي ونوعي، يمدنا في مواصلة اشواط العمل القادمة. وبذلك نكون قد أفدنا الفكر الاسلامي، ووفرنا له زخماً قوياً فعالاً، وفي نفس الوقت نكون قد أفدنا منه فكر هذا الفقيه المفكر الفذ، ووقفنا على مساهماته الخالدة، واثرها البليغ في دفع اشواط الفكر الاسلامي مراحل متقدمة.

بنية الابداع

تبدو متابعة بنية الابداع ومكوناتها لدى أي مفكر شغلاً شاغلاً للمعاصرين والمتأخرين عنه، في محاولة تستهدف قراءة تفاعل المفكر مع عصره، والمؤثرات والمحفزات والدوافع التي قادته لكي يدخل تغييرات، ويأتي بجديد، ويسائل القديم، مستنطقاً آياه، من اجل الاجابة عن شواغل عصره الفكرية، وحلحلة ازماته الفكرية، وتحريك بنيته السياسية والفكرية الراكدة.

ثمة علاقة بين العقل المبدع وبين شروط ومتطلبات وادوات ثورة التغيير

والاصلاح والتجديد، التي يدعو اليها، والتي تشكل أساساً أرضية ابداعه وتوتره وقلقه، التي تقوده الى العطاء الثمر المتميز .

ولا يمكن فصل الجانب الموضوعي عن الذاتي في عملية الابداع، فالذات هنا تعبير عن الملكة والموهبة والعبقرية، والموضوع الذي يتحرك بداخله العقل المبدع هو الصفحة الثانية من مكونات هذا الابداع؛ لانها تكون العلاقات، والاشكال والتحديات والبنى والمفاهيم والاسس والرموز، التي يتناولها العقل بالدراسة والتأمل، ليخرج منها بصياغات وحلول واقتراحات، هي نتاج تفاعل خلاق بين العقل والنص والواقع . ان الذكاء وحده لا يكفي للابداع، ما لم تتوافر شروط التفاعل بين الموضوع وآلة العقل المستوعبة له استيعاباً عميقاً، في ضوء تحديات الزمان الحاضر، ومسارات حركة الموضوع في التاريخ . من هنا كان الابداع في مجالات العلوم الانسانية مختلفاً الى حد ما عن مجالات العلوم الطبيعية؛ لان الابداع في الاخيرة ربما يأتي في لحظة توتر ذهني وتوارد خواطر وافتراضات، تترجم نفسها على شكل تجارب ومعادلات، تنتهي بنتائج تثبت تطابق المطلوب والمفروض، أو بنتائج عرضية أخرى تفتح بدورها مجالات علمية جديدة.

لكن الابداع في حقول المعرفة الانسانية قد يكون له غمطه الخاص، يشكل الوعي العميق بالموضوع قيد الدراسة والبحث شرطه الاول، والتأمل العميق في قراءة الواقع والتاريخ شرطه الثاني، انها عملية نسج علاقات

متشابكة ومعقدة بين الموضوع والواقع، لاستنباط حقائق جديدة ورؤى مغايرة، تلاحق مشكلة الحاضر، وتستبق حلول المستقبل.

وعندما ندرس ابداع الامام الصدر ابتداءً من باكورة انتاجه وحتى المحاضرات الاخيرة في التفسير الموضوعي، ستجد انه ابدع في الصياغات، وبناء المفاهيم والنظريات، وتجديد الموضوعات، ومعاينة الاشكاليات، فهو مبدع ومضيف ومكتشف ومؤسس، فما من موضوع أو قضية عاجلها الا وتجدد لمساته العميقة والتفاته البارة، وبالطبع انه لم ينطلق من فراغ، بل انه يستعين أحياناً بفكر المتقدمين عليه، لكنه يضيف ويوسع البحث، أو يجدد بنيته وصياغته، فتأتي مساهماته اما غير مسبوق بها، أو ان يكون قد دفع بها مراحل متقدمة، مجيباً عن كل احتمالات التساؤل والقلق والاستفهام، واصلاً فكر الامس واليوم برباط وثيق، متطلعاً الى المستقبل، فكان الماضي والحاضر يتعاونان على بناء صيغة المستقبل. ورغم حسه النقدي العميق، الا ان نقده يأتي بهدوء، دون ان يجد نفسه حبيس الثنائيات المتناقضة، ليقع في مشكلة الانحياز، فرغم انه كان مهموماً بمشاكل الحاضر، وتورقه قضايا العجز والتخلف والتجزئة، وهيمنة خطاب (ليس بالامكان احسن مما كان)، ورغم سيادة رموز وقداسة مؤسسات، وكثافة عادات وتقاليد، ورغم شموخ الغرب وسطورة نموذج الحضاري، الا انه لم يقع في منح الثنائيات المتعارضة، ولم يجد نفسه يقدم خطاباً ايديولوجياً، كسلاح في معارك الادلجة، التي ازدحم بها الشارع العربي والاسلامي، فلم

يضطر لنفي الحداثة لحساب الاصاله - ولا لنفي التنوع والتعدد لحساب التوحد، ولا لتجاوز العلم لصالح الدين، أو الوقوف الى صف العقل ضد النقل، أو إلغاء الآخر لتدعيم الانا شكلياً، كما لم يسقط أسير الاوهام والطموحات والتهويمات غير المحسوبة، آملاً في بناء خطاب نهضوي بصيغ واساليب تختزل الصعوبات والمشاكل، وتقفز في تعقيدات الواقع بشعارات سحرية ... رغم ذلك كله، فإنه قدم صياغات، محاولاً استنفاد قدرة النص الديني على العطاء، بذهنية اجتهادية متوقدة، مستخدماً معارف الحاضر في استنطاق هذا النص وتحريكه، ليؤسس نظريات ومعارف في حقول المعرفة الاسلامية المختلفة.

وعندما نلح على معرفة بنية الابداع فإننا نقصد تلك التوليفة من الاحساس المرهف، والفهم العميق، والرؤية المستقبلية، التي جعلته يسلك طريقاً آخر في العطاء الفكري، يختلف عن معاصريه وسابقيه اختلافاً بيناً، ولو لم يمتلك هذه المنهجية المبدعة لسلك منهج اسلافه ومعاصريه، كفقيه يعطي دروساً تخصصية في الفقه والاصول أو الفلسفة والكلام، واذا شعر ان عنده آراءً جديدة وأفكاراً مختلفة فإنه يستطيع طرحها كما يفعل الآخرون؛ لتأتي على نسق الاضافات العلمية التي تندرج في إطار حركة تطور العلوم الدينية.

لقد كان مهموماً بشيء آخر اكبر من الحوزة العلمية واهتماماتها، والمرجعية وتطلعاتها، كان همه اعادة صياغة الاسلام كمنظومة معرفية

وفكرية وثقافية، لتكون في متناول اجيال المسلمين، ولتكون هي مشروع نهوضهم بدلاً من الانغلاق والاندثار، أو التقليد والضياع، لقد ابتدأ الشهيد الصدر حياته - كمفكر مكتشفاً وانتهى مبتكراً ومؤسساً، فلم تعد مشكلته نهضة الانسان المسلم فحسب، بل مشكلة الانسان المعاصر والمجتمع البشري. وهو في الاسس المنطقية للاستقراء وسنن التاريخ وعناصر المجتمع، عالمي النزعة يعالج اشكاليات الحضارة المعاصرة، برؤية تريد للانسان ان يحقق ذاته، ويبلغ أعلى مراتب الابداع، دون ان يفقد تطلعه نحو السماء، ودون ان يشعر ان ثمن هذا التطلع هو خسارته لحرية، شريطة ان لا تتحول هذه الحرية الى غاية نهائية تقود الانسان الى الهاوية.

المنهج المقارن

ان أفضل قراءة لفكر الشهيد الصدر، يمكن ان تتم عبر منهج البحث المقارن، ومن خلال تصنيف مساهماته الفكرية ومقارنتها بغيره من المفكرين والمجددين ممن سبقوه وعاصروه، لتأتي الحصيلة وقوفاً على آخر المنجزات، وفتحاً معرفياً خلافاً يوفر أرضاً خصبة، ومجالات ارتياد، عبر الاستلهام والاستيحاء، والتأسيس والابتكار.

ان البحث المقارن، يحفظ للمبدعين حضورهم الفكري المتميز، ويرصد طبيعة النمو، وينتبه للثغرات، ويلهم بأطراف البحث ويوسعه، ويحاول ان يخرج باعلى درجات الدقة والصواب، فضلاً عن انه يكشف عن تاريخية

الفكر والضواغط والمؤثرات الزمانية والمكانية التي ساهمت في بلورته واخراجه .

ان تحقيب مراحل الفكر ومتابعة صياغاته يكشف عن احتياجات أجياله ، وكيف جاءت جهود المفكرين ، لتملأ تلك الفراغات ، وتجب عن الاستفهامات في معانقة صارمة مع تحديات الظرف التاريخي .

واذا توفرت شروط هذه الدراسات ، فإن الفكر الاسلامي المعاصر ، سيتوفر على ارض خصبة ، وغناء ثر ، وسيتم الدفع بالدراسات نحو تراكم معرفي واسع ، يوفر على الباحثين زمناً مهماً ، ولو احتاجوا بعده الى مباشرة البحث والتفكير من نقطة البداية أو المنتصف ، ولعل ذلك هو أحد أبرز ثغرات المشهد الفكري الاسلامي بسبب غياب الفكر النقدي والبحث المقارن .

عليه تبدو الحاجة الى هذا اللون من الفكر والمنهج اكثر من ملحة ، لانتشال ابداعات المفكرين من مطاوي الاهمال والنسيان ، طالما ظل الفكر المبتكر أقل شيوعاً من الفكر المألوف والتكراري لدى الاغلبية الساحقة ، كما ان النخبة نفسها تحتاج أحياناً الى من يذكرها ، وينسج بينها علاقات التواصل والتعارف الفكري . ذلك لانك قد تندesh من الفردية وغياب التعارف وربما التجاهل أحياناً .

في اللحظة التاريخية الراهنة ، من الممكن ان يتم فرز الكثير من القضايا التي عالجها الامام الشهيد الصدر في عناوينها البارزة ، ومقارنتها على ضوء

ما يواجهه الجيل الاسلامي الحالي من قضايا واشكاليات، وعلى النحو التالي :

١- الفكر العقائدي :

لقد صاغ الشهيد الصدر أصول الدين وقضايا العقيدة، محرراً إياها من قوالبها القديمة، ومعيداً التركيز على الوظيفة الاجتماعية للتوحيد. ومن المعلوم ان رواد التجديد والاصلاح الاسلامي منذ السيد جمال الدين الافغاني أدركوا خطورة افراغ العقيدة الاسلامية من مضمونها الاجتماعي العملي وعملوا على احياء ذلك في نفوس المسلمين، كشرط اساسي للشعور بالهوية، وللانطلاق في مشروع النهوض ومقاومة اشكال السلبية والجمود، والاستتباع والركون الى الظلم، والذوبان في مشاريع الآخر.

وفي هذا المجال فإن مقارنة فكر الامام الشهيد الصدر العقائدي مع ما جاء به الافغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا، وسيد قطب، والسيد محمد حسين الطباطبائي، سيمد الفكر العقائدي الاسلامي بإمكانيات جديدة، لتحريك وجدان الامة وضميرها، على مستوى البرهان، وتدعيم شعلة الايمان والتوجه نحو العمل الصالح، والمقاومة والثورة، والتمسك بالحرية كآمن معطى يجسد العبودية لله وحده ورفض ما سواه من ارباب وطواغيت بأي مظهر تظهره.

لقد بلغ الاستدلال وفق منهج الدليل الاستقرائي أرقى درجاته في علم

الكلام الاسلامي، الذي دشن مرحلة جديدة وبداية جديدة على يد الشهيد الصدر، واعاد - رحمه الله - ربط قضايا الثورة والتحرير، والعدالة الاجتماعية، والحرية والتنمية، وحركة التاريخ، وقيام وسقوط الحضارات، وخلافة الانسان على الارض، بالعقيدة والمثل الاعلى الذي يتحرك نحوه الانسان^(١)، وبالتأكيد فإن المعطيات الجديدة لعلم الكلام الاسلامي ستشكل اضافات تستجيب لتطلعات الانسان المسلم، في ان يجد فكراً عقائدياً يرد الشبهات المستجدة، ويبني إيمان الفرد والجماعة في مواجهة طغيان المادية الحديثة. وما كان ذلك ليحدث لو لم يتبدئ رواد الاصلاح طرح قضايا العقيدة، وفق منهج يلامس مشاكل الزمن الثقافي الذي عاشوا فيه والادوات المعرفية التي امتلكوها، ولا نشك ان هذا المنهج ارتفع على يد الشهيد الصدر الى مستوى القمة، ومهمة البحث المقارن هو تأسيس الارضية لقمم جديدة وفق اشكاليات جديدة.

٢- الفكر الفلسفي:

منذ ان اطلق هيغل مقولته الاتهامية واصفاً الشرق بأنه لم يعرف الفلسفة لانه لم يعرف المفهوم، وموجة تجاهل الفلسفة الشرقية الاسلامية بدت اكثر

١- يلاحظ بهذا الصدد البحث القيم الذي كتبه الاستاذ عبد الجبار الرفاعي وهو يجمع شتات الدروس العقائدية التي تناثرت في ابحاث الشهيد الصدر، كتبه تحت عنوان: المدلول الاجتماعي لاصول الدين عند الشهيد الصدر، كمقدمة لكتاب: موجز في اصول الدين، للشهيد الصدر، ١٤١٧هـ.

طغياناً وحضوراً، لا سيما بعد ان أصبح الغرب مصدر الالهام الفلسفي لدارسي الفلسفة المسلمين عرباً وغير عرب .

وربما كان افتراق المدرستين، الغربية، والمشرقية الاسلامية، في القضايا التي عالجتها، هو أحد مسببات مشروع الالغاء، باعتبار ان ادوات ولغة الخطاب الفلسفي الاسلامي توحى بالقدم، والقضايا التي تمحور عليها البحث بدت تقليدية، فيما انهمك الفكر الفلسفي الغربي في بحث قضايا ظلت تتسع وتتجدد وتتسع تياراتها محرقة المناخ الفكري والثقافي، ودافعة الرؤى المعرفية الى تخوم جديدة .

وان يبرز فلاسفة مسلمون يستوعبون قضايا مدرستهم الفلسفية فذاك أمر ليس بالعسير، رغم ظروف حصار قاس وحرب ضروس ضد الدرس الفلسفي الذي لم تنتج منه سوى زوايا ظلت ممتنعة على الالغاء، لكن ان تتردد أصداء الفلسفة الغربية في ثانيا تلك الزوايا، فدرس وتستوعب وتقام معها علاقات حوار ونقد وجدل، وتعاد صياغة قضايا مهمة على ضوء ذلك، فذاك تفرد وامتياز نادر، هذا ما حصل للشهيد الصدر في النجف الاشرف، وللسيد محمد حسين الطباطبائي وتلميذه الشهيد مرتضى المطهري في قم^(١)، حيث أمكن القول إن الفلسفة الاسلامية لازالت حية تسمع وتحيب وتجدد وتؤسس، كما فعل الشهيد الصدر الذي انتهى الدرس

١- عبد الجبار الرفاعي، تطور الدرس الفلسفي في الحوزة العلمية، سلسلة كتاب قضايا اسلامية معاصرة، ١٤٢٠هـ.

الفلسفي على يديه الى صياغة المذهب الذاتي للمعرفة ونظرية جديدة في الاحتمال، فسّر على ضوءها الدليل الاستقرائي، فساعده في تفسير اليقين الاستقرائي والمعرفة البشرية، وبأشر تطبيقها في حقول معرفية مختلفة، سواء في أصول الفقه، كمباحث العلم الاجمالي، والتواتر، والاجماع، وانسيرة، أو في مجالات العقيدة، في اثبات الصانع المدبر (المرسل، والرسول، والرسالة) أو في اثبات الامامة^(١)، والامامة المبكرة وعلومها وشروط عصمتها، الى البرهنة على وجود الامام الثاني عشر في غيبته (بحث حول المهدي)، وهكذا أصبح للفلسفة فاعليتها من جديد، بل خرجت تطبيقاتها الى خارج نطاق مجتمع النخبة القادر على التعاطي مع مصطلحاتها ومناهجها وخطابها؛ لان الشهيد الصدر أحيها عملياً في قضايا تمس جوهر التفكير عند العامة من الناس، فاضحت الفلسفة تساهم في انعاش الحياة الفكرية ولها حضورها اليومي.

تُرى هل يمكن تجاوز الصدر عربياً وحصر التفلسف بـ(شخصانية) المرحوم محمد عزيز الحبابي و(جوانية) عثمان امين، و(وضعية) زكي نجيب محمود، و(وجودية) عبد الرحمن بدوي، وأصداء الفلسفات الغربية لدى الباحثين الجدد ابناء المدرسة المغاربية خاصة والآخرين خارجها؟

ان بحثاً مقارناً وفكراً ناقداً يمكن له ان يضع الامور في نصابها، فيعيد تسليط الاضواء على النشاط الفلسفي الاسلامي، ويرد له اعتباره، ويُحيي

١- موجز في اصول الدين، تحقيق: عبد الجبار الرفاعي، ط ١، ١٤١٧هـ.

النقاش حول مجمل قضاياها، ولثلا يكون لعظمة الرواد، أثر مانع يحول دون فتح افاق جديدة، فهل نمت الفلسفة في الغرب دون قراءة ونقد للكبار وأصحاب النظريات المدوية؟ نحسب ان الفلسفة عندنا ستكسب المزيد لو قورن بين الصدر والطباطبائي ومطهري ومحمد اقبال، ولو قُرئت فلسفات المحدثين، وكم هو مقدار مساهماتها المعرفية بعد ان اتجه الجهد نحو تفكيك النصوص وقراءتها، والخطاب وما سكت عنه، وانعكس الهدف، فبدلاً من ان يكون من الشك الى اليقين، صار الاتجاه من اليقين الى اللايقين مع موجة التفكيك العارمة حالياً.

٣- قضايا الاجتهاد المعاصر :

تعيش اجواؤنا الفكرية حمى طاغية من البحث والتدقيق حول قضايا الاجتهاد الفقهي ومستوياته ومشاكله، وامكانات تحريره من قضاياها التقليدية، ليلج عناوين جديدة ومستحدثة لاتعالج تكاليف الفرد وحده، بل تمتد الى شؤون المجتمع وقضاياها ومشاكله، والدولة ومؤسساتها وقوانينها، والامة ورؤيتها لذاتها ولعلاقاتها بالآخر.

واذا كان ذلك كله دليل حاجة وحيوية، فإنه يدل ايضاً على تنامي وعي لم يعد ممكناً تجاهله، او الاحتماء من ضغوطه، يدعو الى تفعيل حركة الاجتهاد، وتعميق دوره وحضوره في مناحي الحياة.

ومنذ ان تحدث الشهيد الصدر عن منطقة الفراغ التشريعي في (اقتصادنا)

وميز بين الاحكام التشريعية الثابتة والاحكام الولائية (الحكومية) التي امر بها النبي الاعظم صلى الله عليه وآله وسلم لا بوصفه مبلغاً للشرعية بل بوصفه حاكماً وولياً للأمر^(١)، أصبح الوعي العام يستبطن ثورة تجديدية في حركة الاجتهاد واتجاهاتها المستقبلية، عندما وضع - رحمه الله - يده على اهم المفاصل التي تعوق عملية توسيع مظلة الاجتهاد، لاكتشاف النظريات الاسلامية في مجالات الحياة المختلفة^(٢).

في خط مواز كان هناك فقيه مستنير من فقهاء الحوزة العلمية في النجف الاشرف هو الشيخ محمد جواد مغنية يقرأ النصوص التشريعية قراءة لا تقتصر على البعد الفردي، بل تتعداه الى البعد الاجتماعي؛ لان الاسلام جاء لامة وليس لافراد، فيجد الشهيد الصدر مناسبة لتدعيم هذا الاتجاه^(٣)، ونقد الاتجاه الذي يشرع للفرد وينسى الجماعة، ثم وجدنا فقيهاً آخر، بل فقيهاً كالسيد محمد حسين الطباطبائي والشهيد المطهري يتحدثان عن الثابت والمتغير، ويفرد الاخير مقالات وابحاث عن الاجتهاد والاسلام ومتطلبات العصر، وجاء الامام الخميني لي طرح اثر قضايا الزمان والمكان في الاجتهاد، ثم بدأ الاتجاه ياخذ منحى تصاعدياً، وانت اذا قارنت بين افكار هؤلاء ستجد قاسماً مشتركاً وهماً موحداً، بل ان هذا الهم صار يجمع

١- اقتصادنا. بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ط١٣، ص٣٠٢.

٢- يراجع ما كتبه في هذا الصدد في محاضرات حول: (التفسير الموضوعي) وبحثه: (الاتجاهات المستقبلية لحركة الاجتهاد).

٣- راجع مقالته: (الفهم الاجتماعي للنص في فقه الامام الصادق).

مجتهدين وفقهاء ومفتين من مختلف المذاهب الاسلامية، محوره هو اعادة بناء منهج الاجتهاد، عبر بناء العلوم التي يعتمد عليها خصوصاً علم أصول الفقه، أو على الأقل توسيع افق المنهج الاجتهادي، ليتجاوز فقه الافراد الى فقه المجتمع وفقه الامة، بتعبير آية الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين^(١)، وهو ما كان قد دعا اليه الامام الشهيد الصدر، وأصبح اليوم من بديهيات الحديث في هذا المجال.

ثمة خصوصية واعدة في هذا الميدان، خصوصاً وان مجال الامتداد الافقي للفقه بتعبير الشهيد الصدر بات أمراً ضرورياً، ومن هنا فإن امكانيات التوفر على فكر اجتهادي واسع الارحاء، وعميق الاثر والبنية، بدأت بالتبلور، وسيكون الانفتاح على فكر الرواد والمجتهدين في هذا المجال هو الارض التي تنطلق منها المرحلة الاجتهادية الجديدة، وهو مكسب عظيم القيمة للفكر الاسلامي المعاصر.

١- الاجتهاد والحياة، حوار واعداد: محمد الحسيني، بيروت: مركز الغدير للدراسات الاسلامية، ط ٢، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

(٢)

الشهيد الصدر

مشكلات الاجتهاد و آفاق المستقبل

من المشكلات الكبيرة التي عانى منها الاجتهاد عند الامامية، والتي ظهرت نتائجها لاحقاً مع تجربة التطبيق الاسلامي المعاصرة، انعزال عملية الاجتهاد عن مقاربة قضايا المجتمع والدولة بسبب عدم الحاجة العملية اليها على مدى زمني طويل بسبب سياسة العزل السياسي والطائفي للمدرسة الامامية، والذي جعلها تتخلى طوعاً عن الاهتمام بتلك الموضوعات لصالح التركيز على الموضوعات التي تهتم الفرد في حركته العامة سواء في عباداته ومعاملاته وايقاعاته لتتطابق مع احكام الشريعة الاسلامية. وكان تمثل صورة الفرد لاهيئة المجتمع لدى اجيال الفقهاء اثره في تاثر نظرة الفقهاء الى الشريعة فتولد اتجاه ذهني عام ينظر الى الشريعة في نطاق ما يحتاجه الفرد وليس ما يحتاجه المجتمع بأسره.

ويرى المرجع الشهيد الصدر ان الاجتهاد بات يعاني من اثر هذا العامل وبالتالي فإن التحول المؤمل من الاجتهاد نحو بناء النظريات غير ممكن الا بتجاوز هذه الحالة. يقول الصدر (وهذا الاتجاه الذهني لدى الفقيه، لم يؤد

فقط الى انكماش الفقه من الناحية الموضوعية، بل أدى الى تسرب الفردية الى نظرة الفقيه نحو الشريعة نفسها، فإن الفقيه بسبب ترسخ الجانب الفردي من تطبيق النظرية الاسلامية للحياة في ذهنه، واعتياده على ان ينظر الى الفرد ومشاكله، عكس موقفه هذا على نظره الى الشريعة فاتخذت طابعاً فردياً وأصبح ينظر الى الشريعة ذاتها كأنها تعمل في حدود الهدف المنكمش الذي عمل له الفقيه فحسب، وهو الجانب الفردي من تطبيق النظرية الاسلامية للحياة^(١).

الشهيد الصدر يرى أن الاجتهاد يعاني من الانكماش وهو عكس الانفتاح الواسع، كما ان المجتهد يعاني من النظرة الفردية، والواجب يقتضي ان يخرج الاجتهاد والمجتهد من هاتين المشكلتين لتتكامل مسيرة الفقه الاسلامي. ومن الطبيعي ان النظرة الفردية كانت ستترك أثراً مهماً حتى على مستوى فهم النص في رأي الشهيد الكبير، فكان من شأن (ترسخ النظرة الفردية، قيام اتجاه عام في الذهنية الفقهية يحاول دائماً حل مشكلة الفرد المسلم عن طريق تبرير الواقع وتطبيق الشريعة عليه بشكل من الاشكال ... وقد امتد أثر الانكماش وترسخ النظرة الفردية للشريعة الى طريقة فهم النص الشرعي أيضاً، فمن ناحية أهملت في فهم النصوص شخصية النبي أو الامام كحاكم ورئيس للدولة، فإذا ورد نهى عن النبي مثلاً كنهيه أهل المدينة عن منع فضل الماء، فهو إما نهى تحريم وأما نهى كراهة

١- السيد محمد باقر الصدر. الاتجاهات المستقبلية. مصدر سابق.

عندهم، مع أنه قد لا يكون هذا ولا ذاك، بل قد يصدر النهي من النبي بوصفه رئيساً للدولة، فلا يُستفاد منه الحكم الشرعي العام، ومن ناحية أخرى لم تعالج النصوص بروح التطبيق على الواقع واتخاذ قاعدة منه، ولهذا سوغ الكثير لانفسهم أن يجزئوا الموضوع الواحد ويلتزموا بأحكام مختلفة له^(١).

ولللخروج من هذه الحالة، كان لابد بحسب رؤية السيد الشهيد الصدر، أن يأخذ الفقيه بنظر الاعتبار حالة الامة بالحساب وليس حالة الفرد فحسب، وان يستوعب غايات التشريع ومقاصد الشريعة، وينفتح في الوقت نفسه على التجربة البشرية، كيما يتاح للفقه ان يمتد أفقياً بعد أن امتد عمودياً على مستوى العمق والتحقيق، وأخذ يكرر نفسه في الموضوعات والعناوين الثابتة التي يبحثها الفقهاء خلفاً عن سلف. ونرى الشهيد الصدر ملحاً على العامل الزمني لاقتضائه عنصر التجديد في الموضوعات وتغييره للكثير من خواص الموضوعات والحالات السابقة ودفعه بالكثير من الاشكاليات الجديدة، فلكل مرحلة زمنية متطلباتها التي تفرض على الفقيه التعامل معها وايجاد الحلول لها.

فلا يمكن الاقتصار على المسائل التي أفرزها واقع منتهي (ذاك الواقع الساكن المحدود الذي كان يعيشه الشيخ الطوسي، أو الذي كان يعيشه الحق الحلي، ذاك الواقع كان يفني بحاجات عصر الشيخ الطوسي، كان يفني

١- السيد الصدر، المصدر السابق.

بحاجات عصر المحقق الحلي، لكن كم من باب وباب من أبواب الحياة فُتحت بالتدريج، لابد من عرض هذه الابواب على الشريعة، إذا أردنا ان يستمر الاتجاه الموضوعي في البحث الفقهي فلا بد وان نمدده أفقياً على مستوى ما استجد من ابواب الحياة^(١).

ان أمنية الشهيد الصدر التي عبر عنها بضرورة الامتداد الافقي للبحث الفقهي ليشمل ابواب الحياة الجديدة، تعني مطالبته بالخروج من حالة الفردية والانكماش السابقة الى حالة التوسع والانفتاح على القضايا المجتمعية لان الهدف هو معالجة واقع مجتمع يريد الاحتفاظ بهويته وأصالته وانطباق حركته مع الاسلام بكل ما يعني ذلك من قوانين ونظريات عمل، ليمتلك القدرة على الحيوية والحركة في إطار المشروع الحضاري الاسلامي ولا يكون مضطراً الى الاستعارة والاستنساخ أو التوقف والجمود لعدم وجود النظرية او القانون المنسجم مع رؤية الاسلام.

ويطالب الشهيد الصدر هنا الفقهاء ببناء النظريات الاسلامية (لابد من أن يتوغل هذا الاتجاه الموضوعي في الفقه، لابد وان يتوغل ... وان ينفذ عمودياً وأن يصل الى النظريات الاساسية، لابد وأن لا يكتفي بالبناءات العلوية، وبالتشريعات التفصيلية، لابد وأن ينفذ من خلال هذه البناءات العلوية الى النظريات الاساسية التي تمثل وجهة نظر الاسلام؛ لاننا نعلم ان كل مجموعة من التشريعات في كل باب من ابواب الحياة ترتبط

١- السيد محمد باقر الصدر- المدرسة القرآنية. بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ص ٢١.

بنظريات اساسية^(١).

ان التفكير ببناء النظرية مرتبط بالنظرة المستقبلية للتحديات الحضارية لان الذي يبني النظرية يخطط لمجتمع ودولة وفرد يواجهون مشكلات هذا التحدي، اي ان الاجتهاد مطالب بأن يعيد النظر في بنائه المفهومي العام لطرق مهمات جديدة ويحقق أهدافاً ترسم في افق عالم هذه التحديات.

وحتى لا يقال ان هذا النوع من البحث الفقهي الذي يطالب به الشهيد الصّدر هو خارج وظائف الفقيه الذي تنحصر مهامه في استنباط الاحكام الشرعية من أدلتها، فإنه يؤكد بعمق النظرة المستقبلية النافذة، ان ذلك ضرورة من ضرورات الفقه في مرحلته الجديدة، فالقواعد النظرية الاساسية للاحكام الاسلامية تقدم رؤية شاملة أصبحت الحاجة اليها ملحة وهي من المهام الجديدة التي لا تفصل عن عمل الفقيه حيث يقول (لا ينبغي ان يُنظر الى ذلك بوصفه عملاً منفصلاً عن الفقه، بوصفه ترفاً، بوصفه نوع تفنن، بوصفه نوع أدب، ليس كذلك، بل هذا ضرورة من ضرورات الفقه، لا بد من النفاذ لا بد من التوغل عمودياً أيضاً الى تلك النظريات، ومحاولة اكتشافها بقدر الطاقة البشرية)^(٢).

والملاحظ هنا، ان الشهيد الصّدر يريد تحرير الفقيه من قيود

١- المصدر السابق. ص ٣١.

٢- المصدر السابق. ص ٣٢.

ذهنية تاريخية صارت بمرور الزمن تعوقه عن تلمس مهام جديدة تعتبر من صلب اهتماماته . فالبحث الفقهي هو المجال الاصلح لإنتاج الآراء والنظريات، وإذا لم يؤد هذه المهمة، فإما أن يحل محله الفقهاء الآخرون من غير اهل الدراية الفقهية العالية، أو يترك المجال مغلقاً لتحل الآراء الوافدة، وفي كلا الاحتمالين هناك خطر بترأى . اما بالنسبة الى تأثير العامل الذاتي على رؤية الفقيه في تعامله مع النصوص الشرعية، فإننا نجد الشهيد الصدر حريصاً على تحرير الفقيه من (خطر الذاتية) هذا بعد أن يُفرد له اهتماماً خاصاً، فهو يرى ان خطر الذاتية ينبع من أربعة أسباب ويقول ان الخطر يشتد ويتفاقم (عندما تفصل بين الشخص الممارس والنصوص التي يمارسها فواصل تاريخية وواقعية كبيرة، وحين تكون تلك النصوص بصدد علاج قضايا يعيش الممارس واقعاً مخالفاً كل المخالفة لطريقة النصوص في علاج تلك القضايا، كالنصوص التشريعية والمفهومية المرتبطة بالجوانب الاجتماعية من حياة الانسان، ولاجل هذا كان خطر الذاتية على عملية اكتشاف الاقتصاد الاسلامي اشد من خطرها على عملية الاجتهاد في احكام فردية اخرى كالحكم بطهارة بول الطائر ...) ^(١).

والاسباب الاربعة لخطر الذاتية كما يراها السيد الشهيد هي ^(٢):

١- اقتصادنا. بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ١٤٠٢-١٩٨٢، ص ٤٠٤.

٢- المصدر السابق. ص ٤٠٤ - ٤١٤.

١- تبرير الواقع :

وهي المحاولة التي يندفع فيها الممارس بقصد أو بدون قصد الى تطوير النصوص وفهمها فهماً خاصاً يبرر الواقع الفاسد الذي يعيشه الممارس ويعتبره ضرورة واقعة لا مناص عنها ... وكما هو قول القائل إن الاسلام يسمح بالفائدة (فائدة القرض) اذا لم تكن اضعافاً مضاعفة .

٢- دمج النص ضمن إطار خاص :

وهي دراسة النص في إطار فكري غير اسلامي ، وهذا الإطار قد يكون منبثقاً عن الواقع المعاش وقد لا يكون . فيحاول الممارس أن يفهم النص ضمن ذلك الإطار المعين فإذا وجده لا ينسجم مع إطاره الفكري أهمله .

٣- تجريد الدليل الشرعي من ظروفه وشروطه :

وهو عمليه تمديد للدليل دون مبرر موضوعي ، وهذه العملية كثيراً ما ترتكب في نوع خاص من الأدلة الشرعية وهو (التقرير) ونعني به سكوت النبي أو الامام عن عمل معين يقع على رأى منه ومسمع سكوتاً يكشف عن سماحه به وجوازه في الاسلام .

٤- اتخاذ موقف معين بصورة مسبقة تجاه النص :

وهو الاتجاه النفسي للباحث فإن للاتجاه أثره الكبير على عملية فهم النصوص فلنفترض شخصين يمارسان دراسة النصوص ، يتجه أحدهما نفسياً الى اكتشاف الجانب الاجتماعي وما يتصل بالدولة من احكام الاسلام ومفاهيمه ، بينما ينجذب الآخر لاتجاه نفسي نحو الاحكام التي تتصل بالسلوك الخاص للأفراد ، فإن هذين الشخصين بالرغم من أنهما يباشران نصوصاً واحدة سوف يختلفان في المكاسب التي يخرجان بها من دراستهما لتلك النصوص ... وقد تنطمس أمام عينيهِ معالم الجانب الاسلامي الذي لم يتجه اليه نفسياً.

وهذا الموقف النفسي الذي تفترضه ذاتية الممارس لا موضوعية البحث لا يقتصر تأثيره على إخفاء بعض معالم التشريع ، بل قد يؤدي احياناً الى التضليل في فهم النص التشريعي ، والخطأ في استنباط الحكم الشرعي منه . وهذه العناصر الاربعة التي يراها السيد الشهيد منبع الخطر على ممارسة الفقيه لعملية الاجتهاد وتحتاج الى درجة عالية من الحيلة والحذر للتخلص منها ، تظهر آثارها في الجوانب الاجتماعية والاحكام المتعلقة بالحكومة وادارة الدولة ، خاصة حينما تجد الحاجة فعلياً الى تحديد الموقف الاسلامي أو بناء النظرية الاسلامية المطلوبة في مجال محدد .

واذا لم يكتسب الممارس خبرة وافية في فهم النص بشروطه الموضوعية

وظروفه التاريخية والاجتماعية ومتطلبات الواقع المعاصر الذي لا بد من اخذ
حيثياته بالحسبان، فإن الحالة الذاتية للفقير ستعكس سلباً في اكتشاف الحكم
الشرعي المناسب، وتدور حلقة هذه السلبية في مدى ما يستطيعه الاسلام من
قدرات على ادارة الواقع المعقد الذي نعيش فيه، وعليه كان لا بد من أن
يحصل نوع من الادراك المتجدد لوظيفة الاجتهاد في المرحلة الراهنة
ومواصفات المجتهد حتى لا يحصل هناك مظهر من الجمود والتقليد ولا يظهر
تيار من المجددين المنفتحين في قبال ذلك، فيما يتترس تيار المحافظين في
مواقعه .

وما هو مطلوب هو ان تعي الحوزة العلمية دورها وتعد كوادرها العلمية
المتقدمة لمهام جديدة معقدة وذلك ما يستدعي اعادة النظر في قضايا عديدة
تساهم في ذلك، ونحسب ان الشهيد الصدر كان واعياً لها وسباقاً الى
الحديث عنها، يظهر ذلك بوضوح في النصوص الآنفة التي كتبها قبل ما
ينوف على الثلاثين سنة، وعبراً في نصوص اخرى عن آماله وتنبؤاته، وكأنه
كان يقرأ احتياجات عصر جيله والايال اللاحقة رغم أنه كان يعيش في بيئة
علمية محافظة ولا تستقبل النقد والتجديد إلا في حدود وبيضاء اشتكى منه
هو شخصياً في سلسلة محاضراته المطبوعة تحت عنوان (الحنة)، التي يبث
فيها همومه عن العوائق التي تحول دون تطوير المناهج وتحريك الذهنية
النافذة في الحوزة العلمية باتجاه وعي المنعكسات الحضارية والاستجابة لها
وقراءة التحديات ومواجهتها بجدية وقد فعل حتى مضى شهيداً.

(٣)

الشهيد الصدر: الفقيه ... المشتق

ربما يشكّل الحديث عن فقيه مثقف مغامرةً في الوسط الاجتماعي أو استفزازاً لقطاع كبير من النخبة الإسلامية، التي لا تستسيغ الحديث عن موضوع من هذا النوع ولأسباب متعددة.

فهناك إشكالات عديدة تواجه الباحث وهو يحاول أن يربط بين موضوع أصيل كموضوع الفقه والفقاهة، وموضوع محدث وجديد كموضوع المثقف والثقافة بسبب إشكالية المفهوم والمصطلح أولاً وإشكالية الدور بالنسبة للمثقف في المجتمع المسلم.

فبينما يمتلك مفهوم ومصطلح الفقيه تاصيلًا منهجيًا وحضوراً مكثفًا في الثقافة الإسلامية وفي وعي المسلمين، بما يعطي للفقيه مكانة مرموقة ودوراً كبيراً مسبوغين بصفات التقديس والاحترام؛ بسبب الانتماء إلى عقيدة الأمة وإلى مرجعيتها الحضارية، فإن مصطلح ومفهوم المثقف ودوره يواجهان صعوبات كبيرة في الذهنية الإسلامية العامة؛ لعدم رسوخ المفهوم أولاً لكونه وافداً وجديداً في ذاته، بلحاظ الدور المثقل بالسلبات، الذي مارسه

المثقف في أغلب الاحوال، والذي جعله مرفوضاً من قبل قطاع كبير ولا يلقي قبولاً بل يعتبر خصماً لعقيدة الامة وعدواً لثقافتها وعاملاً من عوامل تغريبها وتبعيتها.

وإذا كان الفقيه ينطلق في مهمته من خلال تخصصه واشتغاله بعلوم الدين، فإن اشتغال المثقف بعلوم الدنيا يجعل التقابل بين الاثنين متشاحاً بوشاح الخصومة في الذهن العام، وترجع الكفة لصالح الفقيه من الوجهة الاخلاقية بلحاظ التقوى والاستقامة والانصراف من الدنيا التي غالباً ما يتميز بها سلوك الفقيه، الامر الذي يقلل من اهمية إضافة دلالة مفهوم المثقف إلى مفهوم الفقيه كمعطى إيجابي.

ثم إن الحديث عن فقيه مثقف قد يوهم بالوقوع في إشكال منهجي، ذلك أن الإثبات هنا قد يعني النفي في الجانب الآخر، أي أن هناك وجوداً لفقيه غير مثقف، والمعروف أن الفقيه ظلّ على الدوام هو عنوان المثقف في المجال الإسلامي، فالفقهاء والمتكلمون والفلاسفة والشعراء واللغويون والمؤرخون والمفسرون كانوا هم المثقفين طيلة الحقبة التاريخية ولا يزالون، والحديث عن فقيه مثقف قد يعني إلغاء الفقيه الآخر من دائرة المثقفين، أي إلغاء حقيقة تاريخية على ضوء مفهوم ومصطلح جديد، وربما حصل هنا نوع من الالتباس، ذلك أن الإثبات لا يعني النفي؛ لانه لا وجود للتضاد والتقابل والنسخ، بل الغرض الحديث عن نوع من المعطى الايجابي والقيمة الإضافية على ضوء حاجات مستجدة، ومعطيات واقع جديد يحتاج إلى

جيل جديد من الفقهاء، والالتباس يحصل من الاقتصار على التعريف النمطي للمثقف الذي يحصر دوره في العمل الذهني والفكري - أو من قرن الثقافة بالعلم والتخصص المعرفي دون ملاحظة الدور الفكري والمهمة النقدية، ودرجة المعاشية لازمات المجتمع ومشاكله، والطروحات المقدمة لتغييره إلى واقع جديد.

إن تأكيد وجود فقيه مثقف يعني أن هناك تمايزاً فعلياً بين نمطين من الفقهاء، وبالتالي فإن ذلك يؤثر إلى وجود فعلي لهذين النمطين وبما يمنح أفضلية وميزة لاحدهما على الآخر، الأمر الذي قد يشير حفيظة الاوفياء لفهوم المثقف المساوي لأهل التخصص والخبرة في مجال معرفي محدد، دون ملاحظة انعكاس آثار هذا التخصص في توصيل الاختصاص وربطه بالجانب الاجتماعي، والمشكل الثقافي وتبعاته السياسية والفكرية.

وليس هناك خشية من هذا المحذور طالما أن مدار التقويم لقيمة أهل العلم والفكر والاختصاص المعرفي يتحدد بمقدار الفاعلية الفكرية، وتجلياتها في الحركة الاجتماعية وتظاهراتها في الوعي العام للمجتمع، وهذا لا يقلل من شأن أهل الاختصاص في مجال عملهم إنتاجاً وتدریساً، غير أن هذا الصنف يبقى متحركاً في الاطار التخصصي الصرف (الأكاديمي) وداخل دائرة النخبة الممتازة معرفياً في داخل حقل معرفي محدد.

ولكن ماذا عن العلاقة بين السياسي والثقافي من جهة، والفقاهة والسياسة من جهة ثانية، طالما أن البعد السياسي في التحرك مرتبط بالشأن

الاجتماعي، وهذا يعني أن العمل في الميدان السياسي من جانب الفقيه يؤكد صلته بالثقافة من زاوية الدور، ويلغي بالتالي تصنيف (الفقيه المثقف) هذا بالنسبة لأولئك العاملين في المجال السياسي.

وفي الواقع، فإنه يكون للفقيه بحكم موقعه الشرعي والاخلاقي وتكليفه الديني دور سياسي وتربوي، دون أن يكون هناك قدرة على تصنيفه في دائرة (المثقفين من الفقهاء)، وهو هنا يستجيب لمتطلبات الدور السياسي والاجتماعي المناط به، فهل هذا الدور هو استجابة للانتماء الايديولوجي أم لنوازع فردية أم لطبيعة الانتماء الطبقي؟

رغم صعوبة الإجابة عن السؤال، لكن الموقف السياسي والدور الناتج عنه لا يعبران بالضرورة عن انتماء إلى طبقة المثقفين إلا بمقدار صلتها بمشروع فكري اجتماعي، يعالج واقع المجتمع المازوم ضمن أطروحة تغييرية تعيد بناء الوعي، وتصحيح مكان الخلل بطريقة مفهومة وبأسلوب يستجيب له المجتمع.

وهنا نحتاج إلى تحديد مفهوم المثقف ودوره في المفهوم المعاصر لنستوعب الفوارق الأساسية، التي يمكن بواسطتها ممارسة التصنيف، فالزعيم الديني أو السياسي حتى وإن بلغ مستوى (الكاريزما) بفعل تشخيصه لبعض مشاكل المجتمع وأهدافه، فقد لا يكون مصنفاً ضمن دائرة المبدعين في الميدان الثقافي، وممتلكاً قدرة إنتاج خطاب ثقافي متميز، مالم يكن يمتلك وعياً عميقاً بمشكلات المجتمع ضمن رؤية كلية تتحرك بمشروع

بديل ، وهذا لا ينفي أن يكون القائد الديني أو السياسي مثقفاً بمعنى أنه يجمع المقدرة الفكرية والعقل المبدع والإرادة السياسية وفن إدارة الجماهير ، إذ قد يكون القائد السياسي والديني مثقفاً بينما قد لا يكون المثقف رجلاً سياسياً أو زعيماً شعبياً .

وعموماً فإننا أردنا أن نشير هذه الملاحظات في بداية الموضوع حتى لا يكون دخولنا مفاجئاً يثير الكثير من الحساسيات ، خاصة وأن هناك أجواءً من العاطفة تحاول أن تثير قضية وهمية ، وترى أن ثمة هجوماً على الحوزة العلمية من جانب تيار متأثر بالفكر الغربي ، وأن أهداف الإثارات التي يطرحها هذا التيار تستهدف هدم الكيان الحوزوي ، ولا نحسب أن لهذه الرؤية كثيراً من الصدقية ؛ لأن الموضوع المثار يتحرك في الاتجاه الإيجابي لأكثر من سبب .

الاول : ان هناك دعوة مازالت قوية ، وتلقى المزيد من الدفع باتجاه تكوين مجتهد بمواصفات وسمات جديدة نوعاً ما تلائم متطلبات الدولة الإسلامية ، أو حالة الإحياء الإسلامي الراهنة ، فللإمام الخميني (رحمه الله) رأي قوي في هذا المضمار ضمن خطابه الشهير إلى الحوزات العلمية وعلماء المسلمين (ان من خصائص المجتهد الجامع هي المعرفة بأساليب التعامل مع مكائيد الثقافة المسيطرة على العالم وتضليلاتها ، وامتلاك الوعي والبصيرة في الشؤون الاقتصادية ، والإحاطة بكيفية التعامل مع النظام الاقتصادي المسيطر على العالم ، ومعرفة أنماط

السياسة ومعادلاتها ...^(١).

ومما لاشك فيه أن المعرفة المطلوبة هنا لا تتأتى بدون اطلاع واسع على الفكر الإنساني الحديث، وبدون مواكبة لتطورات العصر، التي توفر بدورها حساً ثقافياً، وبعداً معرفياً - مضافاً - بالواقع الخارجي والظروف المختلفة المحيطة به، حتى يأتي الفقيه متحدثاً بلغة العصر ومشاكله، ومعبراً بصراحة عن المعاصرة في جوهرها.

إن تجربة التطبيق الإسلامي وحالة الإحياء الراهنة أثبتت الحاجة إلى وعي جديد بمشاكل الفكر والتقنين والإرادة والتغيير الاجتماعي، وبالمستوى الذي بات مجتمع الدولة الإسلامية بحاجة إلى غط جديد من الفقهاء بسمات جديدة، ربما كان الشيخ محمد إبراهيم الجناتي قد عبّر عنها بوضوح تام في أبحاثه المتكررة عن (السمات المطلوبة للمجتهد في الحكومة الإسلامية)، وهذه المواصفات لا تتأتى إلا بالانفتاح القوي على مشاكل المجتمع والتحديات التي تواجهها، وهي تحديات تنطلق في جوهرها من عالم الأفكار القادمة والمستحدثة المؤثرة في تفكير الناس وأخلاقياتهم وسلوكياتهم ونظرتهم إلى الحياة.

الثاني: أن التحدي الفكري والثقافي الذي تشكّله الحضارة الغربية، وقدرتها المستمرة على توليد الأفكار وإنتاج النظريات في مختلف حقول المعرفة الإنسانية، صار شغلاً شاغلاً لجميع الحضارات والثقافات،

١- رسالة الإمام إلى الحوزات العلمية والعلماء، ١٥ رجب ١٤٠٩، ٢٢ شباط ١٩٨٩م.

التي ترفض التماهي مع الغرب فكرياً وثقافياً وتصرّ على خصوصياتها وذاتياتها المعرفية، ولاسيما في المجال المتعلق بالدين ودوره في تنظيم حياة الإنسان والمجتمع، ورؤيته المختلفة عن الرؤية المعرفية ذات الطابع البشري.

إن الاسئلة القلقة التي تحتاج إلى أجوبة عقلانية تشكل تحدياً معرفياً لكل منظومة معرفية تنتمي إلى الدين، الذي يعتقد اتباعه أنه الحلّ الأمثل لمشاكل البشرية وأنه ذو قدرة على إدارة شؤون الحياة وفق ثوابته ومتغيراته في كلّ زمان ومكان.

وإذا كنا نشكو من الغزو الثقافي، وقدرة الغرب المتزايدة على اختراق العقول، ونقل خطاباته المعرفية ورسائله الاخلاقية والسلوكية بفعل امتلاكه للقدرات التقنية والمادية، فإن فحوى هذه الشكوى يقود بالضرورة إلى إعداد رسالة ثقافية متينة، وبناء عقول الناس وتشكيلها على أساس إعداد الاجوبة لكل الاسئلة الماثرة، ومثلما أمكن لمفكرين وفقهاء متفتحين الرد على بعض النظريات التي انتجها الغرب، ودحض شبهاتها وأنقذوا شطراً من الاجيال المسلمة، عندما استطاعوا صياغة الفكر الإسلامي بلغة معاصرة ومنهج مقارن واسلوب نقدي، فإن الحاجة ستظل متجددة لهذا الصنف من الفقهاء، وإلا فإن الصنف الآخر الذي ظلّ ينتج في الدائرة التقليدية - على أهميتها وقداستها - لم يكن ليواجه المشكلة من موقع قوي إلا اعتماداً على منطق الفتوى واسلوبها، وهذا الاسلوب قد يجدي مع المؤمنين والمتمسكين

بحبل الدين، لكنه لم يكن مقنعاً للتيار الآخر، الذي لا يرى للفتوى قداستها ولا لعالم الدين أهميته، ولكنه كان ينتظر رداً معرفياً وأسلوباً عقلائياً في الجدل والمناقشة، ومنهجاً حديثاً في الاستدلال والمقارنة.

نعم قد تكتب أعظم الكتب وتظهر أكبر النظريات الفلسفية والمنطقية واللغوية، ولكنها إذا لم تصنع بطريقة مماثلة لصياغات العلوم الإنسانية الحديثة، فإن مجال الانتفاع منها يبقى محدوداً، وهذا قد يحل مشكلة المتخصصين لكنه لا يحل مشكلة القطاع المتعلم الذي يدرس الفكر الغربي، ويواجه مشكلاته بطريقة وأخرى.

إن التغريب الفكري لم يكن لينجح في البلاد الإسلامية لو كانت رسالة الدين المعرفية والفكرية حاضرة - تملأ عالم الناس - ومصاغة بلغة متجددة غير لغة الدرس الديني القديمة، وطرقها الاستدلالية الخاصة، إننا لا نريد أن نقلل من الاثر الفعال للعوامل الأخرى، التي ساهمت في نجاح التغريب الفكري، وفي مقدمتها التبعية السياسية وغلبة التوجهات العلمانية على الحكم، ومحاولات استنساخ التجربة التحديثية الغربية، لكن العامل الداخلي كان مؤثراً هو الآخر، والدليل، أن شخصيات من داخل الحوزة العلمية كالشهيدين الصدر والمطهري استطاعا أن يعيدا للفكر الإسلامي نصابه في عقول القطاع الكبير من الأمة، عندما أعادا صياغة الفكر الديني وتجديده بلغة تلامس مشاكل الناس اليومية وهمومهم المعرفية، فسداً بذلك ثغرة انحباس الفكر الديني

عن المجتمع عندما كان يتحرك بلغته القديمة .

إن القضايا المثارة مثلاً حول النص وكيفية قراءته وفهمه، وعلاقة العلم بالدين في موضوع الحدود، والحدّ الفاصل بين المعرفة الدينية والمعرفة البشرية وغير ذلك من القضايا، التي لم تعد تحتل التأجيل ومزیداً من الوقت، تحتاج إلى تصدي الفقهاء والمجتهدین للتعامل معها، وهذه القضايا المطروحة كلّها نتاج حقول العلوم الإنسانية ذات المصدر الغربي، وليس هناك شك في قدرة الفقهاء والمجتهدین على التعاطي مع هذه الموضوعات، لكن ذلك يتطلب مواكبة هذه الأفكار، والتعرف عليها من مصادرها الأساسية بطريق مباشر أو غير مباشر عبر الاستعانة بالمختصين والمثقفين، ومن هنا كان الشرط الأساسي هو الانفتاح والتفاعل مع الأفكار، والتعامل معها على أساس أنها تمثل تحدياً معرفياً، أو على الأقل بيان رأي الإسلام فيها بوصفه منظومة معرفية متكاملة؛ لسدّ أبواب التأثير المعرفي السلبي وتحصين العقول، وهي مهمة الحوزة العلمية وعالم الدين، وإذا لم يتصد الفقيه وعالم الدين، فإن هناك مستويات أضعف ستتصدى، طالما كان الحرص على الدين ونظامه المعرفي تكليف الأمة كلّها وليس عالم الدين وحده، ومن هذا الموقع سيثار السؤال المهم، مَنْ له أهلية التصدي؟ بالتأكيد لا يوجد غير المثقف الديني - تمييزاً له عن المثقف غير الديني من المتسبين للإسلام في الهوية - .

الثالث: أن المثقف الديني الذي نفترض أنه يمثل الحلقة الوسطية بين

الحوزة العلمية والمجتمع - في مجالات محددة على الأقل - هو الأكثر حساسية لموضوع العصرية وتحدياتها، وبالتالي فهو من موقعه يعاني من ضغط الفكر المعاصر الوافد، وعدم جاهزية الفقهاء للتعامل مع هذا الفكر، وبوصفه امتداداً لمؤسسة انتاج المعرفة الدينية من جهة، ومنفتحاً على تحديات الفكر الآخر من جهة أخرى، فإن المتوقع هو أن يقوم المثقف الديني بملء الفراغات، والإجابة على الاسئلة التي يطرحها العصر، ومتطلبات الفرد والمجتمع في اللحظة الزمانية المعاشة.

غير أن المشكلة تكمن في أن المثقف الديني يفتقد مكانة وأهلية الفقيه في المجتمع أولاً، ولأنه معرض للشبهات والتشكيك ثانياً، وثالثاً لأنه ينقصه الإلمام الكافي بأصول وقواعد الدين وجذوره غير ثابتة بمستوى ثبوت جذور الفقيه، وبالتالي فهو فاقد للشرعية ومضطر لتجديدها والحصول عليها في كل مرة يدلي بها برأي.

وإذا جاءت أجوبة واسئلة واستفسارات وصياغات المثقف الديني غير منسجمة مع الشروط المعرفية للفكر الديني، أو فيها نوع من التجديد والتجاوز، فإنه يصبح عرضة للاتهام تارة على مستوى الوعي والفهم فيكون متأثراً بالفكر الغربي مثلاً، أو يتهم بنواياه تارة أخرى.

ولسد هذه الثغرة، فإن من واجب المجتهدين والفقهاء ملء الفراغ والتصدي الفعال - دون إلغاء لدور المثقف الديني - بالمستوى الذي يقود تلقائياً إلى انفتاح الفقيه على معارف عصره وتعاطيه مع موضوعات مستجدة

غالباً ما تفرزها حركة الزمان وقضايا الإنسان المعاصر .

لقد أدى المثقف الديني رسالة كبيرة، وكان له دور في ملء ساحة الفكر الإسلامي، وسدّ الكثير من الفراغات، وشدّ الذهنية العامة للإسلام والفكر الإسلامي، ولولاه لانتهى مصير قطاع مهم من الجيل المتعلم إلى القطع مع الإسلام قطعية كبيرة، وليس بوسع أحد أن ينكر دور أسماء لامعة (في إيران والعراق ومصر وتونس وغيرها) سواء حصل الاختلاف معها أم لم يحصل، لكننا اردنا الإشارة إلى أن ولادة المثقف الديني كانت مؤشراً على حاجة المجتمع لهذا الصنف من الملتزمين بالإسلام والمدافعين عن رسالته في الحياة بتأثير ضغط الفكر الغربي الوافد، وتلكؤ منهج التجديد والانفتاح على قضايا المجتمع ومشاكل الواقع من قبل الحوزات العلمية والمدارس الدينية الإسلامية .

إن هناك تعويلاً جدياً على الحوزات العلمية للرد على أسئلة العلوم الإنسانية، حتى من قبل المثقفين الملتزمين إسلامياً والعاملين في حقل هذه العلوم وتخصصاتها، ويشار هنا إلى أن أحد فضلاء ومثقفي الحوزة العلمية من المطلعين على الفكر الغربي سال استاذاً جامعياً لبنانياً عن آثار توظيف نتائج العلوم الإنسانية في مواجهة الفكر والثقافة الإسلامية، ومسؤولية المثقفين الإسلاميين الملتزمين في هذا المجال، فكان جواب الاستاذ : انه كان يتوقع أن الحوزة العلمية تتابع هذه التحديات، وهي مشغولة بإعداد الجواب المناسب لها؟

ولربما تجدر الإشارة إلى أن قضية الاستاذ المصري نصر حامد أبو زيد غير بعيدة عن هذا الموضوع، فالضجة التي أثيرت حول قرار المحكمة، التي حكمت بارتداده عن الإسلام وضرورة انفصال زوجته عنه، جاءت بعد تطبيقه لمنهج جديد في قراءة وتفسير الخطاب القرآني، يلغي كل ثوابت الفهم المتعارف لمفردات هذا الخطاب، لمصلحة رؤية جديدة (عصرية) مستحدثة من علم قراءة النص وتفسيره، على ضوء تطور علوم اللسانيات، داعياً إلى قراءة النص الإسلامي على ضوء ما توصل اليه وعينا الحاضر، وعدم الركون إلى ثوابت المعنى، وما ينصرف اليه الدال والمدلول والظهور اللفظي، واسباب النزول كما جاءت في زمن صدور النص. ورغم قوة ومكانة علم أصول الفقه لدى المدرسة الإمامية إلا أن كتاباً لم يصدر في الرد على أمثال هذه الأفكار والرؤى ودحضها رغم خطورتها، وقد يكون القطاع الأكبر من الحوزات العلمية والمدارس الدينية لم يسمع بالمشكلة وتداعياتها لحد الآن.

وعلى ضوء كل ذلك، فإن ضرورات التحديات الثقافية والمعرفية الراهنة ومسؤولية الحوزات العلمية في وعي مشكلات الخطة التاريخية الراهنة والقادمة، وواجبات تقديم الرسالة الإسلامية للإنسانية، تستدعي تجديد الشروط العملية لتكوين المجتهد ولظهور جيل جديد من الفقهاء منسجم مع عصره، ومنفتح على مشاكل الإنسان في العالم بأسره، حتى يمكن صياغة خطاب الفكر الإسلامي المعاصر وحلوله لمشاكل الإنسانية،

ضمن رؤية واثقة قادرة على إنجاز وتقديم هذا البديل المعرفي والاخلاقي، بما ينسجم مع مهمات الفقيه بوصفه شاهداً على الحيرة ومؤتمناً عليها ومكلفاً برفدها وتصحيحها.

إن فقهاء أمثال الشهيد الصدر ومطهري لم يتركوا هذا الدوي الكبير في سماء الفكر الإسلامي وخارجة، لو لم يخرجوا على مالوف الحوزات العلمية، ويتعاطوا مع الفكر الإنساني الحديث، ويعالجوا مشاكل الإنسان والمجتمع الإسلامي من منطلق الحرص على شخصية المجتمع وهويته والمساهمة في إبداء رأي الإسلام في حلّ مشاكله، ومواجهة الفكر الوافد وتحدياته وقد نجحوا في ردم الهوة الكبيرة، التي كانت تتعمق بين غالبية الجمهور - المتعلم تعليماً حديثاً، والمنفصل كلياً أو جزئياً عن الفكر الإسلامي والإسلام بوصفه رسالة شاملة في الحياة، فأعادوا الثقة بالإسلام، وجدّوا حيوية الفكر الإسلامي وعبّداً طريق النهوض الإسلامي المعاصر، وما كان ذلك ليحصل لمصلحة الإسلام والمسلمين لو أنهما بقيا حبيسي المناهج التقليدية في إنتاج الفكر الديني، في إطار النخبة المتخصصة من طلبة العلوم الدينية، وكان الانفتاح على العصر ومشاكله والتماس المباشر مع الهم الاجتماعي، وقضايا التحديث والعصرنة وصلتها بالإسلام، وموقع المسلمين في قبال الفكر الغربي الوافد، ومواجهتهما للزرعة الفردية في التفكير الفقهي إضافة إلى النبوغ الذاتي والمؤهلات الخاصة، كلّ ذلك كان السمات الأساسية التي ميزت هاتين الشخصيتين العظيمتين، وصيرتهما

نموذجاً كبيراً ومثالاً يقاس عليه، ولكن ينبغي الاعتراف بأنهما لم يكونا نتاج مسار عام ومنهج مخطط له بقدر ما كانا نتاج مؤهلاتهما الذاتية وتكوينهما الخاص، وما نطمح إليه هو تحويل النبوغ الذاتي والتكوين الخاص، إلى منهج ومخطط عام يسير في هذا الاتجاه؛ لأننا لا نعدم الكفاءات العظيمة داخل الحوزات العلمية، بل نحتاج إلى تجديد التاثير، فلا يمكن تصور حدوث نهضة فكرية، ونجاح عملية التغيير الاجتماعي والتحسين الثقافي بدون فكر إسلامي حديث متواكب مع العصر ومحافظ على استمراريته وأصالته، وغير منغلق على نفسه أو منفصل عن الواقع الإنساني المعاصر، فالتربية الروحية والأخلاقية لا تنتج وحدها بدون فكر إسلامي متوثب ومعطاء، والعكس صحيح أيضاً.

إن أهمية الحديث عن فقيه مثقف تأخذ مشروعيتهما من الموقع الذي يصدر منه الفقيه، باعتباره ممثلاً للإسلام وناطقاً باسمه وحاضناً للفكر الإسلامي ومصدر عطاء معرفي، وتغذية روحية وفكرية للجمهور، ومسؤولاً عن صيانة معتقدات وأفكار وسلوك هذا الجمهور.

إننا سنتحدث عن الشهيد الصدر كنموذج للفقيه المثقف بعد أن نوجز الحديث عن (مَن هو المثقف، وما هو دوره؟).

مَن هو المثقف؟

في التعريف الأولي، اطلقت كلمة مثقف على أولئك المشتغلين بفكرهم

لأبائهم في فرع من فروع المعرفة، والذين يحملون آراءً خاصة بهم حول الإنسان والمجتمع، ويقفون موقف الاحتجاج والتنديد إزاء ما يتعرض له الأفراد والجماعات من ظلم وعسف من قبل السلطات، أيا كانت سياسية أو دينية^(١).

ثم اتسع مفهوم المثقف ليشمل جميع الذين يشتغلون بالثقافة إبداعاً وتوزيعاً وتنشيطاً. الثقافة بوصفها عالماً من الرموز يشمل الفن والعلم والدين، هؤلاء الذين يمكن التمييز فيهم بين نواة تتكون من المبدعين والمتجنيين من علماء وفنانين وفلاسفة وكتاب^(٢).

لكن مقولة (المثقفين أخذت تنصرف في الأعم الأغلب إلى معنى قوي عندما تستعمل من منظور سياسي أيديولوجي يهتم بالدور الذي يقوم به هؤلاء في حياة المجتمع)^(٣).

إن هناك خصائص ذاتية تجعل صنفاً من المشتغلين بالمعرفة يمتازون عن نظرائهم ويتركون أصداءً اجتماعية قوية، وتأثيراً حاضراً في أجيال المجتمع. فالمثقفون هم أولئك الأفراد الذين يسمون بوعيمهم وسلوكهم فوق مستوى الاستغراق في المشكلات المباشرة، التي تفرضها الحياة اليومية، ويتخطون كل أنماط التشكل والتكيف بالواقع الحياتي المحيط بهم؛ لكي يتصلوا من

١- د. محمد عابد الجابري، المثقفون في الحضارة العربية الإسلامية، الشرق الأوسط العدد ٥٩١٠، ٢ شباط ١٩٩٥م، السنة الثامنة عشرة.

٢- المصدر السابق.

٣- المصدر السابق.

خلال قدر من التجريد والتعميم بالمشكلات، التي تعكس وجدان عصرهم أو مجتمعهم أو تراثهم القومي ... ليرتقوا من خلال التشيع المنتج بمشاغل أهلهم وهمومهم وتطلعاتهم من الخصوصيات إلى العموميات فيعبروا عنها تعبيراً يجد أصداءً وآثاراً ممتدة في الحياة الاجتماعية^(١).

وبشكل عام فإنه رغم وجود اتجاهات متعددة لتحديد من هو المثقف سواء في نظرتها اليه من ناحية وصفية أو وظيفية، لكن مجموع التعريفات يشترك في القول ! إنه الشخص الذي يبدع ويفكر ويصنع المجتمع - باعتباره مدافعاً عن حقوقه وعاملاً على رفع مستواه الفكري والاخلاقي - من خلال منظور نقدي فيحاول تغييره إلى الأفضل.

وعلى كثرة العاملين في الحقول المعرفية، إلا أن المثقف يمتاز من بينهم بخصوصية الدور والمهام التي يقوم بها، يقول الجابري (فالمثقف يتحدد وضعه لا بنوع العلاقة بالفكر والثقافة، ولا لكونه يكسب عيشه بالعمل بفكره وليس بيده، بل يتحدد وضعه بالدور الذي يقوم به في المجتمع كمشرع ومعارض ومبشر بمشروع، أو على الأقل كصاحب رأي أو قضية)^(٢).

ويميز بول باران بين صنفين من المشتغلين بالفكر، فيسمى الصنف الأول عمالاً فكريين، والصنف الثاني المثقفين، والحدّ الفاصل لدى باران هو توفر

١- محمد عباس سيد احمد (ثورة يوليو والمثقفون) الطليعة، القاهرة العدد (٧) تموز/ يوليو ١٩٦٥ م نقلاً عن عبد القادر عرابي (ازمة المثقف العربي : الحقنة الدائمة) المستقبل العربي العدد (١٩٦) حزيران، ١٩٩٥ م.

٢- الجابري، مصدر سابق.

شرطين لكي يسمى الشخص مثقفاً، الاول، الرغبة في الكشف عن الحقيقة .
والشرط الثاني : هو أن يكون شجاعاً، أن يكون مستعداً للذهاب بالبحث
العقلاني إلى أبعد مدى ^(١).

إن كون المثقف ناقداً اجتماعياً! ومشروعاً تغييرياً وصاحب رؤية
تحليلية، يجعله يمثل العقل النقدي القائد للمجتمع والمبشر بأفق انتقاله إلى
مرحلة جديدة من تاريخه، ولذلك يمتاز المثقف العامل في الوسط
الاجتماعي، المهتم بواقع المجتمع من الاكاديمي أو التقني صاحب الفكرة
المجردة المرتبطة بمجال تخصص معين، التي لا تمسي في تأثيرها الواقع
الاجتماعي إلا بقدر محدود وغير مباشر .

من هنا جاز لنا الحديث عن ضرورة توفر هذا النمط الملتمزم والفاعل من
المثقفين المرتبطين ارتباطاً عضوياً بقضايا المجتمع المدافعين عن حقوقه،
المساهمين في إنارة طريقه وتطوير وعيه، وتؤكد خصوصية قيمة هذا النمط
إذا اقترنت من موقع امتلاك ناحية الاجتهاد وإحراز درجة الفقه والفتيا،
فمثل هذا المثقف المرجعي ستكون له مكانتان، المكانة الاولى - مكانة الفقيه
الذي يحتل موقعاً سامياً منحه إياه الشريعة الإسلامية، وترسخت جذوره
في البنية الاجتماعية على مدى تاريخ الإسلام، ومكانة المثقف، المثقف
العضوي بتعبير انطونيو غراميش تمييزاً له عن المثقف التقليدي المدافع عن
مصالح السلطة المتناقضة مع مصالح المجتمع .

١- الجابري، مصدر سابق .

فالفقيه من موقعه كعالم بالشرعية والمدافع عن رسالة الدين في حياة الناس، والحريص على رفع مستوى الالتزام العام للأمة بالتكاليف الإسلامية من خلال بيان هذه التكاليف، وحماية مصالح الجمهور والدعوة إلى العدل والعمل والعلم كقيم أساسية، والمثقف من موقعه كصاحب رؤية في تقدم المجتمع وحرية والإجابة على أسئلته القلقة، والمدرّك لحقائق العصر، والمواكب للحاجات المستجدة والقضايا المستحدثة والطارئة، القلق على تخلف المجتمع في المضمار الفكري والثقافي والموقع الحضاري، هذان الصنفان هما اللذان يستطيعان المساهمة في استنارة المجتمع وتحرره وتغييره من خلال مشروع قائم على نظام فكري وقيمي وعملي.

وإذا توفر الانسجام بين هذين النمطين، واستطاع أحدهما أن يكمل الآخر فإن الأمة ستكسب الكثير، لكن هناك حقيقة ينبغي الاعتراف بها، وهي أن المثقف يعاني من إشكالية عدم الحصول على الشرعية الدينية، هذه الشرعية التي تسلبه القدرة على العمل والإبداع وممارسة الدور المناط به، وبينما ينصرف الفقيه إلى العمل وهو أيضاً مثقل بمشاكل كثيرة منهجية وتاريخية ورؤيوية تصده عن ممارسة الدور الذي يمارسه المثقف في عالمنا المعاصر، فإن الخسارة ستكون كبيرة، ولذلك لا بد من أن يتجاوز الفقيه العوائق، التي تعيد له ممارسة دوره الأساسي المنبثق من صميم الإسلام، والذي هو في جوهر تعضيد لوظائفه الشرعية، أعني بها ممارسة المهمة النقدية البنائية؛ لأنه يمتلك الشرعية الكاملة، ولأن قيادة المهمة

التغييرية بكلّ ما فيها من هدم وبناء مناطه به أولاً وهو المسؤول عنها، بل إنه يرفض أن يتولاها - من لم يمتلك ناحية الاجتهاد؛ لانه عنوان الحصانة الفكرية .

دور المثقف

لا يمكن تحديد مفهوم ومعنى المثقف إلا من خلال التعرف على أدواره في المجتمع انطلاقاً من المكانة والوظيفة التي يمارسها، فعلى ضوء أهداف المهام الفكرية التي يقوم بها، يتميز عن غيره من المشتغلين بحقول المعرفة كاختصاصيين من موقع أكاديمي صرف مع هامش محدود في المجال التربوي والأخلاقي .

يتحدث ريمون آرون عن أدوار المثقف فيحصرها في ممارسة الآتي :^(١)
١- نقد منهجي ينحصر في الملاءمة بين المناهج الفكرية والتغيير الاجتماعي .

٢- نقد أخلاقي يكمن في بيان التناقض بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون .

٣- نقد أيديولوجي وتاريخي يقوم على نقد الواقع والتطلع إلى مستقبل أفضل .

إن ممارسة مهمة التحدث بلسان المجتمع مع كشف الخلل العام والازمات

١- عبد القادر عرابي - مصدر سابق .

التي يعاني منها . والتاثير على طريق الخروج من المآزق عبر فتح منافذ وبوابات التغيير، وتكيف المجتمع مع التحولات والتطورات الجارية أو تهيئته نفسياً وفكرياً للتلاؤم مع هذه التحولات، هي التي تعطى لمن يقوم بهذه الادوار مكانته في المجتمع، وهي المكانة التي يحتلها المثقفون في عالمنا المعاصر .

وبهذه المواصفات، فإن المثقف لابد من أن يمارس دور التنوير والتنظير والمشاركة في الحوار الثقافي العام، الذي يولد على أرضية الاسئلة التي تجول في عقل الفرد والمجتمع والمتأنية بدورها من الاحتكاك والتفاعل مع الآخر والمتولدة من متغيرات العصر ومتطلباته، والهدف العام من هذا الدور هو إشاعة ثقافة حرة وحية وفاعلة تلامس عقول الناس منبثقة من صميم البناء الفكري المحدّد لذات وشخصية الفرد والمجتمع، إن هذا الدور يعني بناء الوعي بشكل مستمر من خلال معاينة مشاكل الحاضر، وصلتها بمشاكل الماضي، وطريقة استمرار تلك المشاكل في وعي وثقافة وذاكرة المجتمع، وعبر النقد والتصحيح ومواجهة التحديات يستطيع الوعي أن يترسم مشروع المستقبل في أطره العامة .

(يتحدّد دور المثقف بتحليل حاضر المجتمع وتحديد مشكلاته بوعي تاريخي، توعية الناس بتلك المشكلات وتحديد أهداف المجتمع وبلورة وعيه حول تلك الاهداف، إشاعة وتاصيل الثقافة الجادة ووحدتها، إقامة المؤسسات الثقافية وتنشيطها وحمايتها، مواجهة

سليات الواقع ونقدها^(١).

وبالإجمال فإن (المثقف هو لسان حال المجتمع، يتبنى قضاياها ويدافع عنها، فيعطي الحياة الاجتماعية مغزاها، ويعصرنها من خلال تصديه للمتغيرات المحلية والدولية والبحث في أبعادها الاجتماعية)^(٢).

إن ممارسة الدور النقدي وإعطاء تصور للعالم من خلال مرجعية فكرية يتبناها المثقف، ويعتقد بصوابية حلوله وتصوراته النابعة منها، وهي الأساس الذي ينبغي أن تكون عليه حركة المجتمع لتجاوز واقعه الراهن إلى واقع جديد أفضل وأكثر حرية وعدالة ومساواة وإبداعاً. هذه التصورات هي المحور الذي يحدّد الانتماء الأيديولوجي للمثقف ويشخص هويته، والتصنيف قائم على القاعدة الكلية هذه، فهذا مثقف إسلامي والآخر ماركسي والثالث ليبرالي والرابع وجودي أو فوضوي وهكذا.

الصدر : الفقيه - المثقف

حفل تاريخ الفقه والفكر الإسلامي بأسماء لامعة استمدت قيمتها من حالة التجديد والإضافة والسعة والشمول مما جعلها ذات خصوصية يشار إليها في بنية وتاريخ المعرفة الإسلامية، وقد كان الفقيه الكبير الشهيد الصدر

١- عبد المالك التميمي (بعض إشكاليات الثقافة والنخبة المثقفة في مجتمع الخليج المعاصر)، المستقبل العربي، السنة (١٢) العدد ١٣٤، نيسان ١٩٩٠م، ص ٣٦.

٢- عبد القادر عرابي - مصدر سابق.

إضافةً نوعية وكمية، ذات وزن كبير في نسق تاريخ الفكر الإسلامي المعاصر؛ لانه كان مدرسة - ربما يقول القائل : إن معالمها لم يتح لها ان تكتمل بصورة نهائية - لكنها في كل الأحوال نقلت الفكر الإسلامي مراحل مهمة ومتقدمة وهو يخوض معركة المناهج والوجود مع الفكر الإنساني الآخر.

لماذا اختلف الشهيد الصدر عن غيره من الكثير من الفقهاء، وخريجي مدارس العلوم الإسلامية، وامتاز عنهم بخصائص فردية ذات قيمة معيارية ضخمة؟

إن ذلك عائد بالاساس إلى مواصفات شخصية في التفكير والعمل والدور، بالمستوى الذي مكّنه من تشييد منهجية ساهمت في إعطاء التجديد والإبداع بُعداً تاريخياً في مفصل مهم وخطير من مفاصل حركة الفكر الإسلامي المعاصر.

لقد كان من أبرز خصائص هذه المنهجية :

١ - الاصالة والإحاطة والشمول، بالمستوى الذي جعله فقيهاً متميزاً صاحب رؤية تجديدية في الاستنباط ووعي النص من خلال حركته في الواقع الموضوعي والخارجي.

فالشهاد الصدر - مع تواضعه المعرفي - إلا أنه لم تأسره آراء الكبار، ولم يقع فريسة الجمود، بل تعامل من موقع الباحث عن الحقيقة بلا قيود ولا موانع شخصية أو معرفية، ساعده في ذلك عقل متوثب وذكاء خارق

وشجاعة نادرة، فأعطى للاجتهاد معناه الواقعي من دون خروج على شروطه وحيثياته .

٢ - الدراية العميقة بإشكاليات الواقع الاجتماعي، ومعايشته لها من موقع المفكر الواعي لمسؤوليته ودوره وحسّ النقدي، وحرصه على تدعيم الانا الحضارية في صراعها مع الآخر وتحدياته المتزايدة .

٣ - قراءته الواعية للمشكلة الإنسانية المعاصرة، وانفتاحه على تيارات الفكر الإنساني الحديث، وإطلاعه على ما وصل إليه شوط المعرفة الإنسانية وتقنياتها ومناهجها الحديثة، وتمييزه بين الجوانب العقيدية والمذهبية والجوانب الفنية والتقنية، ودراسة كلّ ذلك من موقع تأثيرها على الفكر الإسلامي ووعي وثقافة المسلمين .

٤ - النظرة المستقبلية عبر المبادرة إلى بلورة المشروع الفكري الذي يستهدف معالجة مشكلة العالم الإسلامي الخاصة، ومشكلة الحضارة الإنسانية الراهنة من زاوية علاقة العلم بالإيمان الديني، انطلاقاً من ضرورة ممارسة الفكر التوحيدي لدوره ومهمته على قاعدة خاتمية الإسلام، وصلاحيته غير المحدودة بالزمان والمكان .

٥ - عدم الاكتفاء بالتنظير وممارسته التغيير والعمل الفكري والسياسي ميدانياً، مع حذر دائم من جمود الأساليب، ووعي حاضر للخطّة التاريخية التي يعيشها المجتمع .

وقد مارس الشهيد الصدر مهمة العقل النقدي بشكل واضح يختلف

عما يمارسه المثقفون العلمانيون، فلم يستخدم أسلوب القسوة على الذات بنحو مفرط لجلد المجتمع المسلم وتحميل الثقافة الإسلامية وزر المشكلة، كما أنه لم يقف من الغرب موقف المنعزل الرافض له جملة وتفصيلاً، ويحملة المسؤولية الكاملة على طريقة الاساليب الخطائية البارعة، بل إنه كان واعياً لمفاعيل وأسباب الازمة وعواملها الداخلية والخارجية، فمثلما كان لتجربة الغرب مع العالم الإسلامي أثرها المباشر والكبير والمدمر، فإنه لم يغفل العوامل الداخلية التي مهدت لدخول الغرب، التي كان من أبرزها توقف مسار الفكر الإسلامي عن الإبداع والتجديد، وتخلف الوعي وعدم وضوح أهداف العمل الفكري والسياسي على أساس مشروع محدّد ينتمي إلى الإسلام فكراً وقيادة وممارسة.

ومن هنا، يجوز لنا القول: إن الفقيه الصدر وقف على ما يسمى بمشكلة الاصالّة والمعاصرة، كما وقف عليها من بعده الكثير من المفكرين والمثقفين، لكنه لم ينصرف إلى المصطلحات ودلالاتها بقدر ما اهتم بالمضمون وهو يحاول معالجة المشكلة.

وجوهر الازمة يتحدّد أولاً في عدم وعي الامة لذاتها من خلال الرؤية الإسلامية الصحيحة، أي بمنظارها الذاتي وليس بمنظار الآخر ورؤيته لها، وهو الخطأ المميت الذي وقعت فيه مشاريع الإصلاح والبناء والتنمية، وانتهت إلى تقليد الغرب والتماهي معه، وخلقت لنا مشكلة وقوف الدولة ضد الامة، وحصول حالة الصدام والعنف السلطوي والقهر الفكري

والاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

اما البعد الثاني للأزمة فكان في صميم الموقف من الغرب منهجياً وفكرياً وسياسياً واقتصادياً .

الشهيد الصدر ... الرؤى النقدية

لقد عالج السيد الشهيد الازمة الداخلية من خلال معاينته لمكان الخلل في المسارات الاساسية المتمثلة في الفكر والوعي أولاً، ثم في السلوك الفردي والاجتماعي ثانياً، فعلى مستوى الفكر والوعي، لاحظ أن الفكر الإسلامي لم ينهض بمهمة التحصين الذاتي وتوفير حالة الإشباع الثقافي والفكري، الذي يولد حيوية الحركة ويبني الوعي باتجاه ممارسة العمل التغييري المنتج .

والمعظلة الاساسية التي واجهها الفكر الإسلامي، أنه كان يتحرك على هوامش إصلاحية في الجانب المتجدد منه، أو يعيش خارج المشكلات الحية وعلى مسافة زمنية ليست قليلة من الواقع، في الجانب التقليدي، والسبب الاساس كان في هيمنة وعي خاص للنص المقدس لا يأخذ في الاعتبار حركية الزمن والتطورات الحاصلة باتجاه تصاعدي متشابك ومعقد، فالفكر الإسلامي ظلّ في جوانب يتحرك من النص إلى النص، وليس من الواقع إلى النص، أو من خلال هيمنة وعي سابق للنص، واعتبار هذا الوعي نهاية المعرفة، وأنه ليس بالإمكان المجيء بجديد .

والنقلة الكبيرة والاساسية للشهيد الصدر، كان في إدخاله البعد الاجتماعي ومشاكله في بناء هذا الفكر، ووجه نقده للحالة السكونية السابقة له بقوله : (الاستصحاب الذي قرأناه في علم الاصول، طبقناه على أساليب العمل، وطبقناه على حياتنا، فكنا نتجه دائماً إلى ما كان، ولا نفكر أبداً في انه هل بالإمكان أن يكون أفضل مما كان ؟ ... لابد لنا من أن نتحرر من النزعة الاستصحابية، ومن نزعة التمسك بما كان حرفياً بالنسبة إلى كل أساليب العمل، هذه النزعة التي تبلغ القمة عند بعضنا، حتى إن كتاباً دراسياً مثلاً - أمثل بأبسط الامثلة - إذا أريد تغييره بكتاب آخر في مجال التدريس - وهذا أضال مظاهر التغير - حينئذ يُقال لا! ليس الامر هكذا لابد من الوقوف، لابد من الثبات والاستمرار على نفس الكتاب الذي كان يدرس فيه الشيخ الانصاري رضوان الله عليه او المحقق القمي!

هذه النزعة الاستصحابية التي تجعلنا دائماً نعيش مع أمة قد مضى وقتها، مع أمة قد ماتت وانتهت بطروفيها وملابساتها، تجعلنا نعيش بأساليب كانت منسجمة مع أمة لم يبق منها أحد، وقد انتهت وحدثت أمة أخرى ذات أفكار أخرى، ذات اتجاهات أخرى، ذات ظروف وملابسات أخرى^(١).

إن هذا النص المعبر يشي بالكثير من الدلالات النقدية المهمة، التي كان

١- الشهيد الصدر، الحنة - قم - ذو الفقار، ص ٧٦ - ٧٩.

يراها السيد الشهيد ضرورة لتجديد وتفعيل الفكر الإسلامي، وجعله مواكباً لحاجات الأمة وضرورات الاستجابة لاسئلة المجتمع ومشاكله المختلفة .

فالنص ينطوي على ضرورة تجديد الرؤية لجعل الذهنية العلمائية، تعيش مع مشاكل أمة حية موجودة وليس مشكلات أمة ماضية، وهذه القضية تفترض بدورها تجديد المناهج المدرسية؛ لان المعرفة العلمية لا تتجدد إلا بتجدد المناهج، التي هي وسائل وآليات وطرائق لبناء الرؤية والنظر حتى تنتج عقلاً حاضراً يعيش في زمنه، وليس عقلاً يعيش مشكلات الماضي، ويفكر بأدوات تعوقه عن التفكير بمشكلات الحاضر المحتاجة إلى آليات وأدوات فهم متجددة.

والسيد الشهيد يوجه نقده لذهنية ماضوية تتعامل مع النص، ويفكر بالمجتمع الذي يراد للنص أن يكون حاكماً لجميع شؤون حياته، ولذلك فهو يريد إحياء النص من خلال وعي وفهم جديد، وإحياء المجتمع عبر حل مشاكله المعرفية والثقافية، وترسيخ حاكمية الإسلام فيه على الأصعدة كافة.

وفي نص معبر آخر، يميز الشهيد الصدر بين العقلية الرياضية والعقلية الاجتماعية، التي تمتاز كل واحدة منهما بنوعين من التفكير، فالعقلية الاجتماعية تقوم على أساس الحدس الاجتماعي، والحدس الاجتماعي يتكون من الخبرة والتجربة، ومن الاطلاع على ظروف العالم

وملابساته^(١). ويضيف السيد الشهيد فيقول (إذاً فيجب أن نفتح أعيننا على العالم)^(٢).

والانفتاح على العالم هنا يعني المعرفة بأفكاره وقضاياه ومشاكله وتحديد الموقف العملي، ذلك أن أجزاء أصبحت تصدر مشاكلها إلى أجزاء أخرى، والاقوى مادياً وتقنياً هو الذي يقوم بعملية التصدير غالباً، كما أن المعرفة البشرية ليست كلّها كفرأ وهراء، وبالتالي فإن احتكاك الشعوب والام فيما بينها احتكاكاً إيجابياً وسلبياً ينقل تأثيرات الافكار والسلوك والمعارف، وما يتولد منها من مشاكل وأسئلة وتحديات.

يقول الإمام الخميني (يجب على الحوزات والعلماء أن يمسكوا دائماً بنبضات أفكار المجتمع، ويكونوا بمستوى احتياجاته المقبلة، ويسبقوا الاحداث دائماً، ويستعدوا لردّ الفعل المناسب، إذ إن الاساليب القائمة في إدارة أمور الناس تتغير في المستقبل، وتحتاج المجتمعات البشرية إلى مسائل الإسلام الجديدة لحل مشاكلها)^(٣).

إن المعرفة بالمشاكل الفكرية والمنهجية والثقافية هي التي تولد الاستجابة الواعية للتعامل معها برؤية صحيحة عبر النص الإسلامي، لإيجاد الحلول لها انطلاقاً من أهلية الإسلام لحلّ مشاكل الإنسان بشكل عام، وليس مشاكل الإنسان المسلم فحسب.

١- الشهيد الصدر - مصدر سابق.

٢- الشهيد الصدر - مصدر سابق.

٣- رسالة الإمام الخميني، مصدر سابق.

ويشير الشيخ محمد إبراهيم الجناتي إلى هذه القضية ويجعلها من شروط المجتهد في أن الإسلام دين عالمي، والمرجع الذي ينهض بالرسالة «الحكومة الإسلامية فيقول الإسلامية ويتصدى لحراستها والدفاع عن حريمها ويعرفه المجتمع بهذه السمة، ويتوقع منه القيام بهذا العبء! لا يستطيع أن يعي المصالح العليا للإسلام والامة الإسلامية، ويطرح آراءً مفيدة وصائبة وعملية لحلّ معضلات مجتمعه وسائر المجتمعات الإسلامية، إذا لم تتوفر لديه تلك المعرفة اللازمة بالظروف المحيطة بالمجتمعات البشرية الأخرى وفي أبعادها المختلفة»^(١).

هذه الرؤية تجسدت بعمق لدى السيد الشهيد، عندما انبرى لمهمة مقارعة حالة التغريب الفكري والانحراف تحت ضغط زحف الفكر الآخر المنفصل عن قيم السماء، لكنه لم يهتم بهذه القضية بطريقة وعظية إرشادية، وإنما عبر الدخول بحوار فكري مفتوح، حتى إنه كان أحسن شارح للأفكار والنظريات الأخرى، ثم يقوم بعملية بيان عدم تماسكها وتناقضها وأخطارها! ويقدم البديل الفكري الإسلامي بعقلية اجتهادية مفتوحة، فكان يقدم زاداً فكرياً ومعرفياً آخذاً بنظر الاعتبار واقع التحدي الفكري، الذي تعيشه الأوساط المتعلمة داخل الامة، التي أصبحت واقعة تحت تأثير الفكر الآخر الذي يقدم نفسه في منهجية حديثه وتقنيات متقدمة، يساعدها اتصاف

١- الشيخ محمد إبراهيم الجناتي، (السمات المطلوبة للمجتهد في الحكومة الإسلامية)، مجلة الفكر الإسلامي (قم)، العدد السادس - السنة الثانية، ربيع الثاني - جمادى الثانية ١٤١٥هـ.

هذا الفكر بالترعة العلمية، ويزيدها تأثيراً عقدة الانهزام والنقص التي تعيشها الاوساط المتعلمة من المسلمين، فغداً جميع ما يأتي من فلسفات ومناهج ورؤى حتى تلك المتصلة بقضايا الإنسان وشؤونه متطابقة مع العلم، على أن الكثير منها أيديولوجيات ونظريات لا تلبث أن تترك مكانها بعد بضع سنين من الضجيج، وفي الوقت الذي كان الغرب يتجاوز هذه الافكار والنظريات وينقدها متجهاً إلى غيرها، فإن تلك الافكار تظل في عنفوانها في عقول الاجيال المسلمة المثقفة ثقافة حديثة، تاركة تأثيراتها في الكثير من الجوانب، التي تمس الإيمان والعقيدة والغيب وأهلية الإسلام لإدارة الحياة.

ولهذا وجدنا السيد الشهيد يلتفت إلى هذه المعضلة على قاعدة أن المجال الحضاري والثقافي الذي لا يجدد أساليبه وتقنياته وأفكاره سيفشل في مجابهة التحدي، ومن لا يملأ الفراغ المتولد من سجال الافكار والثقافات، فإن الثقافة المهاجمة المدعومة بحضارة متفوقة مادياً ستنتج في اختراق البيئة الثقافية الأخرى، حتى لو كانت هذه البيئة سليمة في أفكارها ومعتقداتها، لكنها لم تستطع تجديد أساليبها في العرض والتوجيه، وبقيت تناقض وتجادل بأسلوب قديم، أو داخلية في سجال ضد إشكاليات قديمة ورؤى مقدمة من خصوم ماضين، وإلى هذه النقطة بالذات يشير السيد الشهيد في معرض حديثه عن الاستدلال على وجود الصانع الحكيم في سياق تقديمه لبحثه العقائدي (المرسل والرسول والرسالة)، فيقول (ولو كان الإنسان

طليق الوجدان، لكفته أبسط ألوان الاستدلال على الصانع الحكيم ليؤمن ... ولكن الفكر الحديث، منذ قرنين من الزمن لم يترك هذا الوجدان طليقاً وصافياً، ومن هنا احتاج الاستدلال بالنسبة إلى من كان ملماً بالفكر الحديث ومناهجه في البحث، إلى تعميق وملء الفراغات التي كان الاستدلال الأبسط والابده، يترك ملأها للوجدان الطليق، وكان أمامي أحد خيارين، فإما أن أكتب لأولئك الذين لا يزالون يعيشون وجداناً طليقاً بعيداً عن مسارات الفكر الحديث، واكتفى بالاستدلال المبسط ... وإما أن أكتب لمن تفاعل مع الفكر الحديث أو درس في إطاره، وتعرف بدرجة وأخرى على مواقفهم من الإلهيات، فرأيت أن الأخرى هو الثاني، غير أنني حاولت أن أكون على العموم واضحاً فيما أكتب على مستوى المثقف الاعتيادي الجامعي أو الحوزوي ... وكنت في نفس الوقت أحفظ للقارئ الأكثر تعمقاً حقّه في الاستيعاب، فأوجز بعض النقاط العميقة وأحيله بعد ذلك في التوسع على كتبنا الأخرى، كالأسس المنطقية للاستقراء، وفي نفس الوقت مكّننا القارئ الأقل درجة أن يجد في أجزاء من هذه المقدمة زاداً فكرياً مفهوماً، واستدللاً مقنعاً^(١).

ومن الواضح أن شهيدنا الكبير تحرك في مشروعه الفكري على أساس أنه لا يكتب للنخبة المتعلمة تعليماً عالياً وذات التخصص الكبير، بل إنه كان

١- السيد الشهيد محمد باقر الصدر، (المرسل، الرسول، الرسالة) دار التعارف للمطبوعات، بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٨١م - ص ١٠.

يضع الامة كلّها في الحساب فقدم مستويين من الفكر، الفكر الذي يخاطب النخبة، والفكر الذي يخاطب السواد الاعظم من المتعلمين، ومثلما خاطب الشهيد الصدر المسلمين. فإنه كان يخاطب الإنسان الآخر ليقدم رؤية الإسلام لحلّ المشكلة الاجتماعية والإيمانية المعاصرة، فجاء مشروعه الفكري في بعض جوانبه مشروعاً كونياً وهي الخصيصة التي امتاز بها بعض المثقفين والمفكرين الكبار ونجد ذلك واضحاً في الاسس المنطقية للاستقراء، حيث برهن على أن العلم والإيمان غير منفصلين مستخدماً منهج الاستقراء وأسس المنطقية وفق قضايا الرياضيات العالية، أي أنه جادل عقائدياً ليس على طريقة (الواجب والممكن) بل بطريقة أكثر حداثة وأكثر ارتباطاً بمناهج العلم الحديث، الذي أسر عقول البشر، وصار قيداً يعوقها عن الإيمان، فعالج هذه المشكلة مبدعاً ومجدداً ومرسحاً مبدأ الريادة الفكرية لمشكلة خطيرة تواجه البشرية، وتهدد الحضارة الحالية في الصميم، وهو هنا وقف على قمة (المعاصرة) في الفكر، بل سبق هذه المعاصرة في تولداتها الجديدة، وما كان له أن يمتلك هذه المكانة الفذة لو لم يكن (حاضراً في عصره متوفراً على مشكلات هذا العصر وأدواته المعرفية، مدركاً على الاخص أزمة عصره متصدياً لتحدياته)^(١).

إن من خصائص المثقف المهتم بالامة أنه يصوغ خطابه الثقافي لمستوياتها

١- السيد محمد حسن الامين، آفاق المعاصرة والتنمية في فكر الإمام الشهيد محمد باقر الصدر، مجلة الفكر الجديد، العدد التاسع، السنة الثالثة - صفر ١٤١٥، آب ١٩٩٤م، ص ١١٦.

المختلفة حتى لا يكون مثقفاً نخبويّاً يعيش في الابراج العاجية بعيداً عن هموم الناس .

وإذا كانت النهضة - أية نهضة - تتطلب بناء الوعي النظري والعملية للأمة فإن السيد الشهيد تحرك ضمن هذه الرؤية، فخطب المستويات المختلفة ابتداءً من مقالاته ذات المضمون الجديد في مجلة الاضواء، أو في المفاهيم والاسس الحركية والتنظيمية التي كتبها وهو يحاول أن يؤسس لنمط جديد من الوعي، يحركه تيار داخل الأمة آمن بالإسلام للتغيير والبناء والنهضة .

وابتداءً من بواكير مشروعه الفكري والثقافي وحتى نهايات تحركه السياسي الاخير! كان الإنسان المسلم فرداً وجماعة وثقافة ومستقبلاً حضارياً هو محور اهتمامه؛ لانه شخص منذ البداية البعد الخطير، الذي جعل الأمة تعيش حالة العجز والتخلف والاستلاب ونعني به (التبعية المنهجية)^(١) فمع انه تحدث عن الموضوع في سياق حديثه عن مشكلة التخلف في الميدان الاقتصادي، إلا أنه وضع يده على المفصل الاشد خطورة في حياة المسلم المعاصر، ذلك أن سؤال التقدم والتخلف ظلّ المحور الجوهرى، الذي دارت عليه المعركة الفكرية والسياسية في العالم الإسلامى، ومن واقع الوعي بهذه المشكلة تعددت الاجوبة وانطلقت التجارب والتيارات المختلفة، وعلى أرضية هذه الصراع وجد الاسلاميون أنفسهم

١- السيد الشهيد الصدر، اقتصادنا، ط ١٦ - دار التعارف للمطبوعات بيروت، ص ٩.

مطالبين بتقديم الجواب ، فجأت صياغة الشهيد الصدر صياغة كاملة ، فانطلق معرفياً وفكرياً وانتهى سياسياً مدافعاً عن المنهج الإسلامي .

لقد دشّن عطاءه الفكري في سجال مع الفكر الوضعي بشقيه الماركسي والليبرالي لتحرير الإنسان المسلم من عقدة الاستلاب ، وانسداد أبواب البدائل إلا البدائل التي تقدمها الحضارة الغربية ، ثم دخل في مشروع بناء المؤسسة الدينية في مفرداتها الأساسية : المنهج المدرسي وعلاقته بمستقبل الافكار والثقافة ، والرؤى التي سيحملها طالب العلوم الدينية ، المرجعية وعلاقتها بالامة ، مستقبل الفكر الإسلامي من حيث صلته بالواقع وقدرته على الإبداع والعطاء .

فالمنهج الدراسي هو الذي يصوغ ، ويشكل عقل الطالب ، ولا بد لهذا المنهج من أن يصاغ بكيفية تنتج إنساناً يحسب حساباً دقيقاً لسنوات عمره العلمي ؛ لينطلق من مرحلة التكوين إلى مرحلة الإبداع والانتاج ، وكان واضحاً أن الشهيد الصدر ينظر بنظرة ناقدة لمنهج دراسة العلوم الحوزوية ، ويتمنى تجديد المنهج عبر إعادة صياغة المصادر الأساسية على أساس التدرج في المستوى والعرض ، وتكثيف الآراء والنظريات مع دراسة تاريخ العلم وأدواره ومراحلها . وهذا هو المنهج المعاصر في الدراسات العلمية المختلفة ، وقد بدأ هو شخصياً بصياغة أهم علم من العلوم الدينية ، علم أصول الفقه وفق منهج حديث بادئاً من تاريخ العلم . ثم اقترح في مشروعه للمرجعية الصالحة تشكيل لجان لتسيير الوضع الدراسي في الحوزة العلمية وتنظيمها ،

ووضع الكتب الدراسية وتحدد موادها، للارتفاع بالحوزة إلى المستوى المتكافئ مع متطلبات الواقع الإسلامي المعاصر.

ولانه كان يرى أزمة الإنسان المسلم في انعدام وعي غالبية المسلمين بصلة هذه الازمة بالإسلام؛ ليكون العلاج بالتحرك نحو الإسلام ومن خلاله، فالإنسان المسلم لم يكن يعيش همومه الحياتية اليومية (الحريات، العدالة، التنمية، تراجع المسلمين الدائم أمام التحديات السياسية والعسكرية) في سياق حالة إقصاء الإسلام عن السيادة والحاكمة، ولذلك أسبابه المتعددة، أهمها قصور الوعي، ونجاح حالة التغريب والعلمنة، وقصور تأثير وفاعلية المؤسسة الدينية (عالم الدين والفكر الديني)، وبما أن المؤسسة الدينية هي الاجدر بقيادة التغيير، وهي المكلفة أساساً بالتوجيه الفكري والعقائدي، وهي المسؤولة عن مراقبة وضع الأمة الاجتماعي وانعكاساته على العلاقة مع الالتزام الإسلامي؛ لذلك كان لا مناص من ممارسة هذه المؤسسة لمسؤولياتها كافة وفق هذه الرؤية. وكل ذلك كان مرتبطاً بأحداث تطور منهجي لتجديد الوعي والارتفاع بالمستوى الفكري والثقافي داخلها، وقد طرح السيد الشهيد الصدر لعلاج هذه الحالة، مشروعه للمرجعية^(١) مميزاً بين المرجعية الذاتية والموضوعية، وناقداً للحالة الفردية التي تبدأ بتولي المرجع لمسؤولياته ثم انتهاء مشاريعه بموته؛ ليبدأ مشروع آخر لا يكمل أحدهما الآخر، ولا يحصل التراكم الضروري داخل الأمة من حيث الامتداد الأفقي

١- اطروحة المرجعية الصالحة.

والعمودي تأثيراً، وفاعلية سياسية وفكرية واجتماعية وحركية .

كان الشهيد الصدر يرى أن كل مرجعية جديدة تستغرق وقتاً طويلاً حتى تبني كيائها وتنشر امتداداتها، والضرورة تستدعي حضوراً مكثفاً ودائماً في حياة الناس عن طريق الحرص على تربية الافراد تربية دينية تضمن الالتزام بالاحكام . والعمل على ايجاد تيار فكري واسع في الامة يؤمن بحاكمية الإسلام ويعمل لها، والتمهيد لتلك الحاكمية من خلال إشباع الحاجات الفكرية، وإثراء البحوث والدراسات والمقارنات الفكرية، وتوسيع نطاق الفقه الإسلامي وجعله قادراً على مدّ كل جوانب الحياة في سياق مشروع صياغة البدائل الفقهية والدستورية، والقانونية، وتركيز الحالة القيادية لعالم الدين من خلال ممارسة المسؤولية المتبادلة بينه وبين الناس بوصفه ممثلاً للإسلام، ومكلفاً بواجبات الدفاع عن مصالحهم وقضاياهم الفردية والاجتماعية لكونه القيادة الشرعية المفترضة .

لقد وجد الشهيد الصدر أن هناك أزمة حتى في طريقة تقديم الصياغة الفقهية للمكلفين بسبب غموض العبارات وصعوبة فهمها إلا لدى المتمرسين، وكان يفترض بالمرجعيات أن تعالج هذه المشكلة بتيسير العبارة الفقهية؛ لأن الغرض هو جعل الاحكام في مدى فهم الغالبية، طالما ان المقصود هو جعل سلوك الفرد عبادياً وعملياً ومتطابقاً مع الاحكام الشرعية، وكانت خطوة شجاعة منه في هذا المضمار عندما قدم رسالته العملية (الفتاوى الواضحة) لتكون نموذجاً لما ينبغي أن تكون عليه الرسالة الفقهية .

وكان القصد من ذلك هو الانطلاق في عملية بناء الفرد وتربيته؛ لتكتمل لاحقاً عملية البناء عندما يتعامل الإنسان مع الإسلام فقهاً ومفاهيم وأفكاراً بشكل وافي ومستجيب لمتطلبات الحياة، ولهذا طالب بان يستنفد الفقهاء طاقة النص الشرعي؛ ليشتمل على معالجة واسعة لجميع قضايا الحياة. يقول قدس سره، (والبحث الفقهي اليوم مدعو أيضاً إلى أن يستنفد طاقة الاتجاه الموضوعي (الواقع الخارجي، موضوعات الحياة) أفقياً وعمودياً ... لا بد من أن يمتد الفقه أفقياً على الساحة أكثر ... وقائع الحياة تتجدد وتتكاثر باستمرار ... وتولد ميادين جديدة من وقائع الحياة، لا بد لهذه العملية من النمو باستمرار، ... من الناحية العمودية أيضاً لا بد من أن يتوغل هذا الاتجاه الموضوعي في الفقه ... لا بد من أن يصل إلى النظريات الأساسية ... لان كل مجموعة من التشريعات في كل باب من ابواب الحياة ترتبط بنظريات أساسية، ترتبط بتطورات رئيسية ... احكام الإسلام، تشريعات الإسلام في مجال الحياة الاقتصادية ترتبط بنظرية الإسلام وبالمذهب الاقتصادي في الإسلام، احكام الإسلام في مجال النكاح والطلاق والزواج وعلاقات الرجل مع المرأة ترتبط بنظريات أساسية عن المرأة والرجل ودور المرأة والرجل، هذه النظريات الأساسية، لا بد أيضاً من التوغل فيها، لا ينبغي ان ينظر إلى ذلك بوصفه عملاً منفصلاً عن الفقه بوصفه ترفاً بوصفه نوع تفتن بوصفه نوع ادب، لا ليس كذلك بل هذا ضرورة من ضروريات الفقه، لا بد من التوغل عمودياً أيضاً إلى تلك

النظريات ومحاولة اكتشافها بقدر الطاقة البشرية^(١)، والشهيد الصدر هنا يستكمل ما بدأه عن قضية الثابت والمتغير في الدين .

إن مطالبة الشهيد الصدر بصياغة النظريات واستنتاج الافكار من النص الإسلامي، دفعته إلى إحداث نقلة منهجية كبيرة في التعامل مع النص، فانطلق من القرآن الكريم مطالباً باتجاه موضوعي بالتفسير يختلف عن الاتجاه التجزيئي السابق، ويبين مفكرنا الفذ سمة هذا الاتجاه بقوله، (إن التفسير الموضوعي يبدأ بالواقع الخارجي بحصيلة التجربة البشرية، يتزود بكلّ ما وصلت إلى يده من حصيلة هذه التجربة ومن افكارها ومن مضامينها، ثم يعود إلى القرآن الكريم ليحكم القرآن ويستنتق القرآن الكريم على حدّ تعبير الإمام أمير المؤمنين - عليه الصلاة والسلام - ويكون دوره دور المستنتق، دور الحوار، يكون دور المفسّر دوراً إيجابياً أيضاً، دور المحاور، دور من يطرح المشاكل، من يطرح الاسئلة، من يطرح الاستفهامات على ضوء تلك الحصيلة البشرية، على ضوء تلك التجربة الثقافية التي استطاع الحصول عليها، ثم يتلقى من خلال عملية الاستنتاج ... الاجوبة من ثنايا الآيات المتفرقة ... فهنا الابتداء بالتفسير الموضوعي يكون من الواقع ويعود إلى القرآن الكريم، بينما التفسير التجزيئي يبدأ من القرآن وينتهي إلى القرآن ليس فيه حركة من الواقع إلى القرآن)^(٢).

-
- ١- محاضرات سماحة الإمام محمد باقر الصدر، المدرسة القرآنية - دار التعارف للمطبوعات. د. ت. ص ٣٠.
٢- المصدر السابق، ص ٢٥-٢٦.

أما عن فائدة هذا المنهج العملية فهو انتاج النظرية الإسلامية المطلوبة في مجال من مجالات الحياة، أي الانطلاق من النصّ إلى النظرية لملء الفراغ وتشيد المشروع الثقافي، الذي يملأ العقول والوجدان في عملية متناسقة بين العلم والإيمان، يقول الشهيد الصدر (التفسير الموضوعي ... يحاول أن يصل إلى مركب نظري قرآني ... وهذا ما نسميه بلغة اليوم بالنظرية، يصل إلى نظرية قرآنية عن النبوة، نظرية قرآنية عن المذهب الاقتصادي، نظرية قرآنية عن سنن التاريخ ... فهنا التفسير الموضوعي يتقدم خطوة على التفسير التجزيئي بقصد الحصول على هذا المركب النظري، الذي لا بد من أن يكون معبراً عن موقف قرآني تجاه موضوع من موضوعات الحياة العقائدية أو الاجتماعية أو الكونية.)^(١).

والذي نستفيدة من بحثه المهم عن السنن التاريخية، وعناصر المجتمع في القرآن الكريم، التي استنتجها من منهج التفسير الموضوعي، هو أن السيد الشهيد كان مهموماً ومتطلعاً في الآن نفسه إلى بحث أسباب النكد الذي حلّ بالمسلمين بسبب عدم وعيهم لسنن التاريخ، وبسبب عدم وعيهم لمفهوم الاستخلاف الرباني، الذي يحثهم على العمل للدنيا والآخرة في عملية متوازنة، إلى التعامل مع الطبيعة وعمارة الأرض، والكدح إلى الله تعالى لبلوغ المنتهى إليه، أي أنه - الشهيد الصدر - كان يتطلع إلى صياغة المركب الحضاري - الثقافي ؛ ليكون حافزاً في عملية الاستنهاض والبناء .

١- المصدر السابق، ص ٢٧ .

وهذا المركب يجد أساساته في العقيدة وتفاصيله في الشريعة أي أنه كان ينطلق في عملية البناء والتغيير من عقيدة التوحيد وما تعنيه من نفي العبودية لغير الله والتطلع إلى الحرية والعدالة في مدلولاتهما الاجتماعية والفكرية^(١).

ثم في تجسيد معاني هذا المركب في القيم الروحية والاخلاقية المستمدة من السماء؛ لتتسق البناءات العلوية والتحتية في سياق متوازن فلا تطفئ المادة على الروح، ولا يكون العمل الفكري والاجتماعي فارغاً من المحتوى الاخلاقي، ولا تكون التجسيديات الخارجية بمعزل عن البناء الداخلي للنفس الإنسانية، مثلما لا يجوز الاتكال على الطاقة الروحية وحدها بدون بناءات فكرية ونظرية ومنهج عصري متكامل يلبي احتياجات الواقع.

كان الشهيد الصدر يرى أن مشروع التغيير مرتبط بتفعيل الإسلام في مجالات الحياة الفردية والاجتماعية، وفي تحرير الإنسان من حالة الانشداد إلى المصلحة الذاتية، والانتقال به إلى مصلحة الرسالة، ليكون التغيير عملية تثوير (جوانية) و(برانية) روحية وفكرية، نظرية وعملية، يقول (فالمحتوى النفسي والداخلي للأمة لا لهذا الفرد أو لذلك الفرد هو الذي يعتبر أساساً وقاعدة للتغيير في البناء العلوي للحركة التاريخية، والإسلام والقرآن الكريم يؤمن بأن العمليتين يجب أن تسيرا جنباً إلى جنب، عملية صنع الإنسان لمحتواه الداخلي وبناء الإنسان لنفسه، لفكره، لإرادته، لطموحاته،

١- المصدر السابق، ص ٢٨.

هذا البناء الداخلي يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع البناء الخارجي، مع بناء الابنية العلوية، ولا يمكن أن يُفترض أن انفكاك البناء الخارجي عن البناء الداخلي إلا إذا بقي البناء الخارجي بناءً مهزوزاً متداعياً^(١).

وقد لا نبالغ إذا قلنا: إن تأكيد الشهيد الصدر على فهم العقيدة كمضمون حي فاعل في الممارسة العبادية والاجتماعية، لتكون دافعاً إلى الثورة التغييرية كما صنع الإسلام ثورته التغييرية الأولى في عصره الأول، ربما يكون هذا التأكيد حافزاً على تحريك المشاريع الثقافية التي انطلقت تدعو إلى الثورة انطلاقاً من العقيدة أو التراث^(٢)، وإذا لم تكن كذلك فإنها بلا شك استحققت بجدارة أن تكون ضمن الأسس والدعوات الأكثر حيوية وعمقاً في تاريخ المنطقة العربية والإسلامية في مرحلة الفكر العربي الإسلامي الحديث والمعاصر.

إن الحسّ النقدي والمستقبلي لدى الشهيد الصدر، جعله يبني للمستقبل أو يصنع البدايات والأساسات لعملية النهوض والتغيير سواء في نقده لمنهج الفقه الفردي، أو لمنهج الدراسة في الحوزة، أو لمنهج التفسير القرآني، أو في التعامل مع القضايا والأحداث والازمات كموقف سلوكي وأخلاقي وشرعي، أو في سعيه لبث نوع جديد من علم الكلام يتلاءم مع المرحلة الجديدة، أو في لفتته إلى إشكالية ثبات الدين وتطور الحياة.

١- المصدر السابق.

٢- يلاحظ مثلاً كتاب الدكتور حسن حنفي: «من العقيدة إلى الثورة».

وكلّ ذلك جاء مترافقاً مع نزعة إنسانية رقيقة وسلوك نظيف يجسد دور القدوة، كان الإنسان المسلم وحرّيته وتقدمه، والكيان الإسلامي في عزته وغنائه، محور حركته واهتمامه، ساعياً إلى تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية والعيش الكريم في إطار سيادة الإسلام وكيانه السياسي، ولهذا وجدناه يشدّد في تأكيد (حقّ الأمة وأفرادها في الرعاية وحمل الأمانة، وأفرادها جميعاً متساوون في هذا الحقّ أمام القانون ولكلّ منهم التعبير من خلال ممارسة هذا الحقّ عن آرائه وأفكاره وممارسة العمل السياسي بمختلف أشكاله، كما أن لهم جميعاً حقّ ممارسة شعائرهم الدينية والمذهبية، وتتعهد الدولة بتوفير ذلك لغير المسلمين من مواطنيها الذين يؤمنون بالانتماء السياسي إليها).^(١)

ومن إيمانه العميق بالحرية وحقّ الإنسان بالكرامة والتمتع بحقوقه الأساسية، وقف الشهيد الصدر يدافع عن الحرية والعدل والنزاهة حتى ذهب شهيداً مدافعاً عن حرية وكرامة شعبه، وعن النظام السياسي المستند إلى الشرعية الدستورية والتعددية السياسية والفكرية والمذهبية حتى يحقّق الإنسان ذاته ويبدع ويتّج في أجواء الحرية والحقوق الإنسانية، وكانت نهايته الابية وهو يدافع عن القيم والمبادئ والمشروع الذي يبشر به، فكان المثل الأعلى الذي ينبغي أن يكون عليه مثقف الأمة.^(٢)

١- السيد الشهيد الصدر، (لمحة فقهية تمهيدية) - الإسلام يقود الحياة، ط ٢ طهران ١٤٠٣هـ، ص ١٤.

٢- يلاحظ في هذا الصدد بياناته السياسية الموجهة إلى الشعب العراقي على مدى أشهر عام ١٣٩٩هـ.

لقد أردنا من الحديث عن فقيه مثقف من خلال نموذج فذ كالشهيد الصدر، الإلماع إلى ضرورة ممارسة الفقيه والمثقف لادواره ومسؤولياته من موقع الإسلام في الواقع الحضاري والثقافي القائم، فحيث يزداد الحديث عن أزمة المثقف وأسبابها وعللها، وعن عطل المثقفين أو انحيازهم الأيديولوجي أو ممارستهم لدور ترسيخ التبعية الفكرية والمنهجية أو وقوفهم كالعبيد إلى جانب السلطة، أو عن فقيه لا يرى مسؤوليته إلا في نطاق تخصيص محدود، فإن حالة الأمة الراهنة والتحديات المعقدة والمتشابكة التي تواجهها على أكثر من صعيد، تستلزم (فقيهاً مثقفاً) يولد على أرضية التكوين الجديد المنسجم مع الواقع الجديد، وعن (مثقف مثقفه) متمي إلى المرجعية الحضارية للأمة، هدفه الانهاض والتنوير وممارسة التغيير ضمن الإطار الحضاري والثقافي للأمة وانسجماً مع خصوصياتها وذاتياتها، وفي ضوء ذلك، لا يبدو مثيراً للعجب أن يحتل الشهيد الصدر المكان الأول في مطالعات الشباب الإسلامي التونسي - كمثال - من بين أحد عشر مفكراً ومثقفاً. يقول الدكتور عبد الباقي الهرماسي في دراسته عن (الإسلام الاحتجاجي في تونس): (ومن بين الكتّاب الذين هم أكثر رواجاً لدى المسلمين ... في هذا الشأن، نجد محمد باقر الصدر وسيد قطب وعلي شريعتي) ثم يضيف (فبالنسبة إلى الطلبة الذين يبحثون عن قيادة أيديولوجية، فإنهم يجدون مبتغاهم في محمد باقر الصدر وعلي شريعتي اللذين يرشدان إلى المنهج، الذي ينبغي انتهاجه في مواجهة التيارات الكبرى

للفكر المعاصر). ويضيف الهرماسي (ويكاد الإسلاميون يعتبرون الإسلام المناضل حصيلة فكر هؤلاء الثلاثة، فقد أقاموا أسسه النظرية، ومن أجله قضى كلّ منهم شهيداً).

ثم يضع الباحث جدولاً يحدّد فيه نسبة القراءة لأفكار وكتب المفكرين الأحد عشر، فجاء الشهيد الصدر بعد القرآن الكريم مباشرة، واحتل نسبة ٥٤ بالمائة، فيما احتل سيد قطب ٣٥ بالمائة وعلي شريعتي ٣١ بالمائة، وهذا يشير^(١) بوضوح إلى أن الخطاب الإسلامي الذي صاغه الشهيد الصدر يمثل مبتغى ومطمح الأجيال الإسلامية المتعلمة والثقفة.

وبالتالي فإن إحياء الصدر يكون في إحياء مشروعه الفكري والثقافي وفي البناء على تلك الأسس التي شيّدها.

١- د. عبد الباقي الهرماسي (الإسلام الاحتجاجي في تونس) في الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ط ٢ بيروت ص ٢٥٧ - ٢٥٨.

المحتويات

٥	مقدمة المحرر
١٣	مقدمة المؤلف
٢١	مدخل : حركة الاجتهاد في الماضي والحاضر
٣٢	رموز التجديد

الفصل الاول

الامام الخميني : ومواصفات الاجتهاد المعاصر

٤٦	مشروع التجديد عند الامام
٤٨	مهمة الاجتهاد في نظر الامام
٥٩	مواصفات المجتهد عند الامام

الفصل الثاني

الشهيد المطهري : رؤية نقدية لواقع الاجتهاد

٧٦	المجتهد الحقيقي
٨٣	الاجتهاد والعدالة الاجتماعية
٨٤	التخصص في الاجتهاد

الفصل الثالث

(١)

الشهيد الصدر : منهج الابداع بين التوقف والاستمرار

٩٧	مالذي نريده الآن؟
٩٨	بنية الابداع
١٠٢	المنهج المقارن
١٠٤	١- الفكر العقائدي
١٠٥	٢- الفكر الفلسفي
١٠٨	٣- قضايا الاجتهاد المعاصر

(٢)

الشهيد الصدر : مشكلات الاجتهاد وآفاق المستقبل

١١٩	١- تبرير الواقع
-----	-----------------

- ٢- دمج النص ضمن إطار خاص.....
٣- تجريد الدليل الشرعي من ظروفه وشروطه.....
٤- اتخاذ موقف معين بصورة مسبقة تجاه النص.....

(٣)

الشهيد الصدر : الفقيه ... المثقف

- ١٣٨ مَنْ هو المثقف؟
١٤٣ دور المثقف
١٤٥ الصدر : الفقيه - المثقف
١٤٩ الشهيد الصدر ... الرؤى النقدية

